www.kassioun.org

1290

الاثنين 10 آب 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «30» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

لماذا يجب أن نقلق عندما يُربّت صندوق النقد على أكتافنا؟

[12]

الافتتاحية

«تحالف مكة» والنظام الإقليمي الجديد!

تحاول الماكينة الإعلامية الغربية هذه الأيام، وخاصة بشقها الصهيوني، نسج مختلف أنواع الأساطير حول التحالف الجديد بين «السعودية، باكستان، تركيا»، الذي تم التوقيع على معاهدته يوم الجمعة 7 آب 2026 في مكة المكرمة.

المقولة الأساسية التي تحاول هذه الماكينة نشرها، هي أن هذا التحالف هو «تحالف سني ضد إيران الشيعية»، وتمضي بعض الوسائل أبعد من ذلك لتصل إلى أن هذا التحالف هو الخطوة الأولى نحو تحالف لاحق أوسع هو «ناتو إسلامي/«إسرائيلي»»!

لوضع الأمور في سياقها الصحيح، لا بد من التذكير بما يلي:

أولاً: حين تم توقيع «اتفاقات أبراهام» مع الإمارات والبحرين، عام 2020، نشطت الآلة نفسها في القول إن التالي هو السعودية، وإن «ناتو عربي/ إسرائيلي» سيتم تشكيله لمواجهة إيران. في حينه أكدت قاسيون أن «اتفاقات أبراهام» هي في الجوهر تعبير عن التراجع الأمريكي، وليست تعبيراً عن التقدم، وأن مصير هذه الاتفاقات هو دفع الدول الأساسية في المنطقة نحو مزيد من التقارب مع الصين وروسيا، وبين بعضها البعض، وبالضد من الأمريكي والصهيوني في نهاية المطاف... وفي حينه كان هذا الكلام يبدو خروجاً كاملاً عن سرب التحليل العام، ليس ضمن الماكينة الغربية فحسب، بل وضمن مجمل وسائل الإعلام بمختلف توجهاتها.

ثانيا: مع مراوحة «اتفاقات أبراهام» في مكانها لسنوات تلت التوقيع، حصل ما استشرفته قاسيون عبر التسوية السعودية الإيرانية برعاية صينية عام 2023، بما عرف بـ«اتفاق بكين»؛ أي أنه في الوقت الذي كان الأمريكي يسعى فيه لزج السعودية في حرب مع إيران لمصلحة «إسرائيل»، فإن ما جرى هو أن إيران والسعودية قد تقاربتا بوساطة صينية وروسية.

ثالثا: بعد ذلك تعزز التقارب ليس بين السعودية وإيران فحسب، بل وأيضاً بينهما وبين تركيا ومصر وباكستان، عبر جملة من التفاهمات والاتفاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لتشكل هذه الدول بمجموعها نواة ما أسمته قاسيون باكراً بـ«التحالف الخماسي»، والذي يجمع بين دوله الخطر والتهديد المشترك، الأمريكي/«الإسرائيلي».

رابعا: مع الحرب على إيران بموجتها الأولى السنة الماضية، وبموجتها الحالية، بدا وكأن السعودية مهيأة للانخراط في المعسكر الأمريكي/«الإسرائيلي»، وفي حينه، أكدت قاسيون بشكل متكرر أن هذا لن يحدث، وأن الحرب وإنْ أنتجت نزاعات وتناقضات مؤقتة، فإنها ستعزز التراجع الأمريكي/ «الإسرائيلي» من جهة، وستعزز التقارب بين الدول الخمس من جهة أخرى...

بالمحصلة، فإن «تحالف مكة»، وقبله بأيام التحالف الذي أنشأته السعودية لحماية الملاحة البحرية، هما ترتيبان مؤقتان يخدمان الأغراض التالية:

أولاً: تأمين بديل جاهز بالمعنى الأمني العسكري، للحلول محل العسكر الأمريكي الذي سينسحب من المنطقة بشكل كامل خلال الأشهر والسنوات القادمة.

ثانيا: وضع أساس أولي للنظام الإقليمي الجديد الذي سيشمل مجمل غرب آسيا وصولاً إلى البحر الأحمر ومصر ضمنا، والذي ستكون إيران حكما جزءاً أساسيا منه، وسيكون مدعوما صينيا وروسيا، ولن تكون لا الولايات المتحدة ولا «إسرائيل» جزءاً منه.

ثالثا: سيتم استخدام هذا التحالف الجديد في إطار الحوار والتفاوض مع إيران، للوصول إلى صيغة متوازنة للمنظومة الإقليمية الجديدة، ولن يتم استخدامه بأي حال من الأحوال للصراع مع إيران لمصلحة «الإسرائيلي» أو الأمريكي.

فهم هذه الإحداثيات بشكل استباقي، هو ضرورة قصوى لتحديد التموضع الصحيح لسورية، الذي يخدم الشعب السوري ويخدم وحدة سورية ومستقبلها... وعدم فهمها والسير بشكل مخالف لها، يعني السير ضد مصلحة البلاد وأهلها، ويعني السير بعكس اتجاه التاريخ... ومن يسير عكس اتجاه التاريخ يتحول إلى صفحة مطوية من صفحاته، بأسرع مما يظن!

شؤون عمالية

قانون العمل المتوازن لا يطرد الاستثمار... بل يصنع بيئته

02

شؤون محلية

الثانوية العامة... نتائج تهز الثقة وتنتظر الحقيقة

06

شؤون عربية ودولية

«اتفاقية مكّة»... نظامٌ إقليميٌ جديد يبنى بعيداً عن واشنطن!

17

ملف «سورية 2026»

من «تحالف مكة» إلى «طوق الطوق»... وذكّر!

17

قانون العمل المتوازن لا يطرد الاستثمار... بل يصنع بيئته

تتبنى حكومات كثيرة- خصوصاً في البلدان التي تبحث عن جذب الاستثمارات الخارجية- فكرة تبدو للوهلة الأولى منطقية: كلما خفّضنا كلفة العمل على أصحاب المشاريع، وقلّصنا القيود المفروضة على أرباب العمل، وجعلنا تسريح العمال أسهل، وأضعفنا دور النقابات والمفاوضة الجماعية، أصبح الاقتصاد أكثر جاذبية للمستثمرين. وغالباً ما تجد هذه الرؤية سنداً لها في بعض وصفات المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها: البنك الدولي، حين يجري التركيز على «مرونة سوق العمل» وتحسين بيئة الأعمال باعتبارهما عاملين في تشجيع الاستثمار.

لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول «مرونة سوق العمل» من أداة لتنظيم الاقتصاد إلى عنوان لإلغاء حقوق العمال.

فالاستثمار لا يبحث فقط عن عامل رخيص يمكن الاستغناء عنه في أي لحظة. المستثمر، قبل أن يضع أمواله في بلد ما، يبحث عن الاستقرار، وعن وضوح القواعد، وعن وجود مؤسسات قادرة على تطبيق القانون، وعن سوق محلية قادرة على استهلاك منتجاته، وعن مجتمع لا يعيش على حافة الانفجار الاجتماعي. ومن هنا فإن الاعتقاد بأن سحق حقوق العمال يؤدي تلقائيا إلى تدفق الاستثمارات هو اعتقاد يختزل العملية الاقتصادية المعقدة في عنصر واحد: كلفة الأجر.

العامل ليس تكلفة فقط!

من الأخطاء الأساسية في هذه المقاربة، النظر إلى العامل باعتباره بنداً من بنود النفقات ينبغي تخفيضه إلى الحد الأدنى. العامل في الحقيقة ليس مجرد «كلفة» على صاحب العمل؛ إنه في الوقت نفسه مُنتِج، ومستهلك، وصاحب أسرة، وجزء أساسي مِن المجتمع.

عندما يحصل العامل على أجر عادل ومستقر، فإنه ينفق الجزء الأكبر منه على الغذاء والسكن والتعليم والصحة والنقل والسلع والخدمات. أي أن الأجر يعود إلى الدورة الاقتصادية، ويخلق طلباً على الإنتاج، ويدفع عجلة الأسواق المحلية.

أما عندما تُخفض الأجور إلى مستويات لا تكفي للحياة، ويصبح العامل مهدداً بالطرد في كل لحظة، ويُحرم من التعويضات والحماية الاجتماعية، فإن النتيجة ليست بالضرورة زيادة الاستثمار والإنتاج، بل يمكن أن تكون انكماشاً في الطلب الداخلي، وتراجعاً في القوة الشرائية، واتساعاً للفقر، وهجرة للكفاءات، وتزايداً في الاقتصاد غير المنظم.

وهنا تظهر المفارقة: القانون الذي يُضعف العامل بحجة أنه يجذب الاستثمار قد يؤدي في النهاية إلى إضعاف السوق التي يحتاجها الاستثمار نفسه.

هل الاستثمار يبحث عن الفوضى الاجتماعية؟

إذا كان الهدف الحقيقي هو جذب الاستثمار، فعلينا أن نسأل: ما الذي يجعل المستثمر يشعر بالأمان؟

هل هو وجود ملايين العمال الذين لا يملكون أي ضمانات؟ أم وجود قانون واضح يعرف فيه العامل ورب العمل حقوقهما وواجباتهما؟

هل هو سهولة فصل العامل دون سبب؟ أم وجود قضاء قادر على الفصل في النزاعات بسرعة وعدالة؟

هل هو غياب النقابات؟ أم وجود مؤسسات تمثل العمال وتستطيع التفاوض مع أصحاب العمل بطريقة منظمة وسلمية؟

الاستثمار الجاد والطويل الأجل يحتاج إلى بيئة مستقرة. والاستقرار لا يعني فقط استقرار سعر الصرف، أو انخفاض الضرائب، وإنما يعني أيضا الاستقرار الاجتماعي والقانوني والسياسي.

فالمجتمع الذي تتسع فيه الفجوة بين الأجور والأرباح، وتتزايد فيه البطالة والفقر، وتنتشر فيه عقود العمل الهشة، ليس مجتمعا مستقرا بالمعنى الحقيقي، حتى لو بدت مؤشراته الاقتصادية جيدة على الورق.

قانون العمل يجب أن يحقق التوازن

ليس المطلوب أن ينحاز قانون العمل بصورة مطلقة إلى العامل ضد صاحب العمل. فالمشروع الاقتصادي يحتاج إلى هامش من المرونة، وصاحب العمل يحتاج إلى القدرة على إدارة منشأته والتكيف مع ظروف السوق.

لكن المرونة شيء، وتحويل العامل إلى طرف بلا حماية شيء آخر تماما.

القانون المتوازن هو الذي يسمح للمؤسسة بالتطور والمنافسة، وفي الوقت نفسه يضع حدودا واضحة تمنع الاستغلال. هو الذي يسمح بإعادة هيكلة المنشآت عند الضرورة، ولكن لا يسمح باستخدام «إعادة الهيكلة» ذريعة للتخلص التعسفي من العمال. وهو الذي يتيح عقود العمل المرنة حيث تكون ضرورية، لكن يمنع تحويل العمل الدائم إلى سلسلة من العقود المؤقتة بهدف حرمان العامل من حقوقه.

والأهم، أن القانون المتوازن يمنح الطرفين القدرة على التفاوض. فالنقابة القوية ليست عدوا للاستثمار، كما يحاول البعض تصويرها، وإنما يمكن أن تكون شريكا في تحقيق الاستقرار داخل مكان العمل.

الأجر العادل استثمار في الاستقرار

من الخطأ النظر إلى زيادة أجور العمال باعتبارها عبئا اقتصاديا دائما. فالأجور العادلة يمكن أن تكون جزءا من سياسة اقتصادية توسع السوق الداخلية.

العامل الذي يحصل على دخل يكفيه للعيش ليس فقط أكثر قدرة على الاستهلاك، بل يكون أيضا أكثر ارتباطا بعمله، وأقل اضطرارا إلى البحث عن مصادر دخل إضافية، وأكثر قدرة على تطوير مهاراته والحفاظ على إنتاجيته.

أما العامل الذي لا يستطيع تأمين احتياجات أسرته من أجره، فسوف يبحث بالضرورة عن عمل إضافي، أو يفكر في الهجرة، أو يفقد الحافز للاستمرار في العمل، أو ينتقل إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وبالتالي، فإن حماية العمال ليست مسألة أخلاقية واجتماعية فحسب؛ إنها أيضا مسألة اقتصادية وإنتاجية.

الاستثمار الحقيقي لا يحتاج إلى عامل بلا حقوق

قد ينجذب بعض المستثمرين الباحثين عن الربح السريع إلى البلدان التي تتميز بانخفاض الأجور وضعف الحماية الاجتماعية. لكن هذا النوع من الاستثمار لا ينبغي أن يكون النموذج الذي تبني عليه الدولة اقتصادها.

فالاستثمار الذي يأتي فقط بحثا عن اليد العاملة الأرخص يمكن أن يرحل بمجرد ظهور بلد آخر يقدم أجورا أقل. أما الاستثمار الذي يرتبط بالبنية التحتية، والمهارات، والسوق، والاستقرار، والإنتاجية، والمؤسسات، فإنه يبحث عن عوامل أكثر عمقا واستدامة.

ومن هنا ينبغي للدولة أن تنافس على أساس جودة بيئة الأعمال، لا على أساس مقدار ما تستطيع انتزاعه من حقوق العمال.

قانون العمل المتوازن لا يطرد الاستثمار بل يصنع بيئته الأجر العادل يحفز الاستهلاك والاستقرار الاجتماعي يضمن تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة

يمكن جذب المستثمر من خلال القضاء المستقل، والإدارة الفعالة، ومحاربة الفساد، وتبسيط الإجراءات، وحماية الملكية، وتوفير الطاقة والبنية التحتية، وتأهيل اليد العاملة، واستقرار القوانين، وليس من خلال تحويل العامل إلى الحلقة الأضعف في العملية الاقتصادية.

المطلوب تغيير فلسفة العلاقة بين العمل والاستثمار

المشكلة في كثير من السياسات الاقتصادية ليست في البحث عن الاستثمار بحد ذاته، بل في الطريقة التي يجري بها تعريف «بيئة الاستثمار».

فإذا كانت بيئة الاستثمار تعني بيئة يستطيع فيها صاحب رأس المال أن يفعل ما يشاء، وأن يخفض الأجور كما يشاء، وأن يفصل العمال متى شاء، وأن يتجنب التزاماته الاجتماعية، فإننا لا نتحدث عن بيئة استثمارية صحية، بل عن اختلال في ميزان القوى.

أما إذا كانت بيئة الاستثمار تعني وجود قواعد واضحة ومستقرة، وحقوقا متبادلة، وقضاء فعال، وعمالا محميين، وأصحاب عمل قادرين على المنافسة، وسوقا داخلية نشطة، فإننا نكون أمام نموذج أكثر قدرة على الاستمرار.

إن حماية حقوق العمال لا تعني الوقوف في وجه الاستثمار، كما أن الدفاع عن مصالح أصحاب العمل لا يعني بالضرورة الاعتداء على العمال. المطلوب هو بناء عقد اجتماعي واقتصادي أكثر توازنا.

وفي النهاية، فإن أفضل قانون للعمل ليس القانون الذي يجعل العامل أرخص ما يمكن، وإنما القانون الذي يجعل العلاقة بين العمل ورأس المال أكثر استقرارا وعدالة. فالاستثمار لا يحتاج إلى مجتمع مكسور حتى ينجح؛ يحتاج إلى مجتمع مستقر.

وعندما يشعر العامل أن القانون يحميه، ويشعر صاحب العمل أن القانون يحمي استثماره، ويثق الطرفان بأن الخلافات يمكن حلها عبر المؤسسات والتفاوض والقضاء، عندها تصبح الدولة أكثر جاذبية للاستثمار، وأكثر قدرة على تحقيق التنمية.

إن الطريق إلى جذب الاستثمار لا يمر بالضرورة عبر هضم حقوق العمال؛ بل قد يمر، على العكس تماما، عبر بناء دولة قانون ومجتمع متوازن، وسوق عمل عادل ومستقر. فحقوق العمال ليست عقبة أمام التنمية، وإنما أحد شروطها.

على عجلتين... شباب دمشق يطاردون لقمة العيش بلا مظلة حماية

في شوارع دمشق، يمضي شباب وطلاب جامعات ساعات طويلة على دراجاتهم النارية، يحملون طلبات الطعام وغيرها إلى أبواب المنازل. خلف خوذة عامل التوصيل شاب يحاول تأمين دخله ومساعدة أسرته، أو طالب يسعى إلى تغطية نفقات دراسته، وفي كثير من الحالات شخص لم يجد فرصة عمل أخرى. فالدليفري بالنسبة إلى هؤلاء ليس بالضرورة خياراً مهنياً، بل نتيجة مباشرة لقلة فرص العمل وضيق الخيارات الاقتصادية.

قد تبدو المهنة بسيطة من الخارج: دراجة، هاتف، طلب وعنوان. لكن واقعها أكثر قسوة. العامل يعيش تحت ضغط الوقت؛ المطعم يريد سرعة التسليم، والزبون ينتظر، والازدحام وإشارات المرور وصعوبة الوصول إلى العناوين كلها عوامل قد تؤخره. وهكذا يجد نفسه في سباق دائم مع الزمن، وفي أحيان كثيرة مع سلامته الشخصية.

ولا تتوقف الأعباء عند الطريق. فالوقود والصيانة والإطارات وقطع الغيار والأعطال تستنزف جزءاً من دخل العامل، بينما تعني الدراجة المعطلة توقف مصدر رزقه. أما الحادث المروري فقد يعني إصابة وتكاليف علاج وإصلاحا للدراجة، وربما أياما أو أسابيع بلا عمل، في وقت لا يملك فيه العامل ترف التوقف.

وتزداد المشكلة تعقيدا عندما يعمل عامل التوصيل من دون عقد واضح يحدد حقوقه وواجباته، أو من دون مظلة اجتماعية وصحية تتناسب مع طبيعة عمله ومخاطره. وهنا تبرز مفارقة تستحق التوقف: إذا كان قانون المرور يلزم سائق الدراجة بارتداء الخوذة ضمانا لسلامته الشخصية، فمن يضمن سلامته من بقية المخاطر التي يتعرض لها أثناء أداء عمله؟ من يعوضه إذا أصيب؟ من يتحمل تكاليف علاجه؟ ومن يحمي دخله عندما تمنعه الإصابة من العمل؟

الخوذة تحمي رأس العامل، لكنها لا تحميه من فقدان مصدر رزقه، ولا من تكاليف العلاج، ولا من توقفه عن العمل، ولا من خسارة وسيلة رزقه. لذلك لا ينبغي أن تتوقف الحماية عند إجراءات السلامة المرورية، بل يجب أن تمتد إلى حماية اجتماعية وصحية ومهنية واضحة.

وهنا تبرز مسؤولية الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، والنقابات والجهات المهنية ذات الصلة، في دراسة واقع عمال التوصيل وتحديد وضعهم القانوني، وتنظيم العلاقة بينهم وبين الجهات المشغلة، والتأكد من عدم تحول مرونة العمل إلى وسيلة لإبقاء العامل خارج أي حماية أو ضمان. فالمطلوب ليس بالضرورة تحميل جهة واحدة جميع المسؤوليات، بل وضع إطار واضح يحدد من يتحمل مسؤولية العامل عندما يقع الخطر أثناء عمله.

كما أنه على النقابات أن تكون حاضرة في هذا الملف، عبر تمثيل هذه الفئة الشابة والدفاع عن مصالحها، والمساهمة في وضع معايير عادلة للعمل، بينما تستطيع الجهات الحكومية تنظيم القطاع ومراقبة شروط العمل والتأكد من حصول العامل على الحقوق التي يكفلها القانون بحسب طبيعة علاقته التعاقدية.

ولا يمكن تجاهل الجانب المروري والاجتماعي أيضا. فعامل التوصيل يعمل في قلب الشارع، وقد يواجه المخالفات والتوتر مع سائقي السيارات، إضافة إلى صورة نمطية سلبية تطال مستخدمي الدراجات النارية بسبب سلوك بعض السائقين. وليس من العدل أن يدفع العامل الملتزم ثمن أخطاء غيره، أو أن يُنظر إليه باعتباره مصدر إزعاج، بينما هو في الحقيقة يؤدي عملا يحتاجه المطعم والزبون معا.

إن الحديث عن عمال الدليفري لا ينبغي أن يختصر في مقدار الأجر الذي يحصلون عليه مقابل الطلب، بل يجب أن يشمل ما يتبقى من هذا الأجر بعد الوقود والصيانة، وما الذي يحدث للعامل عندما يصاب أو تتعطل دراجته أو يضطر إلى التوقف عن العمل.

هؤلاء الشباب لا يحتاجون إلى الشفقة بقدر ما يحتاجون إلى عمل منظم يحفظ كرامتهم ويضمن الحد الأدنى من حقوقهم. وإذا كانت الدولة تطلب من العامل أن يحمي نفسه بالخوذة، فمن حقه أن يسأل أيضا: من يحميه عندما تنتهي صلاحية الخوذة في مواجهة المرض والإصابة وفقدان الدخل؟

فخلف كل طلب يصل إلى باب منزل، هناك شاب يقضي ساعات في الشارع، وطالب يحاول متابعة دراسته، وعامل يطارد لقمة عيشه على عجلتين. وربما آن الأوان لأن تصبح سلامة هؤلاء وحقوقهم جزءاً من منظومة العمل، لا مسؤولية شخصية يتحملها العامل وحده.

فالحماية الحقيقية للعامل لا تبدأ وتنتهي عند خوذة على رأسه، بل تبدأ عندما يصبح لعمله عقد واضح، ولحقوقه جهة تحميها، ولإصابته علاج وتعويض، ولمستقبله ضمان.

اعتراض الأطباء ليس تمرداً على الدوام

ليس من حق أحد أن يطلب من الطبيب أن يعمل بلا حدود، وليس من حق أي مؤسسة صحية أن تتعامل مع الطبيب المقيم باعتباره مجرد رقم في جدول المناوبات. لذلك فإن تنظيم ساعات العمل ضرورة لا خلاف عليها، لكن السؤال الحقيقي هو: هل القرار الجديد لوزارة الصحة ينظم دوام الطبيب فعلاً، أم ينظم طريقة احتساب الساعات على الورق؟

القرار الخاص بساعات دوام الأطباء المقيمين، الذي صدر بتوقيع وزير الصحة بتاريخ 26 حزيران 2026، وضع حدا أدنى وحدا أعلى للدوام في الاختصاصات التي تتضمن مناوبات، وصولا إلى 56 ساعة «معتمدة» أسبوعيا، مع احتساب ساعات المناوبة الليلية والعطل بطريقة مختلفة. وتولت الهيئة السورية للاختصاصات الطبية نشر القرار والعمل على تطبيق معاييره في جداول المناوبات.

لكن الطب ليس عملية حسابية. فالساعة التي يقضيها الطبيب في المستشفى لا تختفي لأن النظام أعطاها وزنا حسابيا أقل. والطبيب الذي يقضي الليل في الإسعاف أو غرفة العمليات أو أمام سرير مريض حرج لا يعيش «ساعات معتمدة»، بل يعيش ساعات فعلية من العمل والإرهاق والمسؤولية.

وهنا تحديدا يمكن فهم احتجاج أطباء مشفى دمشق «المجتهد» مطلع آب اعتراضا على نظام الدوام الجديد. فالاعتراض لا ينبغي اختزاله في رغبة الأطباء في تقليل ساعات العمل أو التهرب من المسؤولية؛ بل يتعلق أساسا بكيفية توزيع ساعات العمل، وطول المناوبات، والدوام الذي يليها، وحق الطبيب في الحصول على راحة حقيقية.

ما معنى أن يبدأ الطبيب دوامه صباحا، ثم يدخل مناوبة مسائية وليلية، ويستمر في المستشفى حتى اليوم الآتي؟ قد يكون هذا مقبولا في جدول حسابي، لكنه يطرح سؤالا أكثر أهمية: هل هو آمن للطبيب والمريض؟

فالطبيب المنهك ليس مجرد موظف متعب. إنه صاحب قرار تشخيصي وعلاجي. وكلما طال الحرمان من النوم والراحة، أصبحت المسألة قضية سلامة مرضى، لا مجرد قضية حقوق وظيفية.

ومن الظلم أيضا تحميل الأطباء المقيمين مسؤولية سد النقص في الكادر. فإذا كان قسم ما يحتاج إلى عدد أكبر من الأطباء، فإن الحل ليس توزيع العجز على الموجودين ثم القول إننا وضعنا سقفا للساعات. نقص الكادر مشكلة إدارية يجب أن تعالجها الإدارة، لا فاتورة يدفعها الطبيب من نومه وصحته وتدريبه. والأطباء المقيمون ليسوا قوة عمل رخيصة. إنهم أطباء في مرحلة اختصاص، ومن حقهم أن يحصلوا على وقت للتعلم والتدريب والمناقشة السريرية، لا أن يتحول معظم وقتهم إلى أداة لسد الثغرات التشغيلية.

من هنا، فإن اعتراض أطباء المجتهد وغيره من الأطباء ينبغي أن يُسمع باعتباره اعتراضا مهنيا مشروعا، لا تمردا على الوزارة.

وزارة الصحة محقة في سعيها إلى إنهاء الفوضى في ساعات العمل ووضع سقوف واضحة. لكن التنظيم الحقيقي لا يقاس بعدد الساعات المسجلة في الجدول، بل بعدد الساعات المتواصلة، وفترات الراحة، وعدد المناوبات، وحجم المرضى، وعدد الأطباء المتاحين فعليا.

المطلوب ليس إلغاء القرار، بل تصحيحه بما يضمن أن تكون الساعات آمنة وقابلة للحياة. فالساعة الرابعة فجرا ليست «نصف ساعة» بالنسبة إلى طبيب لم ينم طوال الليل. والمريض لا يهتم بما يسجله جدول الدوام؛ ما يهمه أن يكون الطبيب الذي يتخذ القرار بشأن حياته يقظا، مدربا، وقادرا على التركيز. تنظيم الدوام مطلوب، لكن تنظيم الاستنزاف ليس إصلاحا.

صوت الشارع السوري في أسبوع: «لا للحكي ولا للوعود»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الأحد 02 آب وحتى السبت 08 آب 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 21 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 19 نقطة شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين احتجاجات ومطالبات معيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الأحد 02 آب

ريف دمشق: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة عين منين للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين.
ريف دمشق: إضراب لعدد من أصحاب المحال التجارية في سوق الحريقة من أهالي بلدة عين منين اعتراضا على الأحداث التي جرت في البلدة وللمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.
درعا: وقفة احتجاجية لمعلمي العقود أمام مبنى مديرية التربية في درعا مطالبين بالتثبيت الوظيفي وصون حقوقهم.
طرطوس: وقفة احتجاجية لمعلمي العقود في مدينة طرطوس مطالبين بالتثبيت الوظيفي والإنصاف.
دير الزور: وقفة احتجاجية لمعلمي العقود أمام مبنى المحافظة في مدينة دير الزور مطالبين بحقوقهم ومستحقاتهم المالية والإدارية وبالتثبيت الوظيفي.

الإثنين 03 آب

درعا: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي مدينة درعا احتجاجا على تأخير إعادة افتتاح معبر الجمرك القديم وتأهيل بنيته التحتية.
اللاذقية: وقفة احتجاجية لعدد من معلمي العقود أمام مبنى مديرية التربية للمطالبة بتثبيتهم وصرف مستحقاتهم المالية وإعادة النظر بقرار إعادتهم إلى أماكن التعاقد الأصلية.
طرطوس: وقفة احتجاجية لعدد من معلمي العقود أمام مبنى مديرية التربية للمطالبة بتثبيتهم وصرف مستحقاتهم المالية وإعادة النظر بقرار إعادتهم إلى أماكن التعاقد الأصلية.
الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من معلمي العقود أمام مبنى مديرية التربية للمطالبة بتثبيتهم وصرف مستحقاتهم المالية وإعادة النظر بقرار إعادتهم إلى أماكن التعاقد الأصلية.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية والخدمية.

الثلاثاء 04 آب

الرقة: تظاهرة للعشرات من أهالي المدينة اعتراضا على آلية تبديل العملة وما أنتجته من أزمة تداول في المحافظة.
الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي مدينة الرقة في دوار الدلة احتجاجا على الظروف المعيشية وعلى آلية استبدال العملة وطالبوا خلالها بإنهاء التهميش.
درعا: وقفة احتجاجية للعشرات من أهالي قرية الدويرة بريف درعا احتجاجا على الأوضاع المعيشية والخدمية السيئة، وخاصة انقطاع مياه الشرب.
الرقة: احتجاجات لمعلمي مجمع معدان التربوي أمام وداخل مبنى مديرية التربية والتعليم في الرقة احتجاجا على الآليات الخاصة بقرارات الدمج الوظيفي.
الرقة: احتجاجات وقطع طرقات قام بها أهالي مدينة السبخة احتجاجا على آلية تبديل العملة.

الأربعاء 05 آب

السويداء: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي مطالبين بها بإقرار دورة استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية في المدينة.

الخميس 06 آب

الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي بلدة تل تمر في ريف الحسكة، تنديدا بتدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المحروقات.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من طلاب الشهادة الثانوية في مدينة الحسكة مطالبين بها بإقرار دورة تكميلية.

الجمعة 07 آب

دير الزور: وقفة احتجاجية لأهالي منطقة البوليل يطالبون بإعادة تشغيل الأفران وتحسين جودة الخبز.
الحسكة: وقفة احتجاجية للبعض من أهالي رأس العين المهجرين مطالبين فيها بالتعويضات وإعادة الإعمار.

السبت 08 آب

الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي رأس العين المهجرين أمام مبنى محافظة الحسكة مطالبين فيها بالتعويضات وإعادة الإعمار.

من هتافات المجتجين:

وين المسؤولين.. وين المسؤولين
لا للحكي ولا لوعود، بدنا تثبيت العقود
بدنا المعتقلين.. بدنا المعتقلين

من الكلمات التي قالها المحتجين:

الاحتقان كل يوم يزيد، وكل لحظة أنتم بهاي العقلية يلي تشبه عقلية كل شي إلا عقلية بناء الدولة، إذا انتم بدكم تبنون دولة، هاي عقليتكم، يعني هاي مشكلة. وإذا أنتم تشتغلون تجار، هاي لسا مشكلة أكبر.
والله هالحشد ما يريد غير لقمة خبز طيبة فقط لا غير والله مو طالع بهالشمس لا مشان يتباهى ولا يتفاخر ولا ضد حدا، لقمة خبز طيبة فقط لا غير.

«عقيدة الملاقط الثلاثة» والتحول في ميزان القوى الدولي

نقدم في هذه المادة تلخيصاً مكثفاً لأهم الأفكار الواردة في فيديو تحليلي مهم، تم نشره على يوتيوب قبل عدة أيام بعنوان: «إيران توجه ضربة استراتيجية غير متوقعة: الولايات المتحدة تفقد زمام المبادرة».

■ إعداد قاسيون + AI

يحاول الفيديو الانتقال من رصد عام لثلاثة أحداث عالمية كبرى ضمن الصراع الجاري على المستوى الدولي بين القوى الصاعدة والقوى المتراجعة، إلى ربط هذه الأحداث ببعضها البعض، في إطار تحليلي مفيد؛ يسمح بفتح أفق التفكير على مجالات لا تتطرق لها الصحافة اليومية عادة.

تكمن أهمية الطرح في محاولته الكشف عما يسميه «مناورة استراتيجية واحدة منسقة» جرت في يوليو/تموز 2026، على ثلاثة مسارح متباعدة تماما، ولكن مترابطة بشدة: المسرح الملاحي في البحر الأحمر: عبر استراتيجية "الحصار مقابل الحصار" التي ينفذها الحوثيون لضرب الاقتصاد الغربي مع استثناء الصين.

المسرح العسكري في بحر المانش: حيث نفذت روسيا مناورات بالذخيرة الحية لردع بريطانيا وتأمين "أسطول الظل" النفطي.

المسرح الدبلوماسي في قمة منظمة شنغهاي: لطرح نظام أمني إقليمي بديل يستبعد النفوذ الأمريكي تماما.

إن الربط بين هذه الأبعاد الثلاثة «الاقتصادية، العسكرية، والدبلوماسية» ضمن ما يُعرف بـ "عقيدة الملاقط الثلاثة " «Vise Triple Doctrine»، يقدم فهما أعمق لكيفية عمل التحالف الأوراسي «روسيا، الصين، وإيران» ككتلة واحدة تهدف لإنهاء المبادرة الأمريكية واستغلال "نافذة الضعف" الناتجة عن استنزاف المخزونات العسكرية لواشنطن.

ملخص الفيديو

فيما يلي تلخيص شامل ومبند لأبرز ما ورد في الفيديو حول "عقيدة الملاقط الثلاثة" «Triple Vise Doctrine»، وهي الاستراتيجية التي تنتهجها القوى الأوراسية «روسيا، الصين، وإيران» لمحاصرة النفوذ الأمريكي.

أولاً: مفهوم "عقيدة الملاقط الثلاثة"

يرى المحللون أن أحداث يوليو/ تموز 2026 ليست مجرد حوادث منفصلة كما تصورها وسائل الإعلام العالمية، بل هي مناورة استراتيجية واحدة منسقة تهدف إلى إفقاد الولايات المتحدة المبادرة في الخليج العربي ومناطق أخرى. تشبه هذه الاستراتيجية "الملاقط" التي تضغط على "المسمار الأمريكي" من ثلاث جهات: اقتصادية، وعسكرية، ودبلوماسية.

ثانياً: الملقط الاقتصادي «حرب الاستنزاف الجراحية»

تقوم هذه الجبهة على تعاون صيني–إيراني–حوثي لضرب الاقتصاد الغربي مع حماية المصالح الصينية:

استراتيجية "الحصار مقابل الحصار": أغلق الحوثيون مضيق باب المندب أمام السفن المرتبطة بالسعودية والغرب، مما رفع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، وهو ما يمثل ضربة تضخمية قوية للمستهلك الأمريكي قبل موسم الانتخابات.

الاستثناء الصيني: في مقابل العقوبات الأمريكية، تشتري الصين النفط الإيراني عبر قنوات غير رسمية، وبالمقابل تمنح إيران وحلفاؤها "ممرات آمنة" للسفن الصينية. مثال ذلك الناقلات العملاقة التي عبرت باب المندب دون استهداف لأنها عرفت نفسها بأنها "ذات طاقم صيني"، مما يكشف عن نظام امتيازات خاص يحمي سلاسل التوريد الصينية بينما تتعطل إمدادات الغرب.

ثالثاً: الملقط العسكري «التنسيق الميداني والردع الروسي»

تجاوز التعاون بين روسيا وإيران مرحلة التفاهمات إلى التحالف العسكري الفعلي:

الرسائل الروسية في المانش: أجرت الفرقاطة الروسية "نيوستراشيمي" مناورات بالذخيرة الحية في بحر المانش «على بعد 40 ميلاً من بريطانيا»

للرد على استضافة لندن لقاذفات أمريكية تضرب إيران، ولتأمين مرور "أسطول الظل" الروسي الذي يحمل النفط إلى آسيا بعيداً عن العقوبات.

هجوم روسي-صيني-إيراني منسق بثلاثة محاور «اقتصادي، عسكري، دبلوماسي» يستغل ضعف أمريكا واستنزاف مخزونها لقلب موازين القوى

عمليات "نصر 2" و"صاعقة": نفذت إيران ضربات صاروخية ودقيقة استهدفت مواقع حساسة، منها وحدة الحرب الإلكترونية في الكويت ومركز عمليات أمريكي في التنف بسوريا.

تدمير منظومة ثاد «THAAD»: نجحت إيران في إعماء رادار منظومة الدفاع الجوي الأمريكية في الأردن، وهو ما يشير بقوة إلى صول طهران على إحداثيات وبيانات توجيه دقيقة من روسيا والصين، مما يرفع دقة الضربات الإيرانية إلى مستويات غير مسبوقة.

رابعاً: الملقط الدبلوماسي «بناء نظام "ما بعد أمريكا"»

استغلت القوى الثلاث منصة منظمة شنغهاي للتعاون «SCO» لطرح بديل أمني للوجود الأمريكي:

مقترح الأمن الجماعي: قدمت روسيا وإيران تصورا أمنيا للخليج يهدف لاستبدال الأسطول الخامس الأمريكي بقوة إقليمية تدعمها موسكو وبكين.

التوقيت الاستراتيجي: جاء هذا التحرك بعد يوم واحد من اعتراف واشنطن بوصول المفاوضات مع روسيا بشأن أوكرانيا إلى طريق مسدود، مما أعطى إشارة بأن الولايات المتحدة "مشتتة ومستنزفة" وغير قادرة على إدارة جبهات متعددة.

خامساً: "نافذة الضعف" وأزمة الثقة مع الحلفاء

تعتبر هذه النقطة هي "قلب" التحليل الجيوسياسي للفيديو، حيث تركز على كيفية استنزاف القوة الأمريكية وتحول بوصلة حلفائها:

استنزاف "مخزون المحيط الهادئ": يشير الفيديو إلى حقيقة رقمية صادمة، وهي أن الولايات المتحدة استهلكت بالفعل ما بين ثلث إلى نصف مخزونها الاستراتيجي من الأسلحة المخصصة لأي صراع محتمل في المحيط الهادئ «ضد الصين». بلغت التكلفة المالية لهذا الاستنزاف أكثر من 100 مليار دولار «37,5 مليار أنفقت بالفعل و70 مليار طلبها وزير الدفاع "بيت هيغسيث"».

فترة العجز الاستراتيجي «2–5 سنوات»: يرى المحلل "مارك كونسيان" أن إعادة بناء هذه المخزونات سيحتاج من سنتين إلى 5 سنوات، مما يخلق "نافذة ضعف" يمكن للصين وروسيا خلالها اختبار الرد الأمريكي، وهو ما يفسر المناورات الصينية الروسية المشتركة في المناطق الاقتصادية لليابان.

أزمة "اتفاق 123" مع السعودية: وقع الرئيس ترامب اتفاقا نوويا يسمح للرياض بتخصيب اليورانيوم، لكنه "أطلق النار على قدمه" سياسيا عندما أردفه بمنشور على منصة "تروث سوشيال" يربط الاتفاق بالتطبيع مع «إسرائيل».

تغيير قواعد اللعبة «Moving the Goalposts»: اعتبر السعوديون هذا الربط "تغييرا للقواعد" بعد التوقيع، خاصة وأن «إسرائيل» ترفض مسار حل الدولتين الذي تضعه السعودية شرطا لأي تطبيع. هذا التخبط الأمريكي يفتح الباب أمام "روس أتوم" الروسية أو شركة "CNNC" الصينية لتقديم تكنولوجيا نووية للرياض دون قيود سياسية أو شروط تتعلق بالتطبيع، مما قد يخلق "تأثير الدومينو" حيث ستطالب تركيا ومصر والإمارات بحقوق تخصيب مماثلة.

سادساً: الخلاصة والمؤشرات المستقبلية

تعريف القوة بين "العدد" و"الأثر": يرى معد الفيديو أن القوة لا تُقاس بعدد القنابل أو امتلاك 50 ألف جندي في المنطقة، بل بالقدرة على فرض السلوك السياسي.

واشنطن فشلت في تحقيق هدفها المعلن وهو "وقف تخصيب اليورانيوم الإيراني" رغم القصف المستمر، بينما لا يزال مضيق هرمز مغلقا.

مؤشر "الصمت السعودي": يدعو الفيديو لمراقبة رد الفعل السعودي الرسمي خلال 48–72 ساعة القادمة؛ فإذا استمر "الصمت المطبق" تجاه شروط ترامب، فهذا ليس مجرد صمت دبلوماسي، بل هو إشارة قوية على أن الرياض بدأت بالفعل مفاوضات سرية مع بكين وموسكو لبناء شراكة نووية وأمنية بديلة.

باختصار، يخلص الفيديو إلى أن الولايات المتحدة قد تكون أقوى عسكريا، ولكنها حاليا الأكثر استنزافا وتشتتا، مما يجعل "الملاقط الثلاثة" «الصين، روسيا، وإيران» قادرة على إحداث شروخ في النظام العالمي الذي تقوده واشنطن.

الثانوية العامة... نتائج تهز الثقة وتنتظر الحقيقة

في كل عام ينتظر آلاف الطلاب وأسرهم إعلان نتائج الثانوية العامة باعتبارها لحظة فاصلة في حياتهم، لحظة تختصر سنوات من السهر والتعب والقلق، وتحدد إلى حد بعيد مسارهم الجامعي والمهني. ولذلك، فإن أي خلل يرافق هذه اللحظة لا يُقاس بمعايير الأعطال التقنية المعتادة، لأن ثمنه ليس دقائق من الانتظار، بل اهتزاز ثقة مجتمع كامل بمنظومة يفترض أنها الأكثر دقة وحساسية في الدولة.

قد يكون من الطبيعي أن يتعطل موقع إلكتروني تحت ضغط ملايين المستخدمين، وقد يكون من المقبول أن تتأخر خدمة إلكترونية ساعات أو حتى يوما كاملا بسبب الإقبال الكبير. لكن ما ليس طبيعيا، وما لا يمكن التعامل معه بوصفه مجرد «ضغط على الخوادم»، هو أن تتحول نتائج امتحان مصيري إلى مادة يومية للجدل والشك والتساؤلات، وأن تمتلئ منصات التواصل الاجتماعي بصور ومقاطع وشهادات تتحدث عن اختلاف في العلامات، أو تغير حالة الطالب من ناجح إلى راسب أو بالعكس، أو ظهور علامات تجاوز الحد الأعلى للمادة، بينما يظل الرد الرسمي محصورا في الحديث عن عدد محاولات الدخول إلى التطبيق.

بيان الوزارة ركز على أن المنظومة تعرضت لأكثر من 251 مليون محاولة دخول، وأن الضغط أدى إلى بطء الخدمة، وأن الفرق الفنية عملت على مدار الساعة، وأن نسخة جديدة من التطبيق أطلقت لتحسين الأداء. كل ذلك قد يكون صحيحا، لكنه يجيب عن سؤال لم يعد أحد يطرحه. فالناس لم يعودوا يسألون لماذا لم يفتح التطبيق؟ بل أصبحوا يسألون هل البيانات التي ظهرت كانت صحيحة؟ وهل تغيرت نتائج بعض الطلاب بالفعل؟ وإذا لم تتغير، فما تفسير الصور المتداولة؟ ولماذا احتاج التطبيق إلى نسخة محدثة بعد ساعات قليلة من إعلان النتائج؟ وهل اقتصر التحديث على تحسين السرعة أم شمل معالجة أخطاء في عرض البيانات؟

إن الفرق كبير بين أن يتوقف تطبيق عن العمل، وبين أن يهتز يقين الناس بصحة ما يعرضه. الأول مشكلة تقنية عابرة، أما الثاني فهو أزمة ثقة لا تعالجها البيانات المقتضبة ولا التصريحات العامة.

لقد تداول الناس صورا لعلامات قيل إنها تجاوزت العلامة التامة، وصورا أخرى لنتائج تغيرت بين مساء وصباح، وروايات عن طلاب ظهروا ناجحين ثم راسبين أو بالعكس. قد تكون بعض هذه الصور صحيحة، وقد يكون بعضها الآخر مفبركا أو خارج السياق، لكن واجب المؤسسة المسؤولة ليس الاكتفاء بنفي عام، بل تقديم تفسير فني دقيق لكل حالة موثقة. فكلما تأخر التوضيح، اتسعت مساحة الشائعات، وتحولت الإشاعة في نظر كثيرين إلى حقيقة بسبب غياب المعلومة الرسمية الكاملة.

الأكثر إثارة للاستغراب أن بعض المختصين في البرمجيات أشاروا إلى ملاحظات تقنية تستحق الوقوف عندها. فإذا كان التطبيق قد سمح- بحسب الصور المتداولة- بعرض علامة أعلى من العلامة النهائية للمادة، فهذا يعني أن التحقق البرمجي من صحة البيانات لم يكن بالمستوى المطلوب. وإذا كان قد أخطأ في توصيف طالب على أنه راسب رغم أن نظام النجاح يسمح له بالنجاح وفق قواعد معلنة، فإن ذلك يثير تساؤلات حول اختبارات التطبيق قبل إطلاقه. وحتى لو افترضنا أن كل ذلك كان مجرد أخطاء في واجهة العرض، فإن السؤال الذي يبقى قائماً هو: كيف سُمح لتطبيق غير محصن بما يكفي بأن يكون الواجهة الوحيدة لإعلان أهم نتائج دراسية في البلاد؟

تهتز ثقة المجتمع بنتائج الثانوية العامة النهائية لأعطال تقنية وبيانات متضاربة والشفافية الكاملة والتحقيق المستقل هما الحل لاستعادة الحق واليقين

ثم تأتي الملاحظات الأخرى التي لم تجد تفسيرا حتى الآن، مثل اختلاف ترتيب عرض المواد بين بعض الطلاب، وهي ملاحظة قد تكون تقنية بحتة ولا تعني شيئا في حد ذاتها، لكنها تصبح جديرة بالتفسير عندما تتزامن مع عشرات الادعاءات الأخرى. ففي الأزمات، لا تُقرأ الوقائع منفصلة، بل تتراكم لتشكل انطباعا عاما، والانطباع العام اليوم هو أن هناك أسئلة أكثر بكثير من الإجابات.

ولعل أكثر ما يؤلم في هذه القضية أن كثيرا من الأسر لا تحتج لأنها ترفض الرسوب، بل لأنها تعرف أبناءها. عندما يتحدث معلم أشرف على طالب لثلاث سنوات ويؤكد أن رسوبه بعلامات متدنية يناقض مستواه المعروف، فإن شهادته لا تكفي لإثبات وجود خطأ، لكنها تكفي بالتأكيد لفتح باب التساؤل. وعندما تتكرر مثل هذه الشهادات في محافظات مختلفة، يصبح من غير الحكمة الاكتفاء بالقول إن كل من اعترض إنما يفعل ذلك لأنه غير راض عن نتيجته.

ولا يقل غرابة عن كل ذلك أن تُحدد مدة الاعتراض بأربعة أيام فقط في ظل هذا الكم من الجدل. أربعة أيام في ظروف طبيعية قد تكون كافية، أما في ظروف يقال فيها إن التطبيق شهد أعطالاً، وتنتشر خلالها روايات عن اختلاف النتائج، ويحتاج الطالب إلى مراجعة معلميه ومدرسته وربما مديرية التربية قبل أن يقرر الاعتراض، فإن هذه المدة تبدو أقرب إلى سباق مع الزمن من كونها فرصة حقيقية لممارسة حق قانوني. فكيف يُطلب من الطالب أن يطمئن إلى صحة نتيجته أو يقرر الاعتراض عليها، بينما لا تزال الأسئلة الأساسية بلا إجابات؟

إن القضية لم تعد تتعلق بنتيجة طالب أو مئة طالب، بل بثقة مجتمع كامل في منظومة الامتحانات. والثقة لا تُستعاد بالقول إن الضغط كان كبيراً، لأن الضغط يفسر توقف الخدمة ولا يفسر تضارب المعلومات المتداولة. ولا تُستعاد أيضا بتكرار أن الخوادم حديثة، لأن حداثة الخوادم لا تجيب عن التساؤلات المتعلقة بالبيانات نفسها.

ما تحتاجه هذه الأزمة ليس بيانات علاقات عامة، بل شفافية كاملة. يحتاج الناس إلى تقرير فني يوضح بالتفصيل ماذا حدث منذ الدقيقة الأولى لإعلان النتائج وحتى استقرار التطبيق، وهل راجعت الوزارة سجلات النظام وقواعد البيانات؟ وهل ثبت وجود أخطاء في العرض أو في احتساب النتائج أو في نقل البيانات؟ وهل أجري تدقيق مستقل؟ وما عدد الحالات التي تغيرت نتائجها- إن وجدت- وما سبب ذلك؟ فهذه ليست أسرارا أمنية، بل معلومات من حق الرأي العام الاطلاع عليها.

إن تشكيل لجنة مستقلة تضم خبراء في الامتحانات، ومختصين في قواعد البيانات وأمن المعلومات والبرمجيات، لم يعد ترفا إداريا، بل أصبح ضرورة لاستعادة الثقة. فالتحقيق المستقل لا يدين أحدا مسبقا، كما أنه لا يبرئ أحدا مسبقا، وإنما يبحث عن الحقيقة أينما كانت؛ في التصحيح، أو في إدخال العلامات، أو في مرحلة التنتيج، أو في قواعد البيانات، أو في التطبيق، أو في البنية التقنية، أو حتى في فرضيات أخرى إذا استدعت الأدلة ذلك.

إن أسوأ ما يمكن أن يحدث في مثل هذه القضايا ليس وجود خطأ، فالخطأ يمكن اكتشافه وتصحيحه، وإنما أن يشعر الناس بأن الأسئلة تُقابل بالصمت، وأن الشكوك تُواجه بالإنكار، وأن الزمن يُستخدم لإطفاء الجدل بدلا من كشف الحقيقة.

فالعدالة في الامتحانات لا تتحقق بمجرد إعلان النتائج، وإنما تتحقق عندما يثق كل طالب، ناجحا كان أم راسبا، بأن حقه قد وصل إليه كاملا، وأن الدولة مستعدة لمراجعة نفسها إذا اقتضى الأمر، لأن كرامة المؤسسات لا تُصان بإخفاء الأخطاء إن وجدت، بل بالجرأة على كشفها وتصحيحها، وبالشفافية التي تجعل الحقيقة أقوى من أي شائعة.

اكتتاب «أبيات هيلز» بإشراف مؤسسة الإسكان... شفافية غائبة وفجوة في المسؤولية

في وسط أزمة اقتصادية خانقة تدفع أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، يبرز مشروع «أبيات هيلز» العقاري «كواحة استثمارية» موجهة بدقة لقلة من المقتدرين.

■ سارة جمال

ورغم أن المشروع يحمل ختم المؤسسة العامة للإسكان، ويمتد على مساحة ضخمة تقارب 379 ألف متر مربع، إلا أن شروط وأحكام عقد الاكتتاب المنشور على موقع وزارة الإسكان، بالإضافة إلى الدور الإشرافي الحكومي، يطرحان تساؤلات عدة حول سلامة هذا الاستثمار.

ولا سيما أن الأرض تحمل إشكالات استملاك لم تُحسم بعد، ما يحولها ربما إلى قنبلة قانونية موقوتة. فتحويل هذه الرقعة الشاسعة إلى مشروع تجاري بالشراكة مع مطور خاص، وبأسعار تبدأ من 950 دولارا للمتر، يمثل التفافا على الغرض التشريعي للاستملاك العام؛ مشروع «رفاهية» يقام على أرض عامة، ويغلق الأبواب أمام مشاريع الإسكان الاجتماعي للفئات الأكثر تضررا.

مؤسسة الإسكان: واجهة تسويق أم حامٍ حقيقيّ؟

تتلخص مهمة المؤسسة العامة للإسكان في المشروع بثلاثة أدوار رئيسية: الإشراف على مراكز الاكتتاب وفحص الوثائق؛ وضمان أسبقية إيداع الأموال في البنوك المعتمدة؛ ومتابعة الجدول الزمني للتنفيذ.

هذا الدور يمنح المشروع شرعية نفسية واجتماعية، إذ يظن المواطن أن «إشراف» مؤسسة حكومية يعني أن أمواله مصونة. لكن العقد هو عقد مدني مباشر بين المكتتب والشركة المطورة. ولا يوجد أي بند يضع المؤسسة كطرف ثالث ضامن أو كفيل لسداد الديون أو استرداد الأموال.

والسؤال الأبرز: ماذا سيحدث إذا تعطل الاستثمار؟

إذا تعثرت شركة «أبيات هيلز» ماليا، أو تأخرت في التسليم، أو توقفت تماما، فإن مؤسسة الإسكان ستقف في موقف «المتفرج»، وقد تصدر بيانا رسميا تعبر فيه عن أسفها وتسحب الترخيص، لكنها لن تعوض المكتتبين، لأن المبالغ المدفوعة لم تدخل خزينة الدولة، بل ذهبت مباشرة إلى جيوب المطور الخاص.

وبالمقارنة، نجد أن البند 10 من شروط العقد يطلب من المشتري تقديم ضمانات بنكية وكفالات، لكن يغفل اشتراط أي ضمان مالي أو بنكي من المطور لصالح المكتتبين أو صالح المؤسسة عند التعثر.

المطور صاحب اليد العليا

ينص البند «7» على أنه إذا حدث اختلاف في المساحة بمقدار 1–2 متر، فإن احتساب الفرق يتم بناءً على سعر المتر المربع للعقار الساري في تاريخ الاستلام. أي لو تضاعفت الأسعار خلال سنوات البناء، سيُجبر المكتتب على دفع ثمن هذه الأمتار بسعر السوق الجديد، لا بسعر التعاقد الأصلي.

فيما تطلب الجداول دفعات ضخمة بالدولار، ما يجعل المكتتب هو «الممول»، حيث يقرض الشركة أمواله «من دون فوائد» لتبني وحدات قد تسلم وقد لا تسلم له، وفي حال تعثرت الشركة ستقوم بتخصيص أمواله بنسبة 5% إلى 35% كغرامات فسخ عند تأخر الدفع وفق البنود «8» و«9»، أي إنه قد يخسر أمواله لتغطية أخطاء الشركة.

أما في حال ألغي المشروع، أو تعثر، وحتى إذا صدر قرار إداري أو قضائي بإخلاء الأرض أو تغيير صفة استخدامها، فإن «أبيات هيلز» ستلجأ فورا إلى البند «14»، ضمن إطار «الظرف القاهر».

وإذا تأخر المكتتب في دفع الأقساط، تملك الشركة حق إنهاء العقد ولكن البنود لا تمنح المكتتب الحق بفسخ العقد إذا تأخرت الشركة في التسليم أو البناء. وهذه ازدواجية تجعل الشركة بمنأى عن أية عقوبات.

عودة إلى المؤسسة

وفق شروط وأحكام العقد يبدو وكأن المكتتب يتحمل المخاطر المالية كافة، بينما تحتفظ «أبيات هيلز» بكل أدوات التحكم «سحب المشروع، تأخير التسليم، زيادة الأسعار».

إذا، أين دور المؤسسة وما هي مسؤولياتها؟ فهي، كجهة حكومية، هل ألزمت أو ستلزم الشركة بتقديم ضمان بنكي لاسترداد الأموال؛ ومنع زيادة الأسعار، ووضع جدول دفع مرتبط بالنسب الفعلية للإنجاز!

فعندما تغيب الضمانات المالية والنصوص القانونية العادلة، قد يتحول «الإشراف» إلى مأزق.

بين فوضى التداول وشحّ السيولة... سكان الحسكة يدفعون ثمن أزمة العملة

تعيش محافظة الحسكة منذ أسابيع حالة من الارتباك النقدي المتصاعد، بعد امتناع عدد كبير من المحال التجارية والصيدليات والأسواق، إلى جانب مؤسسات رسمية وخدمية، عن قبول الأوراق النقدية السورية القديمة من فئتي 500 و1000 ليرة، في وقت لا تزال فيه العملة الجديدة غير متوفرة بالكميات الكافية داخل المحافظة، ما أدخل المواطنين في دوامة جديدة من المعاناة اليومية، وزاد من تعقيدات الأزمة المعيشية التي تثقل كاهلهم أساساً.

■ مراسل قاسيون

ويؤكد مواطنون أن المشكلة لا تكمن في وجود قرار رسمي يمنع تداول الفئات القديمة، وإنما في حالة التخوف التي دفعت كثيراً من أصحاب المحال إلى رفض استلامها، خشية عدم قدرتهم على تصريفها لاحقاً أو إيداعها لدى الجهات المالية. وبين هذا الرفض وغياب البديل، يجد الأهالي أنفسهم عاجزين عن شراء احتياجاتهم الأساسية رغم امتلاكهم أموالاً لا تزال قانونياً جزءاً من العملة السورية المتداولة.

ويقول أحد سكان مدينة الحسكة إن كثيراً من العائلات تمتلك مدخرات أو مبالغ نقدية برواتبها تضم أعداداً كبيرة من فئتي 500 و1000 ليرة، إلا أنها تواجه يومياً رفضاً لاستلامها في الأسواق، ما يضطرها إلى البحث عن محال تقبل بها أو استبدالها مقابل خسارة جزء من قيمتها لدى بعض الصرافين، الأمر الذي يحمّل المواطنين أعباءً إضافية لا علاقة لهم بها.

ولا تقتصر المشكلة على الأسواق الشعبية، بل امتدت إلى بعض المخابز والأفران والمراكز الخدمية، حيث يضطر المواطن إلى حمل مبالغ من الفئات الأكبر أو البحث عن أوراق نقدية جديدة نادرة الوجود، وهو ما يخلق حالة من الفوضى في عمليات البيع والشراء، ويؤخر إنجاز أبسط المعاملات اليومية.

ويشير اقتصاديون إلى أن أي عملية استبدال للعملة أو إدخال إصدار نقدي جديد تحتاج إلى فترة انتقالية واضحة تضمن استمرار تداول جميع الفئات حتى يتم ضخ كميات كافية من الأوراق الجديدة في مختلف المحافظات. أما فرض الأمر الواقع من خلال امتناع الأسواق عن قبول الفئات القديمة، دون توفير البديل، فيؤدي إلى تعطيل الحركة التجارية وإضعاف الثقة بالتداول النقدي.

كما أن محافظة الحسكة تعاني أصلاً من خصوصية مالية معقدة، نتيجة تعدد الجهات التي تدير النشاط الاقتصادي ووجود صعوبات في وصول السيولة النقدية إليها مقارنة ببقية المحافظات السورية، ما يجعل أي نقص في توفر الأوراق النقدية الجديدة أكثر تأثيراً على حياة السكان.

ويرى مواطنون أن الجهات المعنية مطالبة بإصدار توضيحات رسمية تحسم الجدل حول صلاحية الفئات القديمة، إلى جانب الإسراع في ضخ كميات كافية من العملة الجديدة إلى المحافظة، بما يضمن استمرار عمليات البيع والشراء بصورة طبيعية ويحمي المواطنين من الاستغلال.

وتتزامن هذه الأزمة مع موجة غلاء غير مسبوقة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الغذائية والمحروقات والخدمات، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في تداول النقد عبئاً إضافياً على السكان، الذين باتوا يواجهون سلسلة متواصلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية.

وفي ظل غياب حلول عملية حتى الآن، تبقى الحسكة أمام أزمة نقدية جديدة عنوانها الأبرز أن المواطن هو الحلقة الأضعف، إذ يجد نفسه محاصراً بين أوراق نقدية يمتلكها ولا يستطيع إنفاقها، وعملة جديدة لم تصل إليه بعد، بينما تستمر الأسواق في فرض قواعدها الخاصة بعيداً عن أي تنظيم واضح أو حماية فعلية للمستهلك.

الغوطة ليست مكباً للنفايات... ومن ينسَ تاريخها يكرر أخطاء الماضي

في السادس من آب 2026، أصدر أهالي ومجالس أعيان القطاع الجنوبي للغوطة الشرقية بياناً واضحاً لا يحتمل التأويل، أعلنوا فيه رفضهم القاطع لأي مشروع يقضي بإنشاء مكب للنفايات أو مركز لتجميعها أو معالجتها بالقرب من بلداتهم وأراضيهم الزراعية. وقد حمل البيان توقيع ممثلين عن المليحة، شبعا، زبدين، دير العصافير، وحتيتة التركمان، في مشهد يعكس وحدة الموقف الشعبي تجاه قضية تتجاوز حدود الخدمات إلى قضية تتعلق بالحق في الحياة والبيئة والصحة.

قد يختلف الناس حول المشاريع التنموية، لكن هناك قضايا لا تحتمل المساومة، وفي مقدمتها حق المجتمعات في هواء نقي، ومياه سليمة، وأرض زراعية غير مهددة بالتلوث. لذلك فإن الاعتراض الذي عبر عنه أهالي الغوطة ليس خروجاً على التنمية، ولا رفضاً لمبدأ إدارة النفايات، بل هو رفض لتحويل منطقة زراعية مأهولة، دفعت أثماناً باهظة خلال سنوات الحرب، إلى وجهة جديدة للمخاطر البيئية.

المؤلم أن الغوطة لا تبدأ قصتها اليوم. هذه الأرض التي كانت يوماً توصف بأنها رئة دمشق وسلتها الغذائية تعرضت خلال سنوات طويلة إلى ما يكفي من الكوارث. آلاف الدونمات من البساتين اختفت أو تضررت، والغطاء النباتي الذي كان يميز المنطقة تآكل بصورة غير مسبوقة، والآبار استنزفت، وشبكات الري تضررت، والمياه أصبحت أكثر ندرة وأكثر كلفة، فيما يعاني المزارعون من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الجدوى الاقتصادية للزراعة.

وفي ظل هذا الواقع، يصبح من المشروع أن يتساءل الأهالي: هل الأولوية اليوم هي استعادة الغوطة إلى دورها الزراعي والبيئي، أم إضافة عبء جديد إلى منطقة بالكاد تحاول الوقوف على قدميها؟

أي مشروع يتعلق بالنفايات، مهما كانت تسميته، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن آثاره المحتملة. فمراكز التجميع والمعالجة والطمر تحتاج إلى مواقع مدروسة بعناية، وإلى تقييمات أثر بيئي وصحي شفافة، وإلى أنظمة رقابة صارمة، وإلى قبول مجتمعي حقيقي. أما تجاوز هذه العناصر، فإنه لا يخلق إلا أزمة ثقة، ويحول أي مشروع من خدمة عامة إلى مصدر دائم للقلق.

إن أخطر ما في القضية ليس المشروع بحد ذاته، بل العقلية التي قد تعتبر أن المناطق التي أنهكتها الحرب أقل قدرة على الاعتراض، أو أن الأراضي الزراعية أقل قيمة من غيرها عندما يتعلق الأمر بترحيل المشكلات البيئية. وهذه مقاربة لا تنسجم مع أبسط مبادئ العدالة البيئية، التي تقوم على ألا تتحمل المجتمعات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من التلوث.

الغوطة الشرقية ليست أرضاً خالية، وليست مساحة يمكن استخدامها عند تعذر إيجاد حلول في أماكن أخرى. إنها مجتمع حي، يعيش فيه مئات الآلاف، ويعتمد جزء كبير منهم على الزراعة، وتربطهم بأرضهم علاقة تتجاوز الاقتصاد إلى التاريخ والهوية والانتماء.

وإذا كانت الدولة تسعى فعلاً إلى بناء منظومة حديثة لإدارة النفايات، فإن البداية لا تكون باختيار المواقع المثيرة للجدل، بل بإعداد استراتيجية متكاملة تقوم على تقليل إنتاج النفايات، والفرز من المصدر، وإعادة التدوير، واختيار المواقع وفق معايير علمية معلنة، وبعد حوار حقيقي مع السكان. فالشفافية ليست عائقاً أمام التنمية، بل هي شرط لنجاحها.

البيان الصادر في السادس من آب لم يكن صرخة احتجاج عابرة، بل رسالة تقول إن الغوطة لم تعد تحتمل خسارة جديدة. فمن خسر الأشجار لا يريد أن يخسر التربة، ومن عانى شح المياه لا يريد أن يخاطر بمصادرها، ومن عاش سنوات طويلة بين الدمار لا يريد أن يبدأ مرحلة التعافي بقلق بيئي جديد.

الغوطة لا تطلب امتيازات خاصة، بل تطلب حقاً بسيطاً: أن تُعامل باعتبارها منطقة تستحق الإحياء لا الاستنزاف، والتنمية لا التهميش، والحماية لا تحميلها أعباءً إضافية. فإذا كانت إعادة الإعمار تعني شيئاً، فإن معناها الحقيقي يبدأ بإعادة إعمار الإنسان والبيئة معاً. أما أن تتحول الأرض التي كانت رمزاً للخصب إلى موضع دائم للجدل البيئي، فذلك ليس مشروعاً للتنمية، بل وصفة لإنتاج أزمة جديدة في منطقة لم تخرج بعد من أزماتها القديمة.

الخمسمئة الزرقاء... عندما يهزم السوق القرار

في الاقتصاد، يفترض أن القرارات تصنع الواقع.
أما في سورية، فيبدو أن الواقع يمنح نفسه حق النقض.

فقد صدر القرار، وانتهت المهلة، وأعلن بكل ما تقتضيه اللغة الرسمية أن ورقة الخمسمئة الزرقاء فقدت قوتها الإبرائية، وأنها خرجت من التداول.

لكن الورقة لم تسمع الخبر.

في صباح اليوم التالي، استقلت السرفيس، واشترت الخبز، ودخلت البقالية، وتنقلت بين الأيدي بخفة موظف لم تصله بعد برقية إحالته إلى التقاعد.

هنا تبدأ المفارقة...

في الكتب، تسير الحياة وفق القرارات.

أما في الأسواق، فتسير وفق الضرورات.

الدولة قالت: انتهى زمن هذه الورقة.

والناس سألوا سؤالاً أكثر بساطة وأكثر قسوة: «ومن سيؤمن لنا الفراطة؟»

عند هذه النقطة، توقف القرار، وبدأ الواقع.

فالسياسات النقدية تكتب بالحبر، لكن السوق يكتبها بأجرة سرفيس، وثمن ربطة خبز، وبائع يبحث في جيبه عن خمسمئة ليرة حتى لا يتحول سعر سلعة إلى ألف ليرة كاملة لأن «النصف» اختفى.

وهكذا دخلت الخمسمئة الزرقاء مرحلة جديدة من حياتها.

لم تعد عملة قانونية... بل أصبحت عملة ضرورية.

إنها حالة تستحق التأمل، فالجميع يعرف الحقيقة.

البائع يعرف أنها فقدت قوتها الإبرائية... والمشتري يعرف... وسائق السرفيس يعرف. وربما الطفل الذي يشتري قطعة حلوى يعرف أيضاً.

ومع ذلك، يمد الجميع أيديهم لتلقيها، لا اقتناعاً بشرعيتها، بل اقتناعاً بأن الشخص التالي سيفعل الشيء نفسه.

إنها ورقة لا يحميها القانون... بل تحميها الحاجة.

ولعلها المرة الأولى التي نشاهد فيها جنازة يحضرها الجميع، ثم يأخذ كل واحد معه النعش إلى عمله.

فالخمسمئة الزرقاء ماتت رسمياً، لكنها بقيت حية شعبياً.

وهنا تكمن السخرية.

فالقرار يقول إنها خرجت من التداول، بينما يصر الواقع على تشغيلها بدوام كامل.

أحيلت إلى التقاعد في السجلات، لكنها ما زالت موظفة مناوبة في الأسواق.

وربما لو مُنحت حق الرد لقالت: «لقد سحبوا مني الصفة القانونية... لكنهم لم يوفروا من يحل مكاني.»

وهنا لا تبدو المشكلة في الورقة نفسها، بل في الفراغ الذي خلفه غياب الفئات الصغيرة.

فالعملة الجديدة جاءت أنيقة ولامعة، لكنها جاءت كبيرة المقاس، وتركت التفاصيل الصغيرة معلقة في الهواء. وحين تغيب نصف الأف، لا يختفي رقم من الورق فحسب، بل يختل ميزان الأسعار اليومية، ويصبح التقريب قاعدة، ويشعر الناس أن الخسارة الصغيرة تتكرر عشرات المرات في اليوم.

لهذا لم يدافع الناس عن الخمسمئة حباً بها، وإنما دفاعاً عن حقهم في أن يدفعوا السعر كما هو، لا كما يفرضه غياب «الفراطة.«

لقد انتصرت الضرورة الشعبية على القرار الرسمي، لا تمرداً على الدولة، بل حفاظاً على إيقاع الحياة اليومية.

فالناس لا يخوضون معركة قانونية مع ورقة نقدية، وإنما يخوضون معركة يومية مع تفاصيل العيش.

ولذلك بقيت الخمسمئة الزرقاء تتنقل بين الجيوب والأسواق، وكأنها تقول في سخرية هادئة: «قد أكون فقدت شرعيتي الرسمية... لكنني ما زلت أملك شرعية الحاجة.»

وربما تختصر هذه الورقة، أكثر من أي خطاب اقتصادي، حقيقة يصعب إنكارها: القرارات تستطيع أن تعلن نهاية الأشياء... لكنها لا تستطيع أن تنهي الحاجة إليها ما دام البديل غائباً.

فالواقع لا يقرأ التعاميم... بل يقرأ ما في الجيوب.

المدن الصناعية: استثمارات ورقية أم تعافٍ حقيقي؟

أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة في بياناتها الصادرة في 14 تموز، عن تسجيل 1430 طلب استثمار صناعي، موزعة بين منشآت جديدة وتحديث خطوط إنتاج وتوسعات، مع توقع توفير نحو 15 ألف فرصة عمل.

■ فرح شرف

وفي الجانب الآخر، تكشف مديرية الشركات في الوزارة عن تسجيل 10,521 كيانا تجاريا جديدا خلال النصف الأول من هذا العام، غالبيتها الساحقة «7,619 سجلاً فرديا» تعكس توجهات مختلفة تماما عن التصنيع.

وهذه المقارنة تشي بأن لكل طلب صناعي واحد، هناك نحو سبعة كيانات تجارية أو خدمية جديدة تسجل في السجل التجاري.

الفجوة بين التخصيص والإنتاج

تشير بيانات مدينة حسياء إلى وجود 1,707 مقسما، منها 1,067 مقسما مخصصا، ولكن 350 منها منتج، أي إن أكثر من 1,300 مقسم «نحو 76%» إما قيد البناء أو غير مستثمر فعليا.

وهذه الظاهرة، المتكررة منذ التقرير الأول الصادر في 23 شباط، تعيد التأكيد بأن تسجيل المشاريع لا يعني بالضرورة دخولها مرحلة التنفيذ والإنتاج، وغالبا ما يستخدم منح التراخيص كوسيلة للحفاظ على حقوق الملكية أو لانتظار تحسن الظروف.

وفي مدينة الشيخ نجار، بلغ عدد المنشآت المنتجة 1,543 حتى أيار 2026، مقابل 704 منشآت باشرت البناء، أي إن نحو 31% من المنشآت لا تزال قيد الإنشاء. وعلى الرغم من أن النسبة أفضل مما في حسياء، إلا أنها تظل مؤشرا على تباطؤ وتيرة التحول من الترخيص إلى الإنتاج الفعلي.

فيما دخلت 102 منشأة إنتاجية إلى مدينة باب الهوى، وارتفع عدد المعامل المنتجة إلى 3 في مدينة دير الزور الصناعية، بحسب البيانات.

القيمة الضئيلة للاستثمار

في المقابل، يكشف تسارع وتيرة التسجيل التجاري عن نمط مختلف. فالسجل التجاري الفردي، الذي يشكل وحده 72% من إجمالي التسجيلات، لا يتطلب رأس مال كبيرا ولا يلزم صاحبه بتكاليف تشغيلية ثقيلة.

فهو أداة لممارسة نشاط تجاري أو خدمي صغير، غالبا ما يكون وسيطا أو سمسارا، بالإضافة إلى نشاطات هامشية لا تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد.

وإذا قارنا قيمة الاستثمارات الصناعية المعلنة «77,76 مليار ليرة؛ أي نحو 6 ملايين دولار» مع حجم التسجيلات التجارية، نجد أن معظمها تمثل رؤوس أموال ضئيلة، لا تتجاوز في كثير من الأحيان مئات الآلاف من الدولارات، وهو مؤشر على أن القسم الأعظم هو حرفي وليس «صناعي».

الوظائف الموعودة والبطالة المستعصية

أعلن مدير دائرة الإعلام في الوزارة، حسن الأحمد، عن توفير 207 آلاف فرصة عمل في المدن الصناعية، بينما يقر صندوق التنمية السوري في تقرير الأداء الربعي لعام 2026 بأن معدل البطالة العام تجاوز 50%، وبطالة الشباب 60%، مع تقديرات دولية بأن 85% من القوة العاملة إما عاطلة أو تعاني من بطالة مقنعة، وتعمل في أنشطة لا توفر دخلاً مجزياً.

ما يشير إلى أن «فرص العمل» المعلنة قد تشمل تقديرات نظرية لمشاريع لم تدخل الإنتاج بعد، أو أنها تجمع بين العمالة المباشرة وغير المباشرة في حسابات فضفاضة. والأهم أن كثيراً من هذه الوظائف، حتى لو تحققت، قد لا تخرج من دائرة البطالة المقنعة، إذا كانت أجورها لا تغطي الحد الأدنى لتكاليف المعيشة.

غياب المؤشرات النوعية

تغيب عن البيانات الرسمية مؤشرات هامة مثل:

– كم مشروعاً دخل فعلياً مرحلة الإنتاج؟

– ما هي طبيعة المشاريع؟

– ما هي الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمنشآت العاملة؟

– ما هي قيمة الصادرات الصناعية مقارنة بالواردات، التي لا تزال تغرق الأسواق؟

– كم عاملاً يعمل فعلياً في كل منشأة، وبأي أجر؟

في ظل غياب هذه المعطيات، تبقى الأرقام المعلنة مجرد أرقام في دفتر حسابات إداري، ولا تعكس تحولاً حقيقياً في البنية الإنتاجية.

كما أن المبالغة في الترويج «لبيئة جاذبة للاستثمار»، تتناقض مع الشكاوى المستمرة من غرف الصناعة والصناعيين باستمرار معاناة المنتج المحلي من ضعف القدرة التصديرية وارتفاع تكاليف التشغيل.

بين التسجيل والإنتاج

ما ترصده بيانات الوزارة حقاً في النصف الأول من 2026 ليس «انتعاشا» صناعيا، بل توسع في التسجيل، حيث تتضاعف الكيانات القانونية من دون أن يرافقها تضاعف في الناتج المحلي أو فرص العمل الحقيقية. وهذا التوسع يعكس...

– هروبا من الإنتاج طويل الأجل إلى أنشطة سريعة الدوران وريعية.

– ولادة اقتصاد هامشي يقوم على الوساطة والسمسرة، لا على القيمة المضافة.

– فشلا في ترجمة السياسات «المُعلنة» إلى بيئة مستقرة للطاقة والتمويل والتشغيل.

ورغم ما تحمله المدن الصناعية من إمكانيات واعدة، لكنها في وضعها الراهن أقرب إلى «واجهة دعائية» لتعاف إداري، أكثر من كونها محركا حقيقيا للتنمية.ً

فمن دون معالجة جذرية لتكاليف الإنتاج، وأزمة الطاقة، وانعدام الاستقرار النقدي، وسلاسل التوريد المقطوعة، ستبقى هذه المدن مجرد «مقابر للاستثمارات الورقية»، بينما يبقى المواطن رهينة اقتصاد البقاء، بعيداً عن أي أفق لانتعاش حقيقي.

تقرير برنامج الأمن الغذائي العالمي حول سورية والاستقرار الوهمي

أصدر برنامج الأغذية العالمي في 30 تموز تقريره حول تكاليف المعيشة في سورية؛ حيث يعتمد البرنامج في تقريره على «سلة الحد الأدنى للإنفاق» وهي أداة إنسانية تقيس كلفة مجموعة محددة من السلع والخدمات التي تُعتبر «حداً أدنى للبقاء» في السياقات الطارئة.

■ سلمى صلاح

إلا أن هذه المنهجية تبقى قاصرة رغم اعتراف التقرير بارتفاع كلفة المعيشة 33% خلال عام، وذلك لكونها لا تشمل تكاليف السكن، والمواصلات، والتعليم، والرعاية الصحية، واللباس، إلخ. أي إنها سلة «طوارئ» لا سلة «معيشة» بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي الكامل للكلمة.

ويقر التقرير بأن الحد الأدنى للأجور «12,560 ليرة» يغطي 75% فقط من المكون الغذائي لهذه السلة، و47% من قيمتها الإجمالية، وهذه النسبة قد تكون مضللة لأنها تستند إلى سلة ناقصة.

في المقابل، قدر مؤشر «قاسيون» في 28 حزيران، الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بنحو 79,879 ليرة؛ بمعنى أن الأجر الرسمي لا يغطي سوى 3 أيام من حاجة الأسرة المكونة من 5 أفراد للاستهلاك شهريا، وتبقى 27 يوما من دون أي مردود يُذكر لتغطية احتياجاتها الأساسية، وتعيش فعليا على الديون والحوالات الخارجية وبيع ممتلكاتها والمساعدات التي خفضها برنامج الأغذية نفسه بنسبة 50%!

كما أن التقرير لا يأخذ في الحسبان تكاليف السكن؛ الإيجار الذي يُشكل عبئاً هائلاً. ولا المواصلات؛ التي ارتفعت مع ارتفاع أسعار المحروقات. ولا التعليم؛ الذي تحول إلى سلعة بعد تراجع دور الدولة. ولا الصحة؛ التي أصبحت كلفتها تدفع الأسر إلى بيع آخر ما تملك.

هذه الاحتياجات، التي تشكل 40% من إجمالي تكاليف المعيشة وفقاً لمؤشر «قاسيون»، هي غائبة تماماً عن سلة برنامج الأغذية العالمي.

وبتركيزه على السلة الغذائية بشكل شبه حصري، يُضفي التقرير صورة مضللة عن واقع المعيشة. فالأسرة التي تؤمن غذاءها بالحد الأدنى لكنها تعيش في مساكن تفتقر إلى الخدمات، ولا تستطيع إرسال أطفالها إلى المدرسة، ولا تستطيع دفع فاتورة الطبيب، هل يمكن القول إنها «تعيش»؟ قطعاً لا

وبقول التقرير إن الأجر يغطي 47% من السلة، فإنه يوحي بأن الفجوة ليست كبيرة. لكن إذا أضفنا التكاليف غير الغذائية الأساسية، نجد أن الفجوة تتسع ليغطي الأجر 9,8% فقط من الاحتياجات الأساسية. وبعبارة أخرى: الأجر لا يغطي سوى واحد من كل خمس احتياجات أساسية للأسرة، وليس «نصفها» كما يوحي التقرير.

بينما يقدم تقرير برنامج الأغذية العالمي صورة «متفائلة نسبيا» وإن كانت قاتمة، يبقى الواقع أشد قسوة وأكثر سوءاً. فالأسرة السورية لا تعيش على الخبز والعدس؛ بل تحتاج إلى سكن ملائم، وتعليم لأطفالها، ورعاية صحية، وملابس، ومواصلات. وحين تغطي الأجور أقل من 10% من هذه الاحتياجات، فإن الحديث عن «استقرار» في تكاليف المعيشة يصبح أقرب إلى «سخرية مريرة» من واقع لا يحتمل المزيد من التجميل.

المراكز الصحية تخلو من الإسعاف، مسافات تبتلع الأرواح، ودوام يلفظ أنفاسه عند الثانية ظهراً..

لم تعد «إعادة الهيكلة» مجرد شعار بيروقراطي، بل تحولت إلى قناع تتخفى خلفه جريمة مكتملة الأركان، تسقط ضحاياها بصمت في القرى والبلدات السورية المهمَّشة.

■ رشا عيد

فمن ريف طرطوس إلى بادية حماة الشرقية، ومن سهل الغاب إلى أقاصي دير الزور، تتكرر المأساة ذاتها، إغلاق مراكز صحية أو الإبقاء عليها مجرد كتل إسمنتية تاركة ملايين المواطنين بلا مأوى طبي في أتون معركة بقاء لا سقف لخسائرها، تحت رحمة المسافات القاتلة وجشع المشافي الخاصة.

مطلع عام 2025، شهدت طرطوس إغلاق نحو 20 مركزاً صحياً في بلدات وقرى متفرقة، تحت مسمى الإصلاح «إعادة الهيكلة»، ورغم إعادة فتح بعضها لاحقاً ودمج أخرى، إلا أن النتيجة كانت حرمان آلاف العائلات من خط الدفاع الطبي الأول، لتكشف شهادات ميدانية أن المراكز التي أعيد فتحها تحولت إلى هياكل فارغة من التجهيزات والكوادر، وكأن المطلوب ليس تقديم خدمة، بل محو الحاجة من ذاكرة الناس تحت وطأة اليأس.

ما حدث في طرطوس لم يكن استثنائيا، بل نموذجا مصغرا لسياسة ممنهجة تمتد إلى كامل الجغرافية السورية.

ففي ناحية «العقيربات» بريف حماة الشرقي، حيث لا يوجد سوى مركز صحي وحيد يخدم نحو 800 عائلة وخدمات تكاد تكون معدومة، ويفتقر لأبسط مقومات العمل الطبي، فعند أي طارئ صحي، يضطر الأهالي إلى قطع نحو 45 كم باتجاه مدينة سلمية، في رحلة قد تكون الفارق بين الحياة والموت، إنها مذبحة بطيئة ترتكب بحق ناجين من نزوح قسري، وفق سياسة حكومية تعمد تكريس نهج السلطة السابقة بمزيد من الظلم والإفقار!

وفي بلدة العزيزية بسهل الغاب، يقبع مركز صحي واحد لخدمة 10 قرى، حيث خدماته الضئيلة تكاد تنحصر في اللقاحات وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وقياس الضغط والسكر، بينما تنعدم تماما الخدمات الإسعافية الأولية، كما تؤكد مصادر أهلية، أنه مجرد محطة بيروقراطية تنتهي مهمتها بتحويل المريض إلى المستشفى البعيد.

أما في ريف دير الزور، تعاني منطقة العشارة من مركز موصوف رسميا «بالمركز الصحي»، لكنه في الواقع هيكل مهلهل، ينقصه أبسط العتاد الطبي وبكوادر محدودة، وأقرب نقطة طبية حكومية منه يمكن أن تقدم تدخلا علاجيا حقيقيا تقع على بعد لا يقل عن 60 كم في الميادين.

وكما في معظم المحافظات، غالبا ما تكون المشافي الحكومية هناك شبه معطلة، ما يرمي بالمريض المفقر في أحضان المشافي الخاصة، لتثقل كاهله المنهك بتكلفة علاج خيالية.

إنها هندسة اجتماعية مقصودة لإفقار الناس ثم إلقائهم فريسة لسوق الصحة المتوحش.

يتكرر المشهد نفسه في مدينة مصياف حيث تقتصر المراكز الصحية الرئيسية على النواحي، فيما تغيب عن القرى التي تبتعد 2–6 كم عن أي خدمة، أما المستوصفات الصغيرة القليلة المنتشرة في بعض القرى فتعاني من نقص مزمن في الكادر والمستلزمات أيضا، والأدهى أن جميع هذه المراكز تعمل بنظام الدوام الجزئي الذي ينتهي مع نهاية الدوام الرسمي، وكأن المرض ينتظر ويراعي تقويم الموظفين، فماذا عن الحالات الإسعافية الطارئة ليلاً؟

ليصبح المواطن وحيداً تماماً، مجبراً على قطع مسافات مرعبة تتراوح بين12–35 كم في حدها الأدنى، مع ما يرافق ذلك من إرهاق نفسي ومادي أمام واقع معيشي واقتصادي خانق.

وفي كثير من الأحيان، يحسم عامل الزمن مصير المريض، وتكون النتيجة موتا كان يمكن تفاديه لو كان أقرب مركز يؤدي وظيفته.

إن ما يحدث ليس إشكالاً تقنياً يعالج بترقيعات هنا أو هناك، إنها سياسة دولة تتخلى عن مسؤولياتها الدستورية والإنسانية تجاه مواطنيها، وتسلمهم بوعي إلى جحيم المرض والفقر، والموت المحقق. ليس مقبولا أن يختزل الحق في الصحة بمبان فارغة، ولا أن يساق الفقير مسافات الموت بينما هو يدفع ثمن حروبه عدة مرات.

المطلوب من الجهات المعنية ليس «خطة إصلاح» جديدة، بل تغيير جذري في فلسفة النظام الصحي برمته، بناء وإعادة تأهيل مراكز طبية متكاملة في كل تجمع سكاني، رفدها بالكوادر المؤهلة والمستلزمات الأساسية، وتحويل الدوام إلى خدمة طوارئ مستمرة على مدار الساعة قبل أن تزهق روح جديدة على قارعة طريق طويل، فالصحة حق لا امتياز، والمواطن ليس رقما في ميزانيتهم التقشفية.

لا يكفي أن نُحصي الأقارب... فلنُحص أيضاً الثروات

حين أصدرت وزارة المالية في الثالث من آب 2026 تعميمها الذي ألزم المديرين العامين ومديري الجهات التابعة لها بالإفصاح عن وجود أقارب لهم من العاملين في الجهات التي يديرونها حتى الدرجة الرابعة، فإنها بعثت برسالة مفادها أن زمن التغاضي عن تضارب المصالح لم يعد مقبولاً. والتعميم، المستند إلى قرار سابق لرئاسة مجلس الوزراء بشأن تنظيم إشغال الوظيفة العامة بين الأقارب، يمثل بلا شك خطوة تستحق الترحيب، لأنه يتعامل مع واحدة من أكثر الثغرات التي أضعفت الثقة بالإدارة العامة لعقود طويلة.

لكن الترحيب بالإجراء لا ينبغي أن يمنع من طرح السؤال الأهم: هل يكفي الإفصاح عن صلات القرابة لصناعة بيئة نزيهة؟ وهل يمكن اختزال مكافحة الفساد في الكشف عن الروابط العائلية داخل المؤسسات؟

الجواب، ببساطة، لا.

فالقرابة ليست سوى أحد أشكال تضارب المصالح، وليست كلها. وقد يكون المسؤول بعيداً عن أي علاقة قرابة داخل المؤسسة، لكنه يملك مصالح تجارية مع متعاقدين، أو حصصاً في شركات تستفيد من قراراته، أو علاقات مالية تؤثر في استقلالية قراره، أو ثروة تضخمت بصورة لا تتناسب مع دخله المشروع. عندها، ماذا يفيد أن نعرف من هم أقاربه إذا كنا لا نعرف أين تتجه مصالحه؟

إن الفساد لا يولد من رابطة الدم وحدها، بل من تضارب المصالح بكل صوره، ومن غياب الشفافية، ومن ضعف الرقابة، ومن غياب المساءلة. لذلك فإن معالجة مظهر واحد، مهما كان مهماً، لا تكفي إذا بقيت بقية المنافذ مفتوحة.

وثمة ملاحظة لا تقل أهمية عن مضمون التعميم نفسه، وهي أنه صدر عن وزارة المالية وحدها. صحيح أن لكل وزارة صلاحية تنظيم شؤونها الإدارية، لكن النزاهة ليست شأناً قطاعياً، والفساد لا يعمل داخل حدود وزارة دون أخرى. فإذا كانت القرابة تشكل خطراً على حياد القرار في وزارة المالية، فهي تشكل الخطر ذاته في وزارات الصحة والعدل والداخلية والإدارة المحلية والنقل والتعليم وسائر مؤسسات الدولة.

ولهذا، فإن مكافحة الفساد لا ينبغي أن تكون مبادرات متفرقة تصدرها كل وزارة على حدة، بل سياسة حكومية موحدة، تنطلق من رؤية واحدة، وتفرض معايير واحدة، وتطبق على الجميع بلا استثناء. أما إذا بقيت كل جهة تعمل منفردة، فإن النتيجة ستكون تفاوتاً في الالتزامات، وتفاوتاً في الرقابة، وتفاوتاً في مستوى النزاهة، وهو ما يتعارض مع جوهر الإصلاح الإداري.

والأهم من ذلك كله أن الوقت قد حان للانتقال من الإفصاح عن القرابة إلى الإفصاح عن الذمة المالية. فلا يمكن الحديث عن تجفيف منابع الفساد بينما لا يزال الإقرار بالأملاك والأرصدة والحصص والاستثمارات خارج منظومة الإفصاح الدوري لشاغلي الوظائف العامة، ولا سيما القيادية منها. فالإقرار بالذمة المالية ليس إجراءً شكلياً، بل هو من أكثر أدوات الوقاية فاعلية، لأنه يتيح مقارنة الوضع المالي للمسؤول عند توليه المنصب وبعد سنوات من شغله، ويجعل أي تضخم غير مبرر في الثروة محل تساؤل ومراجعة وفق أحكام القانون.

وليس المقصود بذلك انتهاك خصوصية الأفراد، وإنما حماية المال العام. فكل من يتولى سلطة تؤثر في الإنفاق العام أو الإيرادات أو العقود أو التعيينات، ينبغي أن يقبل مستوى أعلى من الشفافية، لأن السلطة العامة تقترن دائماً بمسؤولية عامة.

كما أن منظومة النزاهة لا تكتمل دون إجراءات أخرى، مثل الإقرار السنوي بتضارب المصالح، والتدوير الوظيفي في المواقع الحساسة، والفصل بين صلاحيات الاعتماد والتنفيذ والرقابة، وتعزيز التدقيق الداخلي، والرقمنة الكاملة للإجراءات، وحماية المبلغين عن الفساد، وربط تقييم القيادات الإدارية بمؤشرات النزاهة والامتثال، لا بمؤشرات الإنجاز الإداري وحدها.

إن تعميم وزارة المالية خطوة صحيحة، لكنه ليس نهاية الطريق، بل بدايته. وإذا كانت الدولة جادة في الانتقال من مكافحة وقائع الفساد إلى منع أسبابها، فإن المطلوب اليوم هو مشروع وطني متكامل للنزاهة، لا يكتفي بإحصاء الأقارب، بل يحاصر كل صور تضارب المصالح، ويُلزم شاغلي الوظيفة العامة بالإفصاح عن ذممهم المالية، ويضع الجميع تحت مظلة قواعد واحدة، لأن الفساد لا يُهزم بالقرارات الجزئية، وإنما بمنظومة متكاملة تجعل النزاهة قاعدة لا استثناء، وتجعل الشفافية التزاماً لا خياراً، وتجعل الوظيفة العامة خدمة للمواطن، لا باباً للمصالح الخاصة.

العطّارة في سورية، مهنة بلا رقابة وسوق مفتوح على صحة المواطن

في مشهد يعكس انهياراً منظماً لكل معايير الصحة والسلامة، تحولت مهنة «العطّارة» في سورية من حرفة تراثية عريقة إلى سوق مفتوح للدجل والاستغلال، حيث يبيع من لا يملك أدنى خبرة أو مؤهل علمي والمنتحل خلطات مجهولة المصدر تحت ألقاب جذابة «كخبير أعشاب» و«استشاري تغذية»، محوّلين أجساد السوريين إلى مختبرات تجارب مجانية في غياب تام للرقابة!

■ منية سليمان

من مهنة عريقة إلى سوق للدجل

لم يعد الحديث عن بائع أعشاب تقليدي يبيع «الزهورات» والنعناع، فما نشهده اليوم هو تحول جذري نحو ما يشبه «مختبرات جهنمية» مصغرة. يستغل الدخلاء على المهنة، ممن يطلقون على أنفسهم «خبراء»، يأس المواطن الذي لم يعد قادرا على دفع أجرة الكشفية لدى الطبيب، ناهيك عن ثمن الدواء في الصيدلية الذي بلغ أرقاما فلكية.

أمام هذا الجدار، يظهر «المنقذ» بخلطته التي لا تتجاوز تكلفتها بضعة آلاف، ليجني أرباحاً طائلة وسريعة من جيوب المفقرين المحتاجين للعلاج.

المنطق هنا تجاري بحت، متخف وراء قناع «العودة إلى لطبيعة» يتم تركيب خلطات علاجية لمرضى السكري، الضغط، وحتى السرطان، في أقبية وزوايا محال، دون أدنى معرفة بالتفاعلات الكيميائية أو الجرعات الدوائية. منتجات تباع دون أي بيان توضيحي، فلا تعرف مكوناتها، ولا جرعاتها، ولا حتى تاريخ إنتاجها.

إنها مقامرة حقيقية، ربحها مضمون لصاحبها، وخسارتها محسومة لصحة المريض.

أضاحي الجهل...

تتضاعف المأساة عندما ننظر إلى ضحايا هذه الفوضى، فتهاني، وهي ممرضة، تشتري الخلطات منذ سنوات «بثقة عمياء» بخبرة البائع التي تعتقد أنها متوارثة، ومقتنعة بأن «الطبيعي آمن».

أما أسامة، فبعد معاناة من آلام المفاصل وفشل العلاجات التقليدية، استسلم لتجارب «إيجابية» سمعها من آخرين، ليجد نفسه أمام منتجات لا يعرف مكوناتها ولا مصدرها.

لكن ما لا يدركه هؤلاء، وما تغفل عنه الدعاية الرخيصة، أن بعض النباتات التي تبدو بريئة قد تسبب آثارا جانبية خطرة إذا استخدمت بجرعات غير مدروسة، فالدواء، سواء كان عشبيا أم كيميائيا، يجب أن يستند إلى أدلة علمية، لا إلى المعتقدات الشعبية أو تجارب شخصية.

منصات لترويج الموت

لم يعد الدجل محصورا في واجهات المحلات، بل انتقل إلى منصات التواصل الاجتماعي حيث ينتشر أشخاص يقدمون أنفسهم «كخبراء أعشاب» دون أي مؤهل علمي.

وفي مثال صارخ، يروي أحد الصيادلة كيف تسوق مواد مختلفة تحت اسم «البربرين» لعلاج السكري، بينما لا تحتوي على المادة الأصلية، في عملية نصب واضحة لتحقيق أرباح سريعة على حساب صحة المواطن.

مسؤولية متداخلة، وتقصير مشترك

هذه الفوضى ليست وليدة اللحظة، بل نتاج تقصير متعمّد من جميع الجهات المعنية، وكأن هناك تواطؤا صامتا يسمح بتحويل صحة السوريين إلى بضاعة رخيصة.

فأين كانت البلديات وهي تمنح تراخيص «عطارة» لتتحول لاحقا إلى عيادات شاملة؟، وفي أي قاموس قانوني يسمح لمحل تجاري بتركيب أدوية وخلطات طبية دون أدنى رقابة؟

ولماذا تغض وزارة الصحة ونقابتا الأطباء والصيادلة الطرف عن ممارسة الطب والصيدلة دون ترخيص، وكأن صحة الفقراء لا تستحق عناء الملاحقة القانونية؟ أين الدور التمويني الرقابي على هذه المنتجات مجهولة الهوية والمصدر؟ لماذا لا تُسحب عينات من هذه «الخلطات السرية» لتحليلها والكشف عن سمومها؟

الصمت هنا يرقى إلى مستوى الجريمة المنظمة!

كذلك أين وزارة الإعلام من دورها في ضبط إعلانات هؤلاء الدجالين التي تغزو منصات التواصل الاجتماعي، وتلفق قصص شفاء وهمية لتسويق سمومهم؟

أما حان وقت كسر العظام على من يتلاعب بصحة الناس؟

لم يعد هناك متسع للإجراءات الترقيعية أو «لجان دراسة الظاهرة»، فما يحدث هو انهيار كامل للسيادة الصحية، واستباحة لحياة السوريين.

إن التعامل مع هذه الجريمة بحق الصحة العامة بطريقة الصمت والترقيع والتجميل هو استكمال للجريمة ذاتها، فالمواطن السوري الذي أنهكته الحروب والأزمات الاقتصادية، يستحق أكثر من أن يترك فريسة «لمن لا عمل لهم» تحت غطاء «الطب البديل».

المطلوب، إغلاق كل محل لا يستوفي شروط الترخيص، كما ملاحقة كل من ينتحل صفة «خبير أعشاب»، ووضع آلية رقابية صارمة تشمل التحليل المخبري لكل منتج قبل عرضه للبيع، فالصحة ليست سلعة، وحياة السوريين ليست رهانا في متناول من لا يملك من العلم شيئا.

الأرقام تطفو على سطح الإهمال، مأساة الغرق في سورية ليست قدراً...

في مشهد يعيد إنتاج مأساة يومية، كشفت وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث عن إحصائية صادمة، إذ سجّلت المسطحات المائية 110 حالات وفاة غرقاً منذ مطلع عام 2026 وحتى نهاية تموز الفائت.

■ رهف ونوس

الرقم، وإن بدا هزيلاً في قاموس الإحصاءات الرسمية، فإنه يختصر معاناة أسر فقدت فلذات أكبادها، ويجسّد فشلاً ذريعاً في حماية أبسط حقوق المواطن «حقّه في الحياة».

أرقام تتحدث

تكشف البيانات تفاصيل مروّعة، 201 حالة غرق استجابت لها فرق الدفاع المدني، تمكنت من إنقاذ 39 شخصاً فقط، فيما لقي 110 آخرون حتفهم، والأكثر إيلاماً أن شهر تموز وحده شهد وفاة 42 شخصاً، بينهم 26 طفلاً وامرأة.

أطفال كان بإمكانهم أن يكونوا في مدارسهم أو بين أحضان عائلاتهم اليوم، لكن القدر – بل الإهمال – شاء أن يكون مصيرهم مياهاً عكرة.

وتؤكد الوزارة أن نحو 90% من هذه الحوادث وقعت أثناء السباحة في مواقع خطرة غير مخصصة.

هل ننتظر حتى يغرق الجميع؟

في تصريح لصحيفة «الثورة السورية» بتاريخ 2026/7/27، كشف مدير برنامج البحث والإنقاذ في الدفاع المدني «وسام زيدان» عن جزء من التحديات، «بأن إنشاء نقاط مراقبة ثابتة أو تسيير دوريات على امتداد البحيرات والسدود والأنهار غير عملي، نظرا للامتداد الواسع للمسطحات المائية، وما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ولوجستية كبيرة».

هذا الاعتراف، رغم قسوته، هو كشف جزء من المشكلة ويتطلب حلولاً مستدامة، «فلا يمكن» التي يردّدها المسؤولون أصبحت شعارا دائما يبرّر التقاعس.

إن كان تسيير الدوريات «غير عملي»، وإن كانت الموارد البشرية «غير كافية»، فلماذا لم يتم التحرك لتعزز هذه الموارد؟ ولماذا لم توضع الخطط البديلة؟ ومن يتحمّل مسؤولية هذا التقصير؟

بين الانطباع الخاطئ والحقيقة المرّة

الأغرب في تصريح زيدان قوله إن وجود نقاط مراقبة دائمة «قد يمنح المواطنين انطباعاً خاطئاً بأن هذه المواقع آمنة للسباحة».

هذا «المنطق» يحوّل مسؤولية حماية المواطن إلى ذريعة لتعريضه للخطر!، وكأننا نقول للمواطن «سنتركك تغرق كي لا توهمك بالأمان»!

فغياب الرقابة يعني غياب الإنذار المبكر، وغياب التدخل السريع، وتحويل كل مسطح مائي إلى مقبرة جماعية محتملة.

حملات التوعية «لا تكفي»

استأنفت الوزارة حملة «معاً فراتنا آمن 2» بمشاركة الدفاع المدني واليونيسف. حملات توعية «مشكورة»، لكنها لا توقف نزيف الأرواح.

فالمشكلة ليست في قلة وعي المواطن بمخاطر السباحة في هذه المسطحات فحسب، بل في غياب البديل الآمن، وفي غياب الدولة عن مواقع الخطر، وفي غياب الإرادة الحقيقية لمعالجة جذور المشكلة.

والحقيقة الأكثر إيلاماً أن هذه المأساة انعكاس لواقع اقتصادي واجتماعي مزمن في بلد يعيش فيه أكثر من 90% من سكانه تحت خط الفقر، وتتجاوز فيه نسبة البطالة 50% عموماً و60% بين الشباب، ليجد المواطن نفسه مضطراً للبحث عن متنفس مجاني للهروب من جحيم الحياة اليومية، وهذه المسطحات الملاذ الوحيد لعائلة لا تستطيع دفع ثمن دخول المسبح أو الشاطئ الخاص.

من المسؤول؟

المسؤولية مشتركة، من وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن سلامة المواطنين في المسطحات المائية، وبتنسيق الجهود مع مديريات الموارد المائية والجهات المحلية والحكومة التي تمثل الذراع التنفيذي للدولة، معاً يتحملون وزر استمرار هذه الكارثة الإنسانية.

المطلوب، تأهيل الشواطئ وتزويدها بفرق إنقاذ ومعدات وتخصيص ميزانيات كافية لذلك، حيث يوضع المال العام في محله، وفرض رقابة صارمة على المسطحات المائية الخطرة وتفعيل إجراءات الحد من الوصول إليها كاللوحات التحذيرية وإقامة الحواجز، مع تفعيل القوانين الرادعة وفرض غرامات على المخالفين ومحاسبة المقصرين، لأن استمرار المأساة دون محاسبة هو تواطؤ في القتل.

والأهم من كل ذلك، معالجة الفقر والبطالة اللذين يدفعان المواطنين إلى المجازفة بحياتهم في مياه لا ترحم.

وإلا فإن الرقم 110 سيكون مجرد بداية لقائمة طويلة من الضحايا الذين ستدفعهم الفاقة والحرمان إلى أحضان مياه لا تبالي بمعاناتهم، وقد آن الأوان لإنهاء هذا الإهمال...!

لماذا يجب أن نقلق عندما

في 4 آب الجاري، أصدر صندوق النقد الدولي بياناً صحفياً اختتم به بعثته إلى دمشق، التي امتدت من 19 حتى 23 من تموز 2026. وكان البيان حافلاً بالمصطلحات التقنية التي توحي بالثقة والطمأنينة، مثل «تعافٍ متسارع»، و«نمو يمكن أن يتجاوز 10% في عام 2026»، و«تحسن في المالية العامة»، و«تقدم ملحوظ». وكما هو متوقع، سارعت عدد من وسائل الإعلام السورية الرسمية وشبه الرسمية إلى تناول هذا البيان تناولاً انتقائياً، واستخلصت منه ما يشبه «شهادة دولية» على مزاعم أن الاقتصاد السوري يسير في الاتجاه الصحيح. غير أن القراءة الفاحصة لهذا البيان بما يتجاوز عناوينه العريضة، تكشف صورة مغايرة تماماً لا تبعث على الطمأنينة، بل تستدعي القلق البالغ، تحديداً من منظور مصلحة أكثر من 90% من السوريين يعيشون في الفقر.

■ أحمد الرز

ثمة قاعدة أولية يعرفها كل من تعامل مع وثائق صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية عموماً، وهي ضرورة قراءة الهوامش قبل العناوين. وفي الهامش الأول من هذا البيان، وردت جملة صغيرة بالغة الأهمية تكاد تمر دون أن تلفت الانتباه، تقول صراحة: «تعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء من الصندوق، ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة أية مناقشة في المجلس التنفيذي». بمعنى آخر: إن ما يقرأه السوريون ليس موقف صندوق النقد الدولي، بل هو آراء فريق من الخبراء زار دمشق لخمسة أيام. غير أن الصحف التي نشرت أخباراً عن هذا البيان لم تشر إلى هذا التمييز الجوهري، ومضت تقدمه بوصفه «ختماً من صندوق النقد الدولي» على صحة المسار الاقتصادي السوري. وهذا التزوير بالإغفال أكثر خطورة من الكذب الصريح، لأنه يستعير «مصداقية» مفترضة لدى المؤسسات الدولية لتوظيفها في خدمة الرواية الحكومية.

ما قاله البيان... ولم تنقله وسائل الإعلام

لفهم ما جرى، لا بد من استعراض مضمون البيان بأمانة، قبل تحليله. حيث زار فريق من خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة رون فان رودن دمشق لمدة 5 أيام، بهدف تقييم الوضع الاقتصادي ومناقشة «الإصلاحات» مع السلطات السورية. واختتم الفريق زيارته ببيان يتضمن جملة من الملاحظات الإيجابية والتحفظات، غير أن السمة العامة التي سادت تغطيات وسائل الإعلام كانت استخلاص «الإيجابيات» وحدها وتضخيمها. حيث أشارت معظم التغطيات الإعلامية إلى أرقام النمو المتوقعة «أكثر من 10% في 2026»، وإلى «التحسن في أداء المالية العامة»، و«تراجع الفقر إلى حد ما». وقدمت هذا المزيج باعتباره تأكيداً دولياً رسمياً على أن سورية تسير نحو التعافي الحقيقي.

أولاً، وهو الأهم كما أسلفنا، أغفلت التغطيات التنبيه الصريح في مطلع البيان على أن ما يتضمنه لا يمثل موقف المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. حيث أن المجلس التنفيذي هو الجهاز المقرر في الصندوق، أما فريق الخبراء الزائر فهو أشبه بلجنة استشارية خارجية تبدي رأيها دون أن تلتزم به المؤسسة رسمياً. والفارق كبير من الناحية المؤسسية، ومن يتجاهله سواء عن جهل أو عن قصد إنما يزوّر طبيعة الوثيقة.

ثانياً، أغفلت معظم التغطيات التحذيرات الجوهرية التي وردت في البيان ذاته، حيث «لا يزال الفقر واسع الانتشار»، و«النمو متفاوت بين المناطق»، و«ارتفع التضخم بصورة كبيرة خلال 2026»، و«السياسة النقدية تواجه قيوداً شديدة بسبب الخلل الكبير في أداء القطاع المصرفي»، و«لا تزال هناك فجوات في توافر وجودة البيانات الاقتصادية».

ثالثاً، تجاهلت معظم التغطيات أيضاً أن البيان يطالب صراحةً بما هو في جوهره برنامج تقشف كلاسيكي اعتاد الصندوق على محاولة إملائه على دول العالم الثالث مثل «الحد من الإنفاق الجاري والرأسمالي» و«تقليص الإعفاءات الضريبية» و«ترشيد أولويات الإنفاق»، وهي عبارات مغلفة بلغة اقتصادية تعني في الواقع المباشر إنهاء ما تبقى من ملامح دعم اجتماعي، ورفع أسعار السلع والخدمات، وتقليص دور الدولة أكثر.

سحر الأرقام: لماذا توقع النمو بـ10% مجرد وهم إحصائي؟

الرقم الأكثر تداولاً في تغطيات معظم وسائل الإعلام هو توقع فريق الخبراء أن تحقق سورية نسبة نمو تتجاوز 10% في عام 2026. ويوحي هذا الرقم للوهلة الأولى بأن سورية تمضي على الطريق الصحيح اقتصادياً، خصوصاً بعد سنوات من الحرب المدمرة التي ألحقت أضراراً واسعة في شتى قطاعات الاقتصاد. لكن هذه التقديرات عموماً لا تروي القصة كاملة، وكثيراً ما يجري استخدامها لإخفاء ما هو أهم، وهو أن النمو الاقتصادي لا يقاس في الفراغ، بل يقاس دائماً استناداً إلى نقطة انطلاق محددة. فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي عام 2025 منهكاً وضعيفاً ومشوهاً، فإن أي تحسن – ولو بسيط وهامشي – سيبدو في الإحصاء ضخماً حين يعبر عنه بالنسبة المئوية. وهذه ظاهرة معروفة في الأدبيات الاقتصادية تحت مسمى «أثر الأساس المنخفض Low Base Effect».

وثمة مسألة منهجية أشد إشكالية لم يتطرق إليها البيان بوضوح: حيث أن نسبة غير معروفة من هذا النمو المتوقع ناجمة فعلياً عن إعادة إدراج مناطق جغرافية لم تكن ضمن سيطرة الحكومة السورية عام 2025 وأصبحت ضمن سيطرتها عام 2026، مما يعني أن نشاطها الاقتصادي لم يكن يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي سابقاً وأضيف إلى الحالي. ولا يمثل هذا التحول «نمواً» حقيقياً بالمعنى الاقتصادي الدقيق، بل هو لا يعدو كونه توسعاً إحصائياً في مساحة الاحتساب.

وحتى البيان يشير صراحة إلى أن جزءاً من النمو مدفوع بـ«توسع إنتاج الهيدروكربونات»، وهذا إشارة إلى حقول النفط والغاز التي كانت تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية والآن أعيد ضمها أو جزء منها إلى سيطرة الحكومة السورية.

النشاط الاقتصادي في تلك المناطق لم يتوقف طوال سنوات الحرب، بل كان موجوداً ولكنه لم يحتسب بشكل كامل في الناتج المحلي الإجمالي للحكومة السورية. وإضافته الآن تعطي وهم «نمو» قياسي، بينما ما جرى في حقيقته هو إعادة توحيد إحصائي.

كما يقر البيان صراحة بأن التضخم «ارتفع بصورة كبيرة خلال 2026» نتيجة ارتفاع أسعار الواردات ولا سيما الوقود والمواد الغذائية، بالإضافة إلى رفع أسعار الخدمات العامة. وهذا يعني أن النمو الاسمي «المقاس بالأسعار الجارية» قد يكون جزء كبير منه تضخماً سعرياً لا توسعاً إنتاجياً حقيقياً. ففي الاقتصادات التي تعاني موجات تضخم حادة، يكون النمو الحقيقي المعدل بعوامل الأسعار أقل بكثير من النمو الاسمي – وقد

يقر البيان بأن التضخم «ارتفع بصورة كبيرة خلال 2026» نتيجة ارتفاع أسعار الواردات ولا سيما الوقود والمواد الغذائية ورفع أسعار الخدمات العامة

يربت صندوق النقد على أكتافنا؟

يكون سالباً في بعض القطاعات.

وأخيراً، حتى لو افترضنا جدلاً أن نسبة الـ10% حقيقية وغير مضخمة إحصائياً، تبقى المسألة الجوهرية هي من يجني ثمار هذا النمو؟ يشير البيان بنفسه إلى أن «النمو متفاوت بين المناطق» وأن «الفقر لا يزال واسع الانتشار». وهذا اعتراف صريح بأن النمو المعلن لا يوزع بالتساوي، ومن يجنيه هم أصحاب الربح الكبير، لا العمال والموظفون السوريون أصحاب الأجور الهزيلة. والنمو الاقتصادي الذي لا يترجم إلى تحسن ملموس في أجور المواطنين ومستويات الخدمات العامة ومنظومة الدعم الاجتماعي، هو نمو لمصلحة الأثرياء لا الفقراء.

وصفة صندوق النقد: دواء أم سم طويل الأمد؟

للإجابة عن سؤال لماذا يجب أن يقلق السوريون عندما يربت صندوق النقد على أكتافهم، لا بد من استحضار السجل التاريخي لتدخلات الصندوق فيما يسمى باقتصادات ما بعد الصراع والأزمات، وهو تاريخ موثق بأثمان إنسانية باهظة دفعتها شعوب حية غيرنا.

قبل الدخول في التحليل، من المهم توضيح ما حدث فعلياً في زيارة تموز 2026، حيث أجرى وفد الصندوق نقاشات مع السلطات السورية، وجرى الإعلان عن «برنامج واسع للمساعدة الفنية» يشمل خمسة محاور: إدارة المالية العامة، وتعبئة الإيرادات، وإدارة الدين العام، وإعادة تأهيل القطاع المصرفي، وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال. والجديد من الناحية الوظيفية هو أن صندوق النقد يعلن رسمياً دخوله مرحلة التعاون التقني العميق مع الحكومة السورية، وهو ما يرسي الأرضية الخصبة لعلاقة مستقبلية أكثر إلزامية للجانب الحكومي السوري.

في اليونان «بين عامي 2010 و2018»، جرى تطبيق برنامج «الإنقاذ» الذي أشرف عليه الصندوق وشمل خفض الأجور والمعاشات، ورفع الضرائب، وتقليص الإنفاق على الدعم الاجتماعي. وماذا كانت النتيجة الفعلية على الأرض؟ تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنحو 25% على مدى سنوات، وارتفع معدل البطالة إلى نحو 27%، وانتشر الفقر في صورة لم تشهدها اليونان منذ الحرب العالمية الثانية. وفي وقت لاحق، وبعد أن «ضرب من ضرب وهرب من هرب»، اعترف مدير أبحاث الصندوق بأن السياسات التقشفية كانت «أشد إيلاماً» مما قدرت التوقعات الأولية.

وكذلك في الأرجنتين «بين عامي 1998 و2001»، اتبعت الحكومة وصفات الصندوق بانصياع شبه تام: حيث جرى تحرير الأسواق، وتثبيت سعر الصرف، وخفض الإنفاق العام. وانتهى المشهد بأكبر إفلاس سيادي معلن في التاريخ، وبانتفاضة اجتماعية أفضت إلى استقالة خمسة رؤساء خلال أقل من أسبوعين فقط، وبارتفاع معدل الفقر إلى نحو 54% من السكان.

وكذلك الحال في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند إبان أزمة جنوب شرق آسيا «بين عامي 1997 و1998»، حين فرض الصندوق شروطاً تقشفية أسهمت في تعميق الركود بدلاً من تخفيفه. في إندونيسيا وحدها، ارتفع معدل الفقر خلال عام واحد من نحو 11% إلى ما يزيد على 40%. ووثق نائب رئيس البنك الدولي آنذاك، جوزيف ستيغلتز، بنفسه هذه الكوارث لاحقاً مشيراً إلى أن وصفات الصندوق كانت توصف لأهداف سياسية وأيديولوجية لا لاعتبارات اقتصادية بحتة.

وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، أطلق على سياسات الصندوق والبنك الدولي اسم «برامج التكيف البنيوي». وأسفرت هذه البرامج عن تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم، وخصخصة المرافق العامة، ورفع أسعار الخدمات الأساسية، وكانت النتيجة في أغلب الحالات تفاقم الفقر وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، حتى أطلق عليها المنتقدون تسمية «العقد الضائع».

الوصفات قد تحسن شكلياً مؤشرات «الاستدامة المالية» على الورق لكن الثمن الإنساني دفعه دائماً من لا يملكون رفاهية قراءة الورق

ما يوصي به بيان صندوق النقد لسورية اليوم يشكل بوضوح الملامح الأولى لـ«برنامج التكيف البنيوي» المعمول به في جميع الحالات السابقة، وإن كان يجري تقديمه بلغة أكثر لطفاً: حيث أن «تقليص الإعفاءات الضريبية» في ظل غياب منظومة ضريبية تصاعدية يعني عملياً توسيع الضرائب غير المباشرة الأشد وطأة على الشرائح الأفقر. كما أن «الحد من الإنفاق الجاري» يعني تقليص الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في بلد يعاني من انهيار هذه الخدمات أصلاً.

وما لا يوضحه البيان صراحة هو أن التحول من «المساعدة الفنية» إلى «ترتيبات التمويل» في مرحلة لاحقة من شأنه أن يحول التوصيات الطوعية اليوم إلى شروط إلزامية غداً. فإذا ذهبت سورية في وقت لاحق إلى طلب الحصول على تمويل من الصندوق، سيكون الصندوق في موقع القادر على فرض شروطه: «تذكرون التوصيات التي قبلتم بها في 2026؟ الآن هي شرط للحصول على القرض». قد يبدو هذا الكلام مؤامراتياً للوهلة الأولى، لكنه النمط الموثق في عشرات الحالات التاريخية التي ذكرناها سابقاً.

ما ينبغي إضافته هنا هو أن سورية تدخل في علاقتها مع الصندوق في وضع استثنائي من حيث الهشاشة، حيث أن هناك قطاعات اقتصادية عديدة مدمرة، ومؤسسات دولة مترهلة، وشعب منهك لا طاقة له على تحمل المزيد من الصدمات. وفي هذا الوضع بالذات، يكون المديح الذي يكيله الصندوق لسورية أكثر خطورة، لأنه يشرعن مساراً قبل أن تتاح الفرصة للنقاش الوطني العام حول بدائله المتوفرة. ومن التجربة السابقة، يمكن القول إن وصفات الصندوق قد تحسن شكلياً مؤشرات «الاستدامة المالية» على الورق، لكن الثمن الإنساني دفعه دائماً من لا يملكون رفاهية قراءة الورق.

اقتصاد الظل الروسي..

أعلنت لجنة التحقيق الروسية عن جريمة اقتصادية بلغ حجم الضرر الناجم عنها مستوى هائلاً إلى درجة أنه يهدد أمن البلاد. وتتعلق القضية بمجموعة كبيرة من المحتالين العاملين في اقتصاد الظل، تمكنوا، وفق الحسابات الأولية للمحققين، من إخفاء أكثر من تريليون روبل عن الضرائب. لكن كيف تمكن هؤلاء المحتالون من خداع الدولة بمبلغ تريليون روبل، في وقت تستخدم فيه هيئة الضرائب الذكاء الاصطناعي، وقواعد بيانات ضخمة لمتابعة كل عملية مالية، بحيث يبدو الهروب من عينها- التي تكاد ترى كل شيء- أمراً شبه مستحيل؟

■ إيفان بوليتايف

وفق رواية التحقيق، أنشأ المحتالون منذ عام 2023 أكثر من أربعة آلاف كيان قانوني وهمي، وبدأوا، باسم هذه الشركات، الاتجار بفواتير مزورة. واحتوت هذه الفواتير على معلومات كاذبة عن بيع سلع وتنفيذ أعمال وتقديم خدمات ونقل ملكيات. لكن هذه الشركات الوهمية لم تمارس في الحقيقة أي نشاط اقتصادي فعلي. ومع ذلك، كان رجال أعمال يسعون إلى التهرب من الضرائب يشترون هذه الوثائق المزورة عن طيب خاطر، ويتعاملون معها على أنها وثائق أصلية.

تعزز الدولة الروسية حربها على «الظل»، وهو ما يظهر بوضوح في تقارير الأجهزة الأمنية. فقد ارتفع خلال العام الماضي عدد الجرائم الاقتصادية المسجلة. ووفق بيانات وزارة الداخلية، ارتفع إجمالي الضرر الذي ألحقه المحتالون بالدولة من 295,7 مليار روبل عام 2024 إلى 363,4 مليار روبل عام 2025.

ولا تتوقف آثار هذه القضايا عند حدود المحاكمات نفسها. فقد قدر مركز «التحليلات. الأعمال. القانون» خسائر الميزانية الناتجة عن عزل رجال الأعمال عن النشاط الاقتصادي بنحو 185 مليار روبل سنوياً. ويتكون هذا المبلغ من توقف الأعمال، وانقطاع العقود، وتراجع القاعدة الضريبية.

ويشير محامو المركز إلى أن جزءاً من النزاعات التجارية بدأ في الآونة الأخيرة ينتقل بصورة متزايدة إلى المجال الجنائي. فكثيراً ما تصبح النزاعات المتعلقة بالعقود وتنفيذ الالتزامات شبيهة بقضايا الاحتيال.

كما تغيرت طبيعة القضايا نفسها، فأصبحت أكثر تعقيداً، وتتضمن وقائع متعددة، في حين أتقن المشاركون في المخططات الخفية استخدام الأدوات الرقمية بصورة نشطة. ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الضرر وتعقيد التحقيقات.

وقد يبدو أن التقنيات الرقمية تتيح ترتيب العلاقة بين الأعمال والدولة بسرعة أكبر، وكشف كثير من المخالفات، وإعادة الضرائب غير المدفوعة إلى الميزانية، وإن كان بعد اقتطاعات معينة. لكن مجرمي الموجة الجديدة، الإلكترونية، لا ينامون. فقد تأقلموا جيداً مع العالم الافتراضي، وأصبح إنتاج المخططات الرمادية لغسل الإيرادات والنفقات غير المسجلة يجري على نطاق واسع ومنظم.

وقبل وقت قصير، كشف البنك المركزي الروسي مخططاً جديداً لاقتصاد الظل يُستخدم لإجراء المدفوعات بمشاركة الكازينوهات الإلكترونية، ومنصات صرف العملات المشفرة، والمخططات الهرمية المالية، وتجار المخدرات، وغيرهم من العاملين في الاقتصاد الخفي. واتضح أن آلاف المواطنين العاديين جرى إشراكهم في حركة الأموال التابعة لهذه الأنشطة.

ينفذ المخالفون عمليات الدفع من بطاقات أفراد يستخدمون بوصفهم «واجهات» أو وسطاء لتحويل الأموال، إلى بطاقات شركات مسجلة باسم ما يسمى «الشركات التقنية». ولا تختلف العمليات المصرفية لاقتصاد الظل عن التحويلات العادية، ما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة. وبالطريقة نفسها، تُباع العملات المشفرة ويُدفع ثمن المحتوى المقرصن.

الحرب على الظل تكشف مخططات احتيال معقدة لكن تشديد الرقابة يدفع الشركات المتعثرة للاختفاء تحت الأرض بدلاً من الخروج للضوء

وقد يبدو أن أي عملية مشبوهة لا تستطيع الإفلات من الشباك الإلكترونية التي نصبها المنظم المالي. لكن العاملين في اقتصاد الظل والمحتالين لا يستسلمون، بل ينتقلون إلى استخدام النقد. ووفق بيانات البنك المركزي الروسي، بلغ حجم النقد المتداول في الاقتصاد بنهاية نيسان 20 تريليون روبل، بزيادة 700 مليار روبل عن الشهر السابق.

وبين الشركات الصغيرة، ارتفعت، وفق تقديرات «سبير»، حصة المدفوعات النقدية والرواتب المدفوعة في المظاريف إلى نحو الضعف، من 10–15 % إلى 20–25 %. أما لدى أصحاب الأعمال الفردية، فقد ارتفعت أربعة أضعاف، من 10–15 % إلى 40 %. ويشير «سبير» إلى أن القطاع المالي اعتاد خلال الأعوام الأخيرة على اقتصاد رسمي و«أبيض»، ولذلك تبدو التطورات الحالية مقلقة بصورة خاصة.

يدرس البنك المركزي الروسي السوق المحلية بتفصيل كبير عاماً بعد عام، ويحلل جانبيها الرسمي «الأبيض» وغير الرسمي «الرمادي». والنتائج غير مطمئنة. فوفق بيانات الجهة التنظيمية، يستخدم أكثر من 10 ملايين مواطن في روسيا خدمات اقتصاد الظل.

وأوضحت نائبة رئيس البنك المركزي الروسي أولغا بولياكوفا أن نحو 80 ألف شخص، بمن فيهم أجانب، يتحولون كل شهر إلى وسطاء لنقل الأموال، أي أشخاص يشاركون في مخططات غير قانونية لسحب الأموال من البطاقات المصرفية.

وللعام الثاني على التوالي، تقول بيانات البنك المركزي: إن الطلب المرتفع على الخدمات الخفية يظهر بصورة خاصة في قطاعات البناء والتجارة والخدمات. ومع أن عدد العمليات المشبوهة يتراجع، بحسب بيانات بنك روسيا، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أن الأعمال فقدت اهتمامها بالمخططات الرمادية المستخدمة للتهرب من الضرائب.

إن كشف المخططات والتحويلات المشبوهة ليس سوى جزء من معركة أكبر لإخراج الاقتصاد من الظل. وتشارك هيئة الضرائب مباشرة في هذه العملية. فقد أدت عمليات التفتيش الميداني التي أجرتها مصلحة الضرائب الفيدرالية وحدها عام 2025 إلى رفد الخزينة بمبلغ 554 مليار روبل. ودفعت الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من هذه المبالغ الإضافية.

جوانب إيجابية وسلبية

ورأى المحللون جوانب إيجابية وأخرى سلبية في تحول الضغط الضريبي إلى سياسة ممنهجة. فالجانب الإيجابي هو إجبار الأعمال على الخروج من الظل. لكن دراسة حديثة أجرتها منظمة «أوبورا روسيا» كشفت في الوقت نفسه تدهوراً حاداً في ظروف تطوير الأعمال مقارنة بالعام السابق.

واعترف ما يقرب من نصف المستطلعين، أي 42 %، بأنهم لا يستبعدون مستقبلاً نقل أعمالهم إلى «الظل»، سواء أعمالهم الخاصة أو أعمال المنافسين والزملاء في القطاع. وأشار المشاركون إلى تراجع الربحية والطلب على المنتجات، وزيادة حالات عدم السداد.

وكان أكبر عدد من الشركات التي انتقلت إلى الظل من بين تلك التي كانت تعمل سابقاً وفق نظام الضرائب القائم على براءات الاختراع، والتي تتكون نفقاتها الأساسية من رواتب العاملين والضرائب المفروضة عليها. وبعد فقدانها الامتيازات، واجهت هذه الشركات مشكلات نتجت من الإصلاح الضريبي ومن الوضع الاقتصادي عموماً.

قد يكون عدد المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي في روسيا اليوم بين 5,5 و24,9 مليون شخص، وفق تقرير أعدته «وكالة التحول والتنمية الاقتصادية» بطلب من وزارة العمل. ويعود هذا التفاوت الكبير في التقديرات إلى اختلاف طريقة احتساب العمالة الخفية. فالحد الأدنى، البالغ 5,5 ملايين شخص، يشمل من لا يمتلكون عقد عمل، ولا صفة رجل أعمال فردي، ولا صفة عامل مستقل،

مورد خفي يصعب التخلص منه

ويعيشون بالكامل على دخل غير رسمي.

أما إذا أدرج في الحساب من يتقاضون جزءاً من رواتبهم في المظاريف، ومن يعملون بصورة غير قانونية في أعمال إضافية، وكذلك رجال الأعمال الذين يقللون من قيمة دخولهم المعلنة، وحتى المتقاعدون الذين لديهم دخل غير رسمي، فسنصل إلى نحو 25 مليون شخص يخفون دخولهم عن الدولة.

ووفق التقرير، تنتشر المخططات «الرمادية» بصورة أكبر في البناء والتجارة ونقل البضائع، أي القطاعات التي تتميز بارتفاع حصة العمالة الموسمية والعمل القائم على المشاريع، حيث يجري تشغيل الأشخاص في أعمال مؤقتة أو لمرة واحدة من دون تسجيل رسمي.

وغالباً ما يكون العمال أنفسهم أو أصحاب العمل هم من يبادرون إلى الانتقال نحو «المنطقة الرمادية»، لكن عدداً كبيراً من هذه القرارات يُتخذ أيضاً باتفاق الطرفين. ومنذ بداية عام 2026، شددت وزارة العمل حربها على الاقتصاد الخفي، وأشركت فيها لجاناً مشتركة بين الجهات الحكومية تضم ممثلين عن مصلحة الضرائب ووزارة الداخلية وهيئة العمل الفيدرالية. كما وضعت معايير تقييم جديدة للكشف عن العمالة غير الرسمية.

وأصبحت الشركات التي يتقاضى فيها أكثر من عشرة موظفين رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور، البالغ 27 ألف روبل، موضع اشتباه. وقد أعلن المسؤولون بالفعل أنه جرى خلال الربع الأول من عام 2026 إخراج 219 ألف عامل من «الظل». أما خلال العام الماضي بأكمله، فخرج مليون شخص من الاقتصاد الخفي، بزيادة 20 % عن العام السابق.

ومع ذلك، تشير تقديرات الخبراء إلى أن نحو ثمانية ملايين مواطن في روسيا ما زالوا يعملون بصورة غير رسمية. وقد يرتفع هذا الرقم أكثر خلال الفترة المقبلة بسبب نقص العمالة، والطلب على الوظائف الإضافية، والتغيرات الضريبية التي دخلت حيز التنفيذ بالنسبة إلى الشركات هذا العام.

وتشير استطلاعات علماء الاجتماع إلى أن المواطنين مستعدون، في ظروف معينة، لإضفاء الطابع الرسمي على دخولهم، وهو ما قد يدر على الخزينة مئات مليارات الروبلات في شكل ضرائب مباشرة، مثل ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على الدخل المهني، إضافة إلى مساهمات التأمين في الصناديق خارج الموازنة. وعندها ستحصل الدولة على أموال إضافية لزيادة معاشات التقاعد ورواتب موظفي القطاع العام، وبناء الطرق والمدارس.

لكن عندما يعرض المدير العمل مقابل راتب «في ظرف»، يقبل كثيرون شروطه.

وخلال سنوات الإصلاحات السوقية، تشكل في روسيا سوق مستقرة للعمالة الخفية، وحاولت الدولة لسنوات طويلة القضاء عليها. وبات العمل مقابل «راتب في ظرف» ينظر إليه لدى كثيرين باعتباره أمراً طبيعياً. ولا يفكر هؤلاء في أنهم، بإخفاء الضرائب، يخدعون الدولة في الواقع. لكن عندما يحين موعد التقاعد، ستمنحهم الدولة معاشاً زهيداً لا يكفي إلا بالكاد للبقاء على قيد الحياة.

وعلى الورق، لا تتجاوز مدة الخدمة الرسمية لدى من كانوا يتقاضون رواتب غير مسجلة نقداً خمسة أو عشرة أعوام في كثير من الحالات، بينما يُحسب المعاش على أساس الحد الأدنى للأجر الذي سجله صاحب العمل رسمياً.

تكمن المفارقة في أن اقتصاد «الظل» يضر بالدولة من جهة، لكنه من جهة أخرى يصبح في كثير من الأحيان الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الناس إطعام أسرهم ودفع أقساط الرهن العقاري في ظل التضخم المرتفع وجمود الرواتب.

لو كان العامل الفني x يتقاضى رسمياً 60 ألف روبل شهرياً، لاضطر صاحب العمل إلى إضافة نحو 30 % إلى تكلفة راتبه، تشمل مساهمات التقاعد وصندوق الأجور ومدفوعات التأمين.

لكن عندما يوافق x على راتب أدنى مسجل في العقد، وعلى مكافآت أكبر تُدفع له بناء على «كلمة شرف» من صاحب العمل، فإنه يعود إلى منزله بمبلغ يعتبره جيداً. ويكون الجميع راضياً. فالمؤسسة تدفع للدولة الحد الأدنى، ويبدو ظاهرياً أنها لا تنتهك القانون، والعامل x لا يبلغ عن رؤسائه ولا يكتب شكاوى إلى مفتشية العمل، ويواصل بهدوء تقاضي راتبه «في الظرف».

لكن ما إن يمرض بتروف حتى يُحسب له بدل الإجازة المرضية على أساس راتبه الرسمي الضئيل، الذي قد يبلغ سبعة أو ثمانية آلاف روبل. وفي المقابل، يحتاج شهرياً إلى نحو 60 ألف روبل لتغطية نفقات المعيشة، بما فيها أقساط الرهن العقاري، وإيجار المنزل والخدمات، والاتصالات، والطعام، والمواصلات، والبنزين. ولن يمنحه مصرف عادي قرضاً، فيضطر إلى الوقوع في قبضة مؤسسات التمويل الأصغر، ثم يعيد لاحقاً أضعاف المبلغ الذي اقترضه.

ومع ذلك، وعلى الرغم من خطر دفع أسرته نحو الفقر، يوافق العامل على مثل هذه الشروط. وفي مدينة صغيرة يعتمد معظم سكانها في معيشتهم على مصنع كبير، لا يكون هناك مجال حقيقي للاختيار بين العمل «الأبيض» والعمل «الرمادي».

يفهم العمال جيداً أن إدارة المصنع، الواقعة تحت ضغط الإصلاحات وعمليات «تحسين الكفاءة»، تحاول عبر دفع الأجور في المظاريف والتهرب من العبء الضريبي الكبير خفض التكاليف إلى أقصى حد والحفاظ على الإيرادات حتى تستطيع المؤسسة البقاء.

ويرى مركز أبحاث العمل في المدرسة العليا للاقتصاد أن الرواتب المدفوعة في المظاريف تمثل في حد ذاتها إحدى الآليات الشائعة التي تتكيف بها الشركات مع الأزمات الاقتصادية. فهي تتيح تجنب تسريح العاملين، من خلال توفير المدفوعات الإلزامية إلى صناديق التقاعد والحماية الاجتماعية. وفي النهاية، تخسر الشركات الملتزمة بالقانون أمام تلك التي تنقل الضرائب إلى الظل.

كما تتراجع الجاذبية الاستثمارية للمناطق والقطاعات، لأن المستثمرين يخشون الاقتصاد «الرمادي».

ومن دون توفير ظروف اقتصادية مناسبة، قد تتحول الحرب على اقتصاد الظل إلى معركة مع طواحين الهواء. يشبه الوضع دائرة مغلقة. تحتاج الدولة إلى جمع مزيد من الضرائب، فتعزز الرقابة والتفتيش. أما الشركات التي لا تستطيع تحمل العبء المرتفع، فتبدأ البحث عن طرق لخفضه، حتى لو كان ذلك عبر مخالفة القواعد المنصوص عليها في القوانين. وعندما يعجز رجل الأعمال عن توقع نفقاته الضريبية ولو لعام واحد مقدماً، وعندما تتغير المعدلات والقواعد بوتيرة أسرع من قدرة الشركات على التكيف، فلا يبقى أمامه سوى إغلاق نشاطه، أو محاولة النجاة عبر الانتقال إلى «الظل».

ولا تشمل حملة الدولة لإخراج الاقتصاد من الظل تشديد المسؤولية عن الجرائم الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضاً إدخال مؤشرات رقابية جديدة لتقييم حكام الأقاليم، وتحليل أوضاع السكان غير العاملين وإشراكهم في سوق العمل.

وفي الوقت نفسه، لن تقتصر الجهود في الأقاليم على اكتشاف الحالات التي يجري فيها إخفاء علاقات العمل الحقيقية، بل ستشمل أيضاً الوقاية من المخالفات المالية والتوعية القانونية للأشخاص الذين لا يعرفون في أحيان كثيرة حقوقهم وواجباتهم، فيقعون نتيجة لذلك في المخالفات. وكل هذه إجراءات مهمة وضرورية إلى جانب تشديد الرقابة الضريبية. لكنها غير كافية.

ومن بين تدابير دعم الأعمال المحتملة، يذكر الخبراء توسيع الإعفاءات المتعلقة بمساهمات التأمين، وتوفير قروض تفضيلية، وتأجير معدات بأسعار منخفضة، وتقديم ضمانات، وإنشاء آلية لحماية الشركات من تأخر كبار العملاء في سداد مستحقاتهم.

وعندها فقط سيكون من الممكن الاستفادة بصورة أوسع في الاقتصاد من «المورد الخفي» بعد إخراجه إلى القطاع الرسمي. ففي ظل سياسة نقدية وائتمانية متشددة، وقروض باهظة، ونقص الأموال في الخزينة، يصعب خلق ظروف مريحة لتطوير الأعمال النزيهة. وفي الوقت نفسه، تقدم الدولة عدداً كبيراً من إجراءات الدعم، لكن الشركات لا تستفيد منها بالقدر الكافي لأسباب متعددة.

يجب أن تساعد الإجراءات الشركات الصغيرة على عدم سحب رأس المال العامل من نشاطها قبل وصول المدفوعات. ويحذر الاقتصاديون من أن الحرب على اقتصاد الظل ستكون أكثر فاعلية بكثير إذا جرى خفض العبء الضريبي وسعر الفائدة الرئيسي. لكن ما دامت الفائدة مرتفعة والضرائب ثقيلة، ستضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات غير شعبية حتى لا يصبح «الظل» أكثر كثافة واتساعاً.

رغم استخدام الذكاء الاصطناعي أوقع محتالون روس الدولة بخسارة تريليون روبل بينما يلجأ العمال للرواتب الظرفية للبقاء في الأزمة الاقتصادية

سيادة السياسة النقدية.. سلطة البنوك المركزية بين الوهم والحقيقة

يمر النظام الرأسمالي المعاصر بمرحلة وصفها واضعو السياسات النقدية بـ «سيادة السياسة النقدية»، وهو مصطلح لا يعني أن البنوك المركزية تسيطر فعلياً على الاقتصاد الكلي، بل يعني إخضاع كامل السياسات الاقتصادية الحكومية لتوجهات هذه البنوك في تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ورغم ما نشهده من محاولات فجة من بعض الإدارات السياسية للنيل من استقلالية البنوك الفيدرالية، فإن المبدأ الأساسي القائل: إن أسعار الفائدة هي الأداة الجوهرية لكبح التضخم، وتنظيم مستويات التشغيل والنشاط الاقتصادي لا يزال مقبولاً على نطاق واسع في الأوساط الاقتصادية والسياسية الجادة، باستثناء بعض النماذج كاليابان والصين.

■ جان توبوروفسكي بتصرف عن مجلة المراجعة الشهرية

موجة التضخم سبباً

ترجع جذور هذه العقيدة إلى موجة التضخم التي اجتاحت العالم في سبعينيات القرن الماضي، والتي أنجبت المدرسة النقدية التي سعت للسيطرة على الأسعار عبر التحكم في كمية النقود المعروضة. غير أن هذه المدرسة فشلت فشلاً ذريعاً في ثمانينيات القرن ذاته، إذ انخفض التضخم بينما استمر عرض النقود في التوسع، مما كشف أن البطالة المرتفعة وانخفاض تكاليف الطاقة آنذاك، وليس كمية وسائل الدفع، هي التي أفشلت الموجة التضخمية. وبحلول نهاية الثمانينيات، تخلت البنوك المركزية عن محاولاتها للسيطرة على الكم النقدي، واتجهت إلى أداة أكثر طواعية، هي سعر الفائدة الذي تقرض به البنوك التجارية، متزامناً ذلك مع دخول البضائع الصناعية الآسيوية الرخيصة إلى الأسواق العالمية، مما أوهم المصرفيين بأن سياسات «استهداف التضخم» عبر أسعار الفائدة هي الحل السحري للاستقرار الاقتصادي.

«مفارقة جيبسون»

إن التحليل التاريخي الدقيق يكشف مفارقة جوهرية؛ فجميع المعطيات تبين أن أسعار الفائدة ترتفع مع فورة الانتعاش الاقتصادي وتنخفض مع فترات الركود، وهو عكس ما يردده المصرفيون من أن رفعها يخفض التضخم وخفضها يحفز النشاط. هذه الظاهرة، التي أطلق عليها كينز اسم «مفارقة جيبسون»، كانت معروفة منذ القرن التاسع عشر لدى اقتصادي نقدي هو توماس توك، الذي بيّن أن الفائدة ترتفع بتدفق الذهب خارج الخزائن أثناء فورات الاستيراد، وتنخفض مع كساد النشاط. وقد تأثر ماركس بهذا الطرح، رافضاً بذلك فكرة ريكاردو القائلة بتطابق سعر الفائدة مع معدل الربح. أما الاقتصادي السويدي ناوت ويكسل فقد قدَّم تفسيرا كلاسيكيا لهذا التناقض، معتمداً على مفهوم «سعر الفائدة الطبيعي» الذي يفترض أن الاستثمار ينتعش عندما يكون سعر الاقتراض أدنى من معدل الربح المتوقع، والعكس صحيح. لكن مشكلة هذه النظرية تكمن في استحالة حساب معدل الربح المستقبلي بدقة، مما يجعلها تخمينية لا ترقى إلى مستوى اليقين العملي.

تدفق الواردات الصينية

إذا انتقلنا إلى التحليل الجذري لأسباب التضخم، يقدّم لنا اقتصادي، مثل: ميخال كاليكي رؤية مغايرة تماما، إذ يعزو التضخم إلى ظاهرة سوق العمل والعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وعرض السلع الاستهلاكية، وليس إلى السياسة النقدية. فارتفاع الاستثمار في فورة الانتعاش قد يسبب التضخم إذا تسارعت الأجور والاستخدام بشكل يفوق المعروض من السلع الأساسية. على الصعيد العالمي، كان التضخم المنخفض قبل الجائحة نتيجة مباشرة لتدفق الواردات الصينية الرخيصة، وإضافة ملايين العمال الصينيين إلى سوق العمل العالمي، إضافة إلى تراجع تكاليف الطاقة والمواد الخام. أما اليوم، فالحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط تثبت أن الطاقة والمواد الأولية هي العامل الأهم في تحريك الأسعار، وليس قرارات الفيدرالي الأمريكي. والعامل النقدي الوحيد المؤثر حقا في ظل أنظمة الائتمان الحديثة هو سعر الصرف، الذي يحدد تكلفة الواردات بالعملة المحلية، وهذا السعر يستقر اليوم عبر نظام مقايضات العملات، لا عبر حكمة البنوك المركزية.

السياسة النقدية لا تكبح التضخم ولا تحفز الاستثمار بل تخدم الاحتكار والركود والعقبة الحقيقية للازدهار هي الرأسمالية ذاتها

هيكل الديون

إذا، ما الوظيفة الحقيقية للسياسة النقدية إن كانت عاجزة عن السيطرة على التضخم والدورة الاقتصادية؟ تكمن الإجابة في هيكل الديون والمراكز المالية للشركات الكبرى والمؤسسات المالية، التي تعيد تمويل ميزانياتها العمومية استجابة لكل تغير في أسعار الفائدة، عبر عمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الأصول والخصوم. هذا النشاط، الذي يثري التعاملات المالية دون أن يمس النشاط الإنتاجي، لا يخدم الاقتصاد الحقيقي، بل يعزز هيمنة رأس المال الاحتكاري، ويكرس الركود الذي يميز الرأسمالية المعاصرة. أما الأسر والشركات الصغيرة التي تضطر للاقتراض بسبب المنافسة غير العادلة، أو تدني الدخل وتآكل الخدمات العامة، فلا يتأثر إنفاقها بأسعار الفائدة الرسمية بقدر ما يتأثر بضغوط الديون اليومية؛ فالفوائد المرتفعة تضغط ميزانياتها لتلجأ إلى مزيد من الاقتراض، بينما المنخفضة قد تتيح لها فرصة إعادة جدولة الديون بدلاً من زيادة الاستهلاك أو الاستثمار. وهكذا، فإن «آلية النقل النقدي» التي يتحدث عنها المصرفيون– التي تفترض أن تخفيض الفائدة يحفز الاستثمار ورفعها يكبحه– تتعطل لأن استجابة الشركات تعتمد على «الثقة» التي تتضاءل كلما تدخلت الدولة بسياسات مالية مباشرة تحافظ على التوظيف والأجور.

زمام التحكم بالاقتصاد

تكمن المفارقة السياسية العميقة التي يطرحها المقال في: لماذا يصر الرأسماليون على السياسة النقدية رغم فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة؟ لأنها الأداة الوحيدة التي تظل فعاليتها مرهونة بمبادرة القطاع الخاص وثقته، أي أن زمام التحكم بالاقتصاد يُترك لـ «ثقة» رجال الأعمال، بينما السياسات الأخرى– كالإنفاق الحكومي المباشر، أو التشريعات العمالية، أو تنظيم التجارة، أو توفير الخدمات العامة– هي أدوات ديمقراطية مباشرة تنتزع الهيمنة من رأس المال، وتخضعه للإرادة الجماعية والمصالح الاجتماعية. فالتوظيف الحكومي ورفع الحد الأدنى للأجور يقلصان هامش المناورة الرأسمالية، ولذا فإن وسائل الإعلام تمنح قرارات الفائدة هالة من التقديس والرهبة، باعتبارها بشرى ازدهار أو تقشف مستقبلي، وذلك لصرف الأنظار عن الجوهر الحقيقي للأزمة.

العقبة الحقيقية

في الختام، ينبغي للمفكر الجاد أن يتجاوز هذا المهدئ الفكري الذي يروج أن انخفاض الفائدة كفيل بحل كافة المشكلات الاجتماعية والبيئية. فأسعار الفائدة ليست حجر العثرة أمام مستقبل أخضر ومستدام، وليست السبب في غياب العدالة الاجتماعية والازدهار الشامل؛ بل العقبة الحقيقية هي النظام الرأسمالي نفسه، القائم على إخضاع استقرار الأفراد والمجتمعات لمقاييس الربح الخاص و«ثقة» المستثمرين، بعيداً عن أي رقابة ديمقراطية، أو سياسات إنمائية عادلة. إن تحرير الاقتصاد من ربقة هذه الأوهام يقتضي استعادة الأدوات المالية المباشرة، ورفض هيمنة المصرفيين على مصائر الشعوب تحت غطاء النظريات الاقتصادية الجامدة.

«اتفاقية مكّة»... نظامٌ إقليميٌ جديد يبنى بعيداً عن واشنطن!

جاءت الأنباء حول توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين باكستان والسعودية وتركيا لتؤكد مجدداً طبيعة الاتجاه الإقليمي العام، فهذه الاتفاقية التي رآها البعض مفاجأةً، كانت في الواقع تطوراً طبيعياً لتفاهماتٍ تجري بين الدول الإقليمية الأساسية، وتحديداً بعد أن أدركت هذه الدول أنه لا يمكن التعويل على الولايات المتحدة لتأمين أمن المنطقة، وخصوصاً كون هذه الأخيرة السبب المباشر في الحرب الدائرة.

■ علاء أبوفرّاج

وقّع كلّ من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في يوم الجمعة 7 آب الجاري «2026» اتفاقية دفاع مشترك، باتت تعرف بـ «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» وهو الاسم الذي حمل دلالة كبيرة بحد ذاته، فهذا التحالف هو الأول من نوعه منذ حلف بغداد عام 1955 بفارق كبير؛ كون «اتفاقية مـــكّة» جرت بعيدا عن واشنطن، وتشكّل في الوقت ذاته عائقا كبيرا أمام أي مخطط خارجي لزعزعة العلاقات الإقليمية، وهيَ السمة الأساسية للسياسات الأمريكية–«الإسرائيلية».

ما الذي نعرفه عن هذا التحالف؟

تنص الاتفاقية حسب التصريحات الرسمية، على أن الدول الأطراف ملتزمة بالدفاع المشترك ضد أي اعتداء أو هجوم مسلح يتعرض له أي طرف من الأطراف الثلاثة الموقعة، في صيغة تشبه إلى حد كبير المادة الخامسة لحلف النّاتو، وتهدف الاتفاقية إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا العسكرية، وتطوير مشاريع مشتركة في مجال الصناعات الدفاعية، وتفعيل التدريبات والمناورات العسكرية المتبادلة، إلى جانب التنسيق في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، هذا بالإضافة إلى العمل على إنشاء هيكل تنظيميٍ وقياديٍ مشترك يدمج فيه الهياكل الأمنية في لجنة استراتيجية سياسية وعسكرية موحدة تضم وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء هيئة الأركان للدول الثلاث، على أن تستضيف المملكة العربية السعودية أمانة عامة دائمة للتحالف على أراضيها. أي أن دول التحالف ستعمل لا على تنسيق جهودها العسكرية والاستخباراتية فحسب بل ستعمل أيضا ككتلة دبلوماسية واحدة تحديدا في القضايا المرتبطة بأمن المنطقة، وضد كل ما يهدد استقرارها.

وكان من المتوقع أن يطفو على السطح جملة من التساؤلات لحظة إعلان هذه المعاهدة، مثل موقف التحالف الجديد من الدول الإقليمية الأخرى، وهل يحدد أعضاؤه عدوا مشترك؟ هنا كانت بعض الإجابات واضحة وحاسمة بينما ظلّ بعضها الآخر مجهولاً، فمن جانبه أكد الجانب التركي رسميا أن إيران ليست مستهدفة بهذا الاتفاق، وأكدت الأطراف المعنية على الطابع الدفاعي للتحالف، مؤكدين أن ما جرى الاتفاق عليه لا يمثل بأي شكل من الأشكال تحالفا مذهبيا بقدر ما هو إطار مفتوح لـ «الدول الشقيقة والصديقة»، وترافق ذلك مع حديث رسمي عن احتمال جدّي لانضمام مصر للتحالف في مرحلة لاحقة بعد معالجة بعض الجوانب التقنية.

نظرة أشمل للموقف من إيران

رغم تأكيد الجانب التركي أن الاتفاقية لا تستهدف إيران، يحاول البعض دحض هذه الفكرة بالاستناد إلى الحرب الدائرة حاليا، والتي جرى خلالها استهداف إيراني للمصالح الأمريكية في السعودية، قبل أن تدخل السعودية في موجة تصعيد جديدة مع الحوثيين في اليمن. لكن فهم الموقف الضمني لهذا التحالف من إيران نفسها يحتاج النظر إلى هذه المسألة من زاوية أوسع فالسعودية كانت وقعت في شهر أيلول الماضي اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان، ولكن إسلام أباد بالرغم من ذلك لم تدخل في مواجهة إيران، بل عملت بشكل حثيث على لعب دور الوساطة، بل وتحديدا تخفيف التوتر الناشئ بين الرياض وطهران. وبدلا من قراءة سلوك باكستان بوصفه «تقاعسا» عن دعم حليفها السعودي، ظهر في الواقع أن هناك نظرة مشتركة لضرورة تجاوز هذه الأزمة بعيدا عن المواجهات العسكرية، وهو ما يعزز في الواقع الأمن الإقليمي لا العكس، فإن بناء تحالفات من هذا النوع ينطلق من فهم عميق للمصالح. وعلى هذا الأساس تدرك دول المنطقة ضمنيا أن احتواء مثل هذه الأزمات ممكن بالفعل وقابل للتطبيق، بل إن الموقف الإيراني طوال فترة الحرب كان يركز على إخراج القوات الأجنبية من المنطقة، وأكدت إيران ذلك قبل أيام قليلة من الإعلان عن معاهدة مكة، إذ أجرى القائم بأعمال وزير الدفاع الإيراني سيد مجيد ابن الرضا اتصالا هاتفيا مع وزير الدفاع التركي يشار غولر في 3 آب الجاري، طرح خلاله مجددا مقترح إيران لتشكيل تحالف أمني إسلامي يضم دولا من بينها تركيا وباكستان والسعودية ومصر، وانطلق القائم بأعمال وزير الدفاع الإيراني من أن الحرب الأخيرة أكدت أن أمن المنطقة يجب أن تتولاه دولها لا قوىً خارجية. ومن جانبه أكد غولر أن تركيا تدعم السلامة الإقليمية لدول الجوار مؤكدا على أن «التقارب الإقليمي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام».

إن ما سبق لا يلغي بحال من الأحوال وجود مخاوف لدى أطراف إقليمية من الدور الإيراني وتحديدا بعد أن تبين أن إيران تخرج منتصرة من الحرب الأخيرة، إلا أن هذا النوع من الخلافات قابل للحل وتحديدا كوننا نتحدث عن دول أصيلة في المنطقة.

القلق «الإسرائيلي»!

كانت مراكز أبحاث «إسرائيلية» حذّرت سابقا من أن سلوك الكيان تجاه الإقليم والقائم على إرهاب الدول الإقليمية ودفعها لتقديم تنازلات كبرى يمكن أن يقود إلى نتائج عكسية، وهي تحديدا ما نراه اليوم، فالدول مثل تركيا التي تسمع تهديدات «إسرائيلية» علنية بشكل شبه يومي، تدرك أنّها لن تعول على دعم حلف الناتو في أي مواجهة مستقبلية محتملة مع «إسرائيل»، وهي لذلك مضطرة للبحث وتثبيت أقدامها أكثر في العمق الآسيوي والبحث عن شراكات قائمة على المصالح المتبادلة، وهو ما ينطبق على مصر، التي ترى تهديدات متزايدة على الجبهة مع الكيان.

إن البحث العميق عن مخاوف الدول التي تشكل التحالف الجديد، أو تلك المرجحة للانضمام قريبا، يقودنا مباشرة إلى أن الهدف الحقيقي منه هو تأمين مظلة أمنية حقيقية يمكن احتماء تحتها من التقلبات الإقليمية الخطيرة، وتحديدا ضد المخططات «الإسرائيلية»، فوجود حلف من هذا النوع سيفرض على جيش الاحتلالَ إعادة حساباته كـــلّها، وتحديدا بعد التعثر في الحرب ضد إيران، فكان بعض المحللين «الإسرائيليين» يقلقون من أن هزيمة إيران إنْ حصلت فعلاً لن تضمن «لإسرائيل» طريقا مفتوحا لتنفيذ مخطط «إسرائيل الكبرى». أما الآن فالواقع أكثر قتامة، بعد فشلها في إيران. الفشل الذي أدى مؤخرا لإقالة اثنين من كبار المسؤولين داخل الموساد؛ هما رئيس قسم الشؤون الإيرانية ورئيس شعبة الاستخبارات، وذلك نتيجة: «لفشل خطة عملياتية سرية كانت تهدف إلى زعزعة استقرار النظام الإيراني من خلال استغلال الجماعات العِرقية والأقلية، ودعم قيادة بديلة في إيران».

اتفاقية دفاع مشترك بين السعودية وتركيا وباكستان نظام إقليمي جديد خارج واشنطن يثير قلق الكيان الصهيوني ويتيح تقارباً مع إيران ومصر

كانت السياسة الأمريكية قائمة على جعل وجودها ضروريا ولا يمكن الاستغناء عنه طوال عقود، فرغم الدور التخريبي الواضح، ظلت المنظومات الأمنية والعسكرية لعدد كبير من دول الإقليم مرتبطة بالولايات المتحدة، وغير قادرة على الحركة دون هذا الغطاء، لكن هذه الدول بالذات بدأت منذ سنوات الاستعداد للحظة كهذه، للحظة تجد نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما التفاهم وإعادة بناء نظام أمني إقليمي مشترك وإما مواجهة الفوضى الهدامة. وإن كان حجم ودور إيران في هذا النظام القادم لا يزال مجهولاً، فإن بناء نظام كهذا لا يمكن أن يتم دون إيران ولا يمكن أن يتم إلا بتنسيق مع قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين، اللتين وضعتا منذ سنوات مخطط هذا النظام الذي نراه يتحقق أمامنا اليوم، فإن كان الحديث عن معاهدة دفاع مشترك تشمل تركيا والسعودية وباكستان ومصر كان قبل سنوات أبعد ما يكون عن التصديق، فيجب أن نكون على يقين أن «المفاجآت» قادمة، وعندها سنرى كيف يواجه الكيان الصهيوني مصيره المحتوم.

انقسامات النخبة الأمريكية تفتح المجال لقوى جديدة

شكّل فوز المرشح عبد الرحمن السيد عن الحزب الديمقراطي الأمريكي في الانتخابات التمهيدية لانتخابات التجديد النصفي ضربة جديدة وقاسية للتيار الصهيوني لا في الحزب الديمقراطي وحده، وإنما بعموم الولايات المتحدة. وبات يمكن القول إنه بالإضافة إلى حدث فوز ممداني بولاية نيويورك، وتقدّم آخرين مشابهين وإنْ بخطوات ضئيلة، تنشأ ظاهرة جديدة عامة في الولايات المتحدة، وتعطي مؤشرات أولية هامة نحو المستقبل.

■ يزن بوظو

أعلنَ يوم الأربعاء عن فوز عبد الرحمن السيد بالانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية ميتشيغان أمام منافسته هايلي ستيفنز، وبفارق ضئيل للغاية قدّر بـ 15 ألف صوت من أصل نحو مليون ونصف، أي أقل من نقطة مئوية واحدة.

ويمثل السيد ما يطلق عليه بـ «الجناح التقدمي» داخل الحزب الديمقراطي الذي يدفع به في الدرجة الأبرز بيرني ساندرز، وهي تسمية تُمايز بينه وبين «الجناح التقليدي» الديمقراطيَ المعروف، حيث ينادي الجناح ويدفع باتجاه سياسات اقتصادية أكثر عدالة اجتماعيا، وسياسات خارجية مختلفة كليا عن تلك القائمة حاليا، وبالتحديد فيما يتعلق بالموقف من «إسرائيل» والقضية الفلسطينية.

وحملة السيّد دعت بشكل واضح إلى وقف الدعم العسكري غير المشروط لـ «إسرائيل»، وإدانة إجرامها في غزة، وتوفير الرعاية الصحية للجميع، وفرض ضرائب أعلى على الأثرياء، وبالعدالة الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، وهو – بحسب التقارير – ما أوجد صدى واسع له تحديدا في فئة الشباب.

وكان من اللافت فوز السيد على منافسته ستيفنز التي دافعت عن «الموقف التقليدي» تجاه «إسرائيل» والتي تلقّت دعما ماليًا صهيونيا واضحا في الانتخابات التمهيدية من لجنة الشؤون العامة الأمريكية «الإسرائيلية»، «آيباك»، بالدرجة الأولى فضلاً عن غيرها، قدّرت بـ 30 مليون دولار، كما أن اللجنة نفسها وغيرها من اللوبيات الصهيونية قد صرفت 30 مليون أخرى موجّهة ضد حملة السيّد. أي بالمجموع، نجح السيد بالانتصار في هذه الانتخابات لا على مجرد منافسة «ديمقراطية تقليدية» له، وإنما كذلك على عموم «الجناح التقليدي» واللوبيات الصهيونية والـ 60 مليون دولار التي صرفتها، وقد وصف الأمر بأنه «أغلى» انتخابات ديمقراطية تمهيدية في تاريخ الولاية.

بعد فوزه، سرعان ما أعلن ممثلو «الجناح التقليدي» في الحزب الديمقراطي عن دعمهم له، وذلك بدافع منهم لضمان الفوز والاحتفاظ بمقعد مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيغان في انتخابات التجديد النصفي المقبلة أمام المرشح الجمهوري مايك روجرز المدعوم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتياره، علما أن الديمقراطيين لم يخسروا مقعدهم عن هذه الولاية منذ ثلاثة عقود، إلا أن هناك خشية من أنّ ما يطرحه السيّد الآن قد لا يجمع العدد الكافي من الأصوات أمام الجمهوريين.

محاولة أولية لتفسير الظاهرة مسرحية «الديمقراطية»

لم تكن الانتخابات في الولايات المتحدة «ديمقراطية» يوما بالمعنى الشعبي، ولم يكن الحزبان «الديمقراطي» و«الجمهوري» سوى وجهَين للعملة نفسها في المحصلة، حيث كانت الانتخابات على الدوام مسرحا لـ «ديمقراطية» الرساميل والنخب في دعمها وتمويلها لهذا الشخص أو ذاك، ولهذا التوجه أو ذاك، وتجري الأنشطة والفعاليات الانتخابية بالترابط مع التغطيات الإعلامية بإمرة أموال هذه النخب وما تفرضه وتتلاعب به لتوجيه الرأي العام تجاه هذا المرشح أو ذاك ممّن يعلنون مواقفَ تتناسب مع داعميهم، وضمن هذا الطريق لم تكن «الشعارات» و«البرامج الانتخابية» و«الوعود الانتخابية» بأغلبية مضمونها سوى أحاديث شعبوية يستخدمها هذا المرشح أو ذاك ليستميل – بالتوازي مع الدعم المالي والإعلامي – أصوات الناخبين، ثم سرعان ما تتلاشى كل الشعارات والبرامج والوعود مع فوزه، سواء في الكونغرس أو في الرئاسة، وتبقى الشكليات منها. ومتى ما ارتفعت درجة استياء الناخبين من مرشح أو حزب، بما يعطي مؤشرا بخسارة أصواتهم، تحول الرساميل دعمها لمرشح آخر أو لحزب آخر. لكن، كان على الدوام هناك خطوطا حمراء واضحة لا يُمَسُ بها ومتّفق عليها، ومن أبرزها: السياسة الخارجية عموماً، والانتشار العسكري الأمريكي خارج الحدود، والموقف من «إسرائيل» خصوصا، والذي كان يعني على الدوام «حكما بالاعدام» للحياة السياسة لأيّ أحد يتجاوزها.

فوز السيد على آيباك رغم 60 مليون دولار يكشف انقسام النخب الأميركية ويفتح المجال أمام قوى تقدمية شابة مناوئة للصهيونية

الانقسامات

لكن منذ أزمة 2008 دخلت النخبة الأمريكية مرحلة من الانقسام فيما بينها، وتعمّقت وتزايدت خلال السنوات اللاحقة، ما بين تيار يدعو إلى «الانكفاء» والتراجع بأقل الخسائر، وتيار الحرب التقليدي. وبعد 7 أكتوبر 2023 بات واضحا وجود نوع جديد من الانقسام يتعلق بالنخبة الصهيونية والعلاقة معها، فضلاً عن ظهور تباينات في أولويات المصالح بين نخب المال المالي، والصناعي، والتكنولوجي، والتحالفات أو الخلافات المتغيرة التي تحدث بينهم كل حين.

وتعبيرات هذه الانقسامات والتباينات كلها يمكن ملاحظاتها في التباينات داخل كلّ من الحزبيين التقليديين، وتحالف «ماغا» ثم خلافاته والانشقاقات عنه، وتحالف ترامب – ماسك ثم خلافاتهما، وتصاعد الأحاديث حول إنشاء حزب ثالث جديد... فضلاً عن مستويات الاستقطاب العالي التي نشأت مع محاولات الاغتيال التي جرت بالفعل كما جرى مع دونالد ترامب، واغتيال تشارلي كيرك.

ليبدو في المحصلة أن هذه الانقسامات والخلافات بمجموعها داخل النخبة الأمريكية بمختلف أنواعها وأصنافها، هي بالضبط ما يضعفها بمجموعها وبكل جزء منها داخلياً، مما فتح المجال أوسع لظهور قوى جديدة أكثر جذرية – وذلك بالمقارنة مع السابق فقط، أي: لا نقصد أنها جذرية بالدرجة الكافية بالضرورة – بدءاً من بيرني ساندرز ومجموعته داخل الحزب الديمقراطي، والذي برز أكثر بالضبط بعد 2008، وصولاً إلى فوز زهران ممداني بمنصب عمدة نيويورك، والآن فوز عبد الرحمن السيد في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب الديمقراطي، مع احتمالات فوزه في الكونغرس في تشرين الثاني.

تجربة طويلة وأزمات جديدة

كما أن تجربة الأمريكيين الطويلة مع مسرحية الحزبين التقليدية، ومفرزات الأزمة العامة والمتصاعدة منذ 2008 وحتى الآن بكل مفرداتها، وصولاً إلى الحرب على إيران وتداعياتها على الداخل الأمريكي اقتصاديا، ومرورا بالحرب على غزة وتداعياتها سياسيا، قد أنتجت واقعا جديدا في المزاج الأمريكي والرأي العام لدى الجيل الجديد الشاب خصوصا، الذي انخفضت قدرة «الدعايات الانتخابية» على التأثير فيه، مهما صرف عليها من مال، وصولاً مثلاً لأن يصبح الموقف من «إسرائيل» شرطا للنجاح بالتوازي مع الموقف من العدالة الاقتصادية الاجتماعية، وليصبح النظام الانتخابي الأمريكي الحالي نفسه مصدر تهديد على النخبة الأمريكية كلها.

فلا تيار ترامب، ولا تيار جي دي فانس، ولا ما يمثله إيلون ماسك، ولا الجماعات الصهيونية، وغيرها، لها مصلحة بصعود ما يمثله هذا «الجناح التقدمي»، وهذا – ربما – يفسر جزئيا ما يجري وصف ترامب به في بعض الأحيان بأنه يسعى إلى «حكم استبدادي».

وبين كل هؤلاء، يتزايد الاستقطاب على مستوى النخبة والشعب الأمريكي أكثر كل يوم، والذي ربما سنشهد تعبيرات جديدة عنه، أكثر حدة، خلال انتخابات التجديد النصفي المقبلة.

التحالف البحري السعودي... هل بدأت الرياض ببناء بديل للأمن الأمريكي؟

أعلنت السعودية عن إنشاء «تحالف بحري دفاعي متعدد الجنسيات» بقيادتها ومشاركة 14 دولة، بينها مصر وتركيا، بهدف حماية الملاحة وخطوط التجارة وإمدادات الطاقة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. الإعلان السعودي قدّم المشروع باعتباره إطاراً دفاعياً لحماية الأمن البحري، وتحدث عن تبادل المعلومات والاستخبارات والتدريب والعمليات البحرية المشتركة، مع إنشاء القيادة المشتركة ومركز العمليات في السعودية.

■ معتز منصور

لكن قراءة هذا التحالف باعتباره مجرد محاولة جديدة لاحتواء الحوثيين تبدو أقل من دلالته الفعلية. صحيح أن العمليات الذي تنفذها جماعة «أنصار الله» ضد السفن السعودية يمثل أحد الأسباب المباشرة وراء المشروع، لكن الرياض التي خاضت حربا طويلة في اليمن تعرف جيدا أن المشكلة لا يمكن حلها عسكريا، وأن حماية البحر الأحمر لا تبدأ وتنتهي عند استهداف الحوثيين. ولذلك فإن السؤال الأهم ليس لماذا تريد السعودية مواجهة الحوثيين، وإنما لماذا اختارت الرياض الآن أن تتولى بنفسها قيادة منظومة أمنية بحرية متعددة الجنسيات؟

وتجربة البحر الأحمر نفسها تقدم مثالا واضحا. فقد أطلقت الولايات المتحدة تحالف «حارس الازدهار» بمشاركة دول عدّة بهدف حماية السفن وفتح طريق الملاحة أمام التجارة الدولية، لكن القوة العسكرية الدولية لم تتمكن من إنهاء التهديد الحوثي. وقبل ذلك كان التحالف العربي والدولي الذي انخرط في الحرب اليمنية قد فشل أيضا في حسم الصراع عسكريا. وبالتالي فإن إنشاء تحالف جديد بقيادة السعودية لا يبدو منطقيا إذا كان الهدف منه ببساطة إعادة التجربة نفسها، خصوصا أن الرياض تعرف كلفة الحرب اليمنية ونتائجها أكثر من أي طرف آخر.

الأقرب أنّ السعودية تحاول بناء شيء مختلف: قدرة إقليمية تستطيع من خلالها حماية مصالحها الحيوية من دون أن تبقى رهينة لقرار أمريكي. وهذا لا يعني بالضرورة أنّ الرياض تريد استبدال الولايات المتحدة، أو أن القوات السعودية ستأخذ مكان القوات الأمريكية، وإنما يعني أن السعودية تريد امتلاك أدواتها الخاصة في منطقة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة لأمنها القومي.

البحر الأحمر بالنسبة للسعودية ليس مجرد طريق للتجارة الدولية. فالساحل الغربي للمملكة وموانئها ومشاريعها الاقتصادية الكبرى ترتبط مباشرة بأمن هذا البحر، بينما يمثل باب المندب نقطة الاختناق التي يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى مصدر تهديد اقتصادي وأمني للمملكة. ولهذا فإن ترك أمن البحر الأحمر لقوى خارجية أصبح خيارا أكثر خطورة بالنسبة للرياض، خصوصا في ظل اتساع المنافسة على المنطقة.

فالفراغ الأمني الذي يتركه تراجع الدور الأمريكي لا تحاول قوة واحدة ملأه. إذ هناك تنافس إقليمي ودولي على البحر الأحمر والقرن الأفريقي والموانئ والجزر وخطوط الملاحة، وإلى جانب السعودية وإيران، توجد قوى أخرى تسعى إلى توسيع نفوذها في هذه المنطقة، وفي مقدمتها «إسرائيل». ومن هنا يمكن فهم الحساسية السعودية تجاه التطورات في اليمن والقرن الأفريقي، لأن السيطرة على الممرات البحرية ومداخل البحر الأحمر تعني في النهاية التأثير في العمق الاستراتيجي للمملكة.

التسوية الاقليمية الشاملة

التجربة الطويلة أثبتت أن الحوثيين يستطيعون تحمل الضغط العسكري والاستمرار في القتال، وأن أي محاولة لإغلاق هذا الملف بالقوة ستعيد المنطقة إلى دورة جديدة من الحرب، فالتحالف البحري الجديد يمكن أن يكون أداة للردع والحماية وليس بديلا عن التسوية السياسية، فالسعودية قادرة على بناء تحالف بحري واسع، لكنها لن تستطيع بناء نظام أمني إقليمي مستقر إذا بقي البحر الأحمر والخليج جزءاً من مواجهة مفتوحة بين الرياض وطهران. ولهذا فإن المسار الذي بدأته السعودية خلال السنوات الماضية نحو الحوار مع إيران ليس منفصلا عن هذه التطورات. فكلما اتجهت الرياض إلى بناء قدراتها الأمنية بشكل مستقل، أصبحت في الوقت نفسه أكثر حاجة إلى تفاهمات سياسية مع القوى التي تستطيع تعطيل هذا النظام أو تحويله إلى طرف في صراع إقليمي جديد.

ومن هذه الزاوية، فإن التحالف البحري يحمل احتمالين مختلفين. الأول أن تكون السعودية بصدد تكرار التجربة السابقة، أي بناء تحالف عسكري جديد بهدف الضغط على الحوثيين، وعندها لن تكون هناك ضمانة بأن تكون النتيجة مختلفة عن نتائج التحالفات السابقة. أما الاحتمال الثاني، وهو الأكثر أهمية، أن يكون التحالف جزءاً من عملية أوسع لإعادة تشكيل الأمن الإقليمي، بحيث تمتلك دول المنطقة قدراتها الخاصة، وتقلل اعتمادها على الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تستخدم هذه القوة لفرض الاستقرار لا لفتح حرب جديدة.

إذا استطاعت السعودية أن تجمع بين بناء القدرة العسكرية وبين التسوية السياسية في اليمن، وأن تحافظ على مسار تفاهم مع إيران، وأن تجعل التحالف البحري إطارا لحماية الملاحة وليس منصة لمواجهة مفتوحة، فإنها قد تكون أمام بداية تحول حقيقي في المنطقة: انتقال تدريجي من منظومة أمن تعتمد على القوة الأمريكية إلى منظومة تلعب فيها القوى الإقليمية الدور الأكبر وتحديدا تلك المرتبطة بشكل عضوي بالمنطقة.

أما إذا تحول التحالف إلى مجرد نسخة سعودية من التحالفات السابقة، فإن البحر الأحمر قد يصبح ساحة جديدة للحرب بدلا من أن يكون بداية لنظام أمني جديد.

ولهذا فإن أهمية التحالف الذي أعلنت عنه الرياض لا تكمن فقط في حماية السفن، وإنما في السؤال الأوسع الذي يطرحه: هل بدأت السعودية فعلا في بناء منظومة أمن إقليمية تستطيع من خلالها حماية مصالحها بنفسها، أم أنها تستعد لجولة جديدة من الصراع بالوسائل القديمة؟

من مدغشقر إلى روسيا... تعاون متسارع في ملفات استراتيجية

تشهد العلاقات بين روسيا ومدغشقر تحولاً نوعياً متسارعاً منذ وصول السلطة الانتقالية الجديدة إلى الحكم في الجزيرة الأفريقية في تشرين الأول 2025، إذ تتجه أنتاناناريفو تدريجياً نحو تنويع شراكاتها الدولية والخروج من تحالفاتها التقليدية، وفي مقدمتها الشراكة الفرنسية التاريخية.

■ عتاب منصور

شكّلت الزيارة الرسمية التي أجراها رئيس مدغشقر الانتقالي مايكل راندريانيرينا إلى موسكو في شباط 2026 ولقاؤه بالرئيس فلاديمير بوتين، محطة مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، إذ أرست أسساً جديدة للتعاون في مجالات متعددة، وأعلنت بوضوح توجه مدغشقر نحو شراكة أوثق مع موسكو. كما شاركت فرقة أسطول البحر الأسود الروسية بعرض موسيقي في احتفالات يوم استقلال مدغشقر، في خطوة رمزية تعكس تطوُّر العلاقات.

يُعدّ البعد العسكري من أبرز تجليات هذا التقارب؛ فقد قدّمت روسيا شحنات من المعدات العسكرية والمركبات المدرعة للجيش الملغاشي «الجيش الوطني لمدغشقر». وفي أيار 2026، أنهى مدربون من الفيلق الأفريقي التابع لوزارة الدفاع الروسية برنامجاً تدريبياً استمر ثمانية أسابيع، شمل 127 عسكرياً من بينهم وحدة من القوات الخاصة وفريق الأمن الرئاسي. وأكد الرئيس الملغاشي أن هذا التعاون «ليس مفاجئاً» نظراً لأن جزءاً كبيراً من معدات جيشه مصدره روسيا.

التعاون الاقتصادي والتجاري

في 19 حزيران 2026، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عقب محادثاته مع نظيرته الملغاشية أليس نداياي في موسكو، أن البلدين بحاجة إلى «توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بشكل كبير»، مشيراً إلى فرص واعدة في مجالات الطاقة والنقل والاستكشاف الجيولوجي واستخراج المعادن ومعالجتها. كما تعمل موسكو على استئناف صادرات القمح الروسي إلى الجزيرة وتوسيع الاستثمارات في قطاعات التعدين والزراعة.

كما اتفق الطرفان على تعميق الحوار السياسي وتعزيز العلاقات البرلمانية، مع تشكيل مجموعات صداقة في مجلس الدوما الروسي والجمعية الوطنية الملغاشية. وأكد رئيس مدغشقر مشاركته الرسمية في القمة الروسية–الأفريقية الثالثة. وعلى المستوى الاستراتيجي، تسعى روسيا لتعزيز حضورها في المحيط الهندي وكسر النفوذ الفرنسي التقليدي، في حين تتطلع أنتاناناريفو إلى الانضمام إلى تكتلات اقتصادية صاعدة مثل مجموعة «بريكس».

أمريكا مستعدة لإيذاء حتى

نشرت صحيفة «الشعب اليومية» في 30 حزيران، مقالاً تطرقت فيه إلى تقرير رفعت عنه السرية في الولايات المتحدة خلال حزيران من هذا العام، وهو عبارة عن مجموعة من الوثائق التي كشف عنها مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية. يتمثل المحتوى الأساسي لهذه الوثائق في إقرارها بأن الحكومة الأمريكية مولت أكثر من 120 مختبراً بيولوجياً في أكثر من 30 دولة ومنطقة حول العالم، بينها أكثر من 40 مختبراً في أوكرانيا وحدها. وتُخزَّن في هذه المختبرات مسببات أمراض شديدة الخطورة، مثل: الجمرة الخبيثة، والطاعون، وإيبولا، وفيروس ماربورغ. أما المتعهد الرئيسي لهذه المشروعات فهو شركة «بلاك آند فيتش»، وتتراوح قيمة التمويل المخصص لكل مشروع بين نحو 1,7 و3,5 ملايين دولار.

■ شن يي*

سنتحدث عن الحرب البيولوجية الأمريكية، بالاستناد إلى وثائق رُفعت عنها السرية، وسجلات الكونغرس، وتقارير حكومية متاحة، لنراجع بصورة منهجية قدرات الولايات المتحدة على مستوى الدولة في أبحاث الأسلحة البيولوجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتاريخ هذه القدرات، والجدل المحيط بها، وأزمة الثقة التي تواجهها. وتجنباً لوصفنا بمؤيدي نظريات المؤامرة، سنعتمد فقط المواد التي أصبحت علنية بالفعل، وسنعيد تنظيمها لنفهم القضية مرة أخرى بصورة شاملة ومنهجية، ومن منظور استرجاعي.

في الواقع، إذا حاولت اليوم البحث عن المواد المتعلقة بالحرب البيولوجية الأمريكية، فستجد أن المصادر المتاحة محدودة نسبياً. ومن الأسباب المهمة لذلك، أن نقطة انطلاق الحرب البيولوجية الأمريكية الحديثة مرتبطة باسم آخر، هو «الوحدة 731» اليابانية. أي إن علينا أن نتتبع بداية الحرب البيولوجية الأمريكية، لا من واشنطن، بل من منطقة بينغفانغ في مدينة هاربين الصينية.

خلال الحرب العالمية الثانية، أجرت الوحدة 731 اليابانية تجارب على البشر الأحياء، ونفذت تجارب للحرب الجرثومية على نطاق غير مسبوق في تاريخ البشرية. ولقي آلاف من أسرى الحرب والمدنيين الصينيين والسوفييت والكوريين حتفهم في مختبراتها. وبعد استخدام هؤلاء الأشخاص موادَّ للتجارب، حصلت الوحدة 731 على مجموعة كبيرة من البيانات.

نعرف أن قائدها، شيرو إيشي، أصدر في آب 1945، عندما اقتربت القوات السوفييتية، أوامر بتفجير المنشآت وقتل جميع السجناء المتبقين. وفي حدود ما استطاعوا، دمّر أفراد الوحدة معظم الأدلة المحيطة، باستثناء عدد محدود من البيانات الأساسية، وأخفوا تقريباً كل ما كان يمكن إخفاؤه، بما في ذلك الجثث.

وكان أمر شيرو إيشي واضحاً:

على الجميع أن يأخذوا السر معهم إلى القبر.

لكن شيرو إيشي وأغلب أفراد الوحدة 731 أفلتوا في النهاية من المحاكمة أمام المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى. والسبب بسيط: كانت هناك صفقة.

بين عامي 1945 و1948، سافر خبراء من القاعدة الأمريكية للحرب البيولوجية «كامب ديتريك» إلى اليابان والتقوا شيرو إيشي وأبرز أعضاء الوحدة 731. وتوصل الطرفان فعلياً إلى صفقة: تمنح الولايات المتحدة أعضاء الوحدة حصانة من الملاحقة بجرائم الحرب، مقابل تسليمها جميع بيانات تجارب الوحدة 731 على البشر، والشرائح المرضية، وتقارير الأبحاث.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، كانت هذه المواد كنزاً لا يقدر بثمن. فقد حصلت مباشرة على بيانات ناجمة عن تجارب بشرية واسعة النطاق وشديدة الوحشية، من دون أن تضطر هي نفسها إلى تنفيذ تجارب بهذا الحجم، وهي تجارب لم يكن ممكناً إجراؤها في الظروف العادية. وقد أشار متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بوضوح إلى أن الأمر لم يقتصر على مبادلة هذه البيانات بالإعفاء من الملاحقة على جرائم الحرب، بل إن الأمريكيين دفعوا أموالاً أيضاً.

منذ صفقة 731 مقابل بيانات التجارب البشرية مروراً برش سان فرانسيسكو أثبتت أمريكا استعدادها لتضحية بمواطنيها من أجل أبحاثها البيولوجية

ولولا أن الاتحاد السوفييتي حاكم 12 شخصا من أفراد الوحدة 731، وكشف خلال المحاكمة بعض الوثائق، لكان من الصعب على العالم ربما أن يكتشف آثاراً حقيقية لوجود الوحدة 731. يجب أن يكون الأمر واضحاً: الأمريكيون ذهبوا لعقد صفقة، ولم يكونوا متلقين سلبيين للبيانات، ولم يعثروا عليها بالصدفة.

بعد الحصول على «إرث» الوحدة 731، تسارعت برامج الحرب البيولوجية الأمريكية بصورة شاملة في سياق الحرب الباردة. وأصبحت قاعدة ديتريك المركز الرئيسي لتطوير وتجريب وتخزين مسببات أمراض، مثل: الجمرة الخبيثة وسموم البوتولينوم. كما أنشئت منشآت للإنتاج في ترسانة باين بلاف بولاية أركنساس. لكن الجيش الأمريكي فعل خلال هذه العملية شيئاً آخر أيضاً: أجرى تجارب بشرية داخل الأراضي الأمريكية وعلى مواطنيه.

بين 20 و27 أيلول 1950، نفذت البحرية الأمريكية قبالة ساحل سان فرانسيسكو «عملية الرش البحري». وعلى مدى أيام متتالية، أطلقت السفن العسكرية فوق المدينة، التي كان عدد سكانها يبلغ 800 ألف نسمة، رذاذاً يحتوي على بكتيريا «سيراتيا مارسيسنس» و«العصوية الكروية».

واعتبر الجيش في ذلك الوقت هذه المواد «غير ضارة»، واستخدمها لمحاكاة هجوم بيولوجي. وأنشئت 43 نقطة لجمع العينات في أنحاء المدينة. وخلصت التجربة إلى أن كل واحد من سكان سان فرانسيسكو تقريباً استنشق أكثر من 5000 جسيم محمل بالبكتيريا في الدقيقة. وبقيت القضية سرية بصورة صارمة لمدة 26 عاما، حتى كشفت عنها وسائل الإعلام عام 1976.

خلال العقود الأولى من الحرب الباردة، أجرت الحكومة الأمريكية 239 تجربة ميدانية مفتوحة لمحاكاة الحرب البيولوجية داخل الأراضي الأمريكية. وفي عام 1966، وضع الباحثون بكتيريا تستخدم لمحاكاة الجمرة الخبيثة في مترو أنفاق نيويورك، لمراقبة كيفية انتشار هجوم بيولوجي داخل شبكة نقل تخدم مدينة يبلغ عدد سكانها عشرات الملايين.

كما امتلكت وكالة الاستخبارات المركزية مشاريع سرية، مثل: «برنامج الإنسان النهائي»، وطورت أسلحة اغتيال تحتوي على سموم من بينها سم الكوبرا. وفي عام 1972، أتلفت جميع السجلات المتعلقة بهذه البرامج، ثم دُمرت عينات السموم نفسها بأمر رئاسي بعد تحقيق أجراه مجلس الشيوخ.

وهناك بالطبع اتهام لم يُحسم حتى اليوم: ففي أثناء الحرب الكورية عام 1952، اتهمت الصين وكوريا الشمالية الجيش الأمريكي بإلقاء حشرات ومواد ملوثة بالجراثيم فوق شمال كوريا وشمال شرق الصين، في إطار حرب جرثومية. وقد نفت الحكومة الأمريكية دائما هذه الاتهامات بصورة قاطعة.

التراجع قليلاً

شهد عام 1969 تحولاً نسبياً. كانت إدارة نيكسون غارقة في مشكلاتها، وأرادت تخفيف الضغط السياسي الداخلي عبر التضحية بجزء من البرنامج للحفاظ على الأهم. وفي 25 تشرين الثاني 1969، أعلن نيكسون في فورت ديتريك أن الولايات المتحدة ستتخلى من جانب واحد عن جميع عمليات تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة البيولوجية الهجومية.

وفي عام 1972، انضمت الولايات المتحدة مع أكثر من مئة دولة إلى «اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية»، ثم صادقت عليها عام 1975. وكان ذلك بالتأكيد تقدما مقارنة بما كانت الولايات المتحدة تفعله سابقاً. لكن حجم هذا التقدم يبقى قابلاً للنقاش.

المشكلة الأكثر جوهرية، هي أن الإعلان نص بوضوح على حظر الأبحاث «الهجومية» والسماح بالأبحاث «الدفاعية». لكن المعرفة الأساسية تقول: إن الدفاع والهجوم يعتمدان على المسار التقني نفسه، ويظهر ذلك بصورة واضحة جداً في تطوير الأسلحة، وخصوصاً

مواطنيها بسبب مختبرات الحرب البيولوجية

الأسلحة البيولوجية.

إذا أردت صنع لقاح، فمن أين يأتي اللقاح؟ عليك أولاً أن تزرع العامل الممرض. وإذا أردت تقييم التهديد، فعليك أن تعرف كيفية إنتاج الرذاذ. فأين تقع الحدود بين الدفاع والهجوم؟ وهل توجد آلية فعالة للتحقق؟

لهذا أشار باحثون في الحد من التسلح إلى أن «اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية» تفتقر منذ ولادتها إلى آلية رسمية للتحقق من الالتزام، وهو ما مهد لما جاء لاحقا. بعد انتهاء الحرب الباردة، دخلت الأنشطة الأمريكية ذات الصلة مرحلة أكثر غموضا وتناقضا. في عام 2001 وقعت حادثتان مهمتان.

الأولى: جاءت بعد أسبوع من هجمات 11 أيلول، عندما أرسلت رسائل تحتوي على أبواغ شديدة النقاء من الجمرة الخبيثة، يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال السلاح البيولوجي، إلى مؤسسات إعلامية، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين. وأدت الهجمات إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 17. وكانت أخطر هجمة بيولوجية في تاريخ الولايات المتحدة.

وبحسب تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي، اتجهت الشبهات في النهاية إلى بروس إيفنز، وهو باحث بارز في معهد أبحاث الأمراض المعدية التابع للجيش الأمريكي في فورت ديتريك. وخلص التحقيق إلى أن السلالة الأم للجراثيم المستخدمة في الهجوم جاءت من قارورة تحمل الرمز «RMR-1029»، كان إيفنز قد أعدها وحفظها بنفسه. وفي عام 2008، وقبل توجيه الاتهام إليه، انتحر إيفنز. وهكذا، تبين أن موجة الرعب البيولوجي التي اجتاحت الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول خرجت من داخل مختبر بيولوجي دفاعي أمريكي. ولا تزال هذه القضية تحمل نقاطاً غامضة حتى اليوم.

الثانية: وقعت أيضاً في تموز 2001، عندما رفضت إدارة جورج بوش الابن من جانب واحد بروتوكول التحقق الخاص بـ«اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية». وكان الهدف من البروتوكول منح الاتفاقية «أسناناً»، عبر إنشاء نظام للإعلان عن المنشآت، والتفتيش الميداني، والتحقيق في الشبهات. لكن الولايات المتحدة رفضته بحجة أن التحقق «سيضر بالمصالح القومية الأمريكية»، ويكشف أسرار أبحاثها الدفاعية البيولوجية والأسرار التجارية لشركات الأدوية.

إذا وضعنا الحادثتين معاً، تصبح الصورة لافتة. فبعد أن خرج شخص من داخل مختبر أمريكي للدفاع البيولوجي ونفذ هجوماً أثار الذعر في أنحاء البلاد، وفي وقت كانت الولايات المتحدة نفسها تواجه خطراً بيولوجياً داخلياً، لم يكن ردها قبول الرقابة الدولية، بل تفكيك إطار الرقابة الدولية على القدرات والأسلحة البيولوجية بيدها. وهذا أمر يستحق التأمل، ولا سيما إذا نظرنا إليه في سياق ما يسمى «خط الإقصاء».

أقرب للأعداء!

أما في الخارج، فبعد نهاية الحرب الباردة، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية، تحت اسم «التعاون للحد من التهديدات»، ما يسمى «برنامج الحد من التهديدات البيولوجية». ومولت وكالة الحد من التهديدات الدفاعية شبكة ضخمة من المختبرات البيولوجية في دول الاتحاد السوفييتي السابق ومناطق أخرى حول العالم.

تضم هذه الشبكة أكثر من 120 مختبراً في أكثر من 30 دولة، تحت إدارة مباشرة من وزارة الدفاع الأمريكية. وفي أوكرانيا وحدها، يوجد 46 مختبراً تلقت تمويلاً من البنتاغون، موزعة في مناطق، مثل: كييف وأوديسا وخيرسون. وتشمل مسببات الأمراض التي تجري دراستها الجمرة الخبيثة، وإيبولا، والطاعون، وحمى الكونغو النزفية وغيرها.

كما ترد ضمن هذه الأنشطة أبحاث ما يسمى «كسب الوظيفة» أو «تعزيز الوظيفة»، أي استخدام وسائل مصطنعة لتعزيز بعض خصائص مسببات الأمراض، سواء قدرتها على الانتقال أو قدرتها على إحداث المرض.

وفي عام 2015، وقعت حادثة في كوريا الجنوبية. فقد «أرسل» ميدان الاختبارات الأمريكي في دوغواي بولاية يوتا، «عن طريق الخطأ»، عينات حية من الجمرة الخبيثة إلى قاعدة أوسان الجوية التابعة للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية. وتعرض 22 شخصاً لاحتمال الاتصال بها. وكانت هذه العينات مخصصة لاختبار أجهزة جديدة ضمن برنامج «JUPITR» للمراقبة البيولوجية للقوات الأمريكية في كوريا.

تمتلك أمريكا شبكة من 120 مختبراً في 30 دولة وتنكر المخاطر وترفض الرقابة الدولية مبررةً أبحاثاً دفاعية خطيرة تهدد العالم

وكشفت وثائق حصل عليها نواب في البرلمان الكوري، أن القوات الأمريكية واصلت بين عامي 2017 و2019 إرسال عينات من سموم البوتولينوم والريسين والسموم المعوية للمكورات العنقودية إلى مواقع مختلفة، مثل: قاعدة كامب همفريز في بيونغتايك، وقاعدة كونسان، والرصيف رقم 8 في ميناء بوسان.

أما فورت ديتريك نفسها، ففي تموز 2019، أي قبل فترة قصيرة من تفشي الوباء واسع النطاق، أمرت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية- منها الأمريكية- بإيقاف عمل المختبر بالكامل، بعدما اكتشفت انتهاكات منهجية لإجراءات السلامة البيولوجية.

ومن بينها: التعامل مع مواد بيولوجية خطرة والأبواب مفتوحة، وعدم ارتداء معدات حماية تنفسية، والدخول المتكرر إلى غرف تشريح الرئيسيات والخروج منها، والتعامل مع النفايات والسموم من دون قفازات، وعدم دقة سجلات المخزون، وفشل نظام تعقيم مياه الصرف، وغيرها.

والمفارقة، أن منشأة بهذه الدرجة من الفوضى وسوء الإدارة تعد مركزاً رئيسياً في شبكة المختبرات الأمريكية العالمية. وهذا بلا شك أمر يستحق منا التفكير بجدية أكبر.

وفي عام 2022، عقدت الدول الأطراف في «اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية»، بطلب من روسيا، اجتماعاً تشاورياً خاصاً لمراجعة قضية المختبرات البيولوجية الأمريكية في أوكرانيا. لكن حتى الآن، لم تقدم الولايات المتحدة أي توضيح ذي معنى. وقد أثبتت الوثائق الأمريكية نفسها الآن وجود شبكة المختبرات وحجمها، إضافة إلى قائمة مسببات الأمراض الخطرة التي تتعامل معها.

وهذا بدوره يعني أن من وصفوا نشر المعلومات المتعلقة بهذه المختبرات سابقاً بأنه «معلومات كاذبة»، كانوا في الواقع يحجبون الحقائق نفسها.

أما نقطة الجدل الثالثة، فتتمثل في الحدود بين ما يسمى «الدفاع» و«الهجوم». فأبحاث كسب الوظيفة، ودراسات الانتقال عبر الرذاذ، وجمع العينات البيولوجية والموارد الممرضة من سكان دول أخرى عبر شبكة عالمية، تمتلك كلها قدرة عسكرية مزدوجة، مهما قيل إنها تدخل ضمن التعاون في مجال الصحة العامة.

وبحسب معلومات كشفت عنها روسيا، ربما تكون الولايات المتحدة قد جمعت ونقلت كميات كبيرة من المعلومات البيولوجية عبر هذه المختبرات. لذلك، لم تعد المشكلة الآن في البحث العلمي نفسه، بل في طريقة تصميم الإجراءات والعمليات المرتبطة به: من يراقب؟ ولمن ترفع التقارير؟ ومن يتحمل المسؤولية عندما يقع حادث؟

ولهذا، فنحن لا نناقش اليوم مسألة مجردة، ولا أمراً قائماً على تخيلات نظريات المؤامرة، بل قضية شديدة التحديد. وسواء تعلق الأمر بمختبرات أوكرانيا، أو فورت ديتريك، أو كوريا الجنوبية، فإن الاستجابة الأمريكية المعتادة هي الإنكار والتقليل من أهمية المسألة، ثم اتهام الطرف الآخر بـ«نشر معلومات مضللة».

وإذا أردنا تلخيص المسار، فمنذ عام 1945، عندما مُنح شيرو إيشي وأفراد الوحدة 731 الحصانة مقابل صفقة، مروراً بعام 1950، عندما أجريت تجارب جرثومية على المواطنين الأمريكيين في خليج سان فرانسيسكو، ثم إعلان التخلي عن الأسلحة الهجومية عام 1969، ورفض بروتوكول التحقق عام 2001، وصولاً إلى الكشف اليوم عن أكثر من 120 مختبراً خارجياً في أكثر من 30 دولة، فإن هذه الأعوام الثمانين تقريباً ترسم مساراً واضحاً للغاية.

والنتيجة، بحسب هذا المسار، أن أبحاث القدرات الأمريكية في مجال الحرب البيولوجية لم تتوقف بصورة حقيقية، بل استمرت في تغيير أسمائها، ونقل مواقعها، وتعديل خطابها، مع استمرار رفض الرقابة التي يفترض أن تخضع لها، ورفض مستوى الشفافية الذي ينبغي أن توفره.

ومن منظور البشرية كلها، كان يفترض أن تكون التكنولوجيا البيولوجية أداة لحماية صحة الإنسان ودفع التطور الاجتماعي، لا ورقة تستخدم في الصراع العسكري والمنافسة بين الدول.

* بروفسور في قسم السياسة الدولية بجامعة فودان

تركيز الاستهلاك لدى الطبقات العاملة يُحرف الأنظار عن المجرمين الحقيقيين للمناخ

في رواية باربرا كينغسولفر الرائعة «سلوك الطيران»، تبرز شخصية ديلاروبيا تورنبو، التي تتعطل حياتها القاسية في مزرعة صغيرة بولاية تينيسي بسبب تداعيات تغير المناخ. في مشهد معبر بشكل خاص، تطلب منها ناشطة بيئية زائرة التوقيع على تعهد لتقليص بصمتها الكربونية. فعلى أسرتها، على سبيل المثال، أن تقلل من استهلاك اللحوم الحمراء.

■ إيان انغوس عن موقع المناخ والبيئة

«هل أنت مجنونة؟ أنا أحاول زيادة استهلاكنا من اللحوم الحمراء.»

«لماذا؟»

«لأن المعكرونة بالجبن لا تكفي، هذا هو السبب.»

كل نقطة في تعهدها بنمط الحياة الأخضر لا صلة لها بواقعها. فهو يخبرها بأن تستثمر في صناديق استثمار وأسهم مسؤولة اجتماعياً، وتأخذ بقايا الطعام من المطاعم إلى المنزل في أوعية بلاستيكية، وتسافر بالطائرة بشكل أقل – وهذا لامرأة لا تستطيع تحمّل تكاليف السفر أو الأكل في المطاعم، ولن تتاجر أبداً في البورصة. لا يوجد أي تغيير يمكن لديلاروبيا أن تفعله سيؤثر على أزمة المناخ.

هذا المشهد خيالي، لكنه واقعي للغاية. فالكثير مما يُعتبر فكراً بيئياً اليوم ينظر إلى تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى على أنها إخفاقات في المسؤولية الشخصية يمكن حلها عن طريق الاستهلاك بشكل مختلف. لو أن الجميع قللوا من قيادة السيارات، واشتروا منتجات عضوية، وأكلوا لحوماً أقل، ووفّروا الماء، وسمدوا بقايا طعامهم، وخففوا التدفئة، وغيّروا لمباتهم الكهربائية، لكان كل شيء على ما يرام.

«إطار الفرد» و«إطار النظام»

في كتابهم الثاقب «الأمر يعود إليك»، يميز عالما النفس السلوكي نيك تشاتر وجورج لونشتاين بين تفسيرين متنافسين للمشاكل الاجتماعية يسميانها «إطار الفرد» و«إطار النظام». فالأول يركز على الفعل الفردي، بينما يركز الثاني على تغيير النظام. وليس من المستغرب أن المصالح المؤسسية دعمت بقوة نهج «إطار الفرد».

«أدركت الشركات والصناعات بأكملها التي تستفيد من الوضع الراهن أنها تستطيع بفعالية صرف الضغط أو التغيير النظامي الذي قد يهدد نماذج أعمالها– أي التغييرات في السياسات التي قد تؤثر سلباً على أرباحها النهائية– من خلال إعادة صياغة المشاكل من «إطار النظام» إلى «إطار الفرد» مع علمها التام بأن مثل هذه الإجراءات من غير المرجح أن يكون لها تأثير كبير على المشكلات التي تستهدفها ظاهرياً، وبالتالي تشكل تهديداً ضئيلاً لأرباح الشركات النهائية...

«هذه هي الخدعة المؤسسية: أشر إلى «إطار الفرد»، وتحرك على صعيد «إطَار النظام»؛ زوّر قـــواعد اللعبة لكن ألق باللـوم على المواطنين الأفراد في أي مشكلات اجتماعية ناتجة عن ذلك.»

البصمة الكربونية

النسخة الأكثر نجاحاً وخداعاً من تلك الخدعة تسمى «البـصمة الـكربـونـيـة». صيغ هذا المصطلح لأول مرة في أواخر التسعينيات، وكان في الأصل مفهوماً تقنياً لمقارنة التأثيرات المناخية للدول ذات الكثافات السكانية المختلفة. أصبح عبارة شائعة الاستخدام على نطاق واسع في عام 2004، عندما تبنته وكالة الإعلانات «أوغلفي آند ماثر» «لغسيل» صورة شركة النفط الثانية عالمياً من حيث الحصة غير الحكومية.

كانت شركة بريتيش بتروليوم «BP» قد أعادت تسمية نفسها مؤخراً باسم «بيوند بتروليوم» «ما وراء النفط»، لإبراز صورة صديقة للبيئة. وكجزء من هذا الجهد، أنشأت «أوغلفي آند ماثر» حملة إعلانية ناجحة للغاية حولت اللوم عن انبعاثات غازات الدفيئة من شركات النفط إلى الأفراد والعائلات. أنفقت BP مئات الملايين من الدولارات على إعلانات تحمل رسائل متنوعة من هذا القبيل:

«ما هي البصمة الكربونية على وجه الأرض؟ كل شخص في العالم لديه واحدة. إنها كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة سنوياً بسبب الطاقة التي نستخدمها. احسب حجم البصمة الـكربـونـيـة لأسـرتـك، وتـعـلـم كـيـف يـمـكـنـك تقليلها، وكيف نقوم نحن بتقليل بصمتنا على bp.com/carbonfootprint.»

وكانت عناوين إعلانات أخرى: «حان الوقت لاتـبـاع نـظـام غـذائـي مـنـخـفـض الـكـربـون»، و«يجب أن تأكل السيارات الخضروات أيضاً»، «وحوّل انتباهك لتقليل انبعاثات الكربون».

كانت هذه واحدة من أنجح حملات العلاقات العامة على الإطلاق. شركة ضخمة تدير آبار نفط، ومصاف، وخطوط أنابيب، وناقلات، وما يقرب مِنّ 19 ألـف محطة وقـود حول العالم، نجحت في تحويل اللوم عن تغير المناخ إلى المستهلكين الأفراد. أصبح حساب البصمة الكربونية لعائلتك مشروعاً مدرسياً شائعاً. كما قدمت شركات أخرى آلات حاسبة، وكذلك فعلت العديد من المنظمات غير الحكومية والـحـكـومـات. والـيـوم، يمكن لمستخدمي الهواتف المحمولة تحميل تطبيقات البصمة الكربونية التي تعد «بمساعدتك على بدء رحلتك الخضراء من خلال مساعدتك على الوعي بنوع الطعام الذي تستهلكه، وسفرك، وعادات استهلاك الماء والتسوق لديك.»

سواء كانت على الورق أو إلكترونية، فإن حسابات البصمة بسيطة بشكل أساسي: خذ جميع انبعاثات غازات الدفيئة من جميع المصادر واعزها إلى المستهلكين النهائيين، ثم قـسّمها وفقاً للاسـتـخـدام المفترض لكل مستهلك.

مطابخ الحساء

قد تكون الأرقام الناتجة مثيرة للاهتمام، لكنها غير ذات صلة إذا كان المستخدم لا يستطيع التحكم في المحتوى الكربوني لضروريات الحـيـاة – ومـعـظـم الـنـاس لا يستطيعون ذلك. وجدت دراسة أجراها طلاب من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام 2007 أن شخصاً بلا مأوى في الولايات المتحدة، شخصاً لا يملك سيارة ويأكل في مطابخ الحساء وينام في الملاجئ، لا يزال «وفقاً لمنهجية حاسبة البصمة الكربونية» يصدر 8,5 ملايين طن من غازات الدفيئة، أي أكثر من ضعف المعدل العالمي. ولم يكن هناك أي شيء يمكن لذلك الشخص فعله حيال ذلك.

أكبر الانبعاثات ليست تحت السيطرة الفردية. إنها محصورة في شبكات الكهرباء، وسلاسل الإمـداد الـغـذائـي، والمـبـاني، وأنظمة النقل، وغيرها – أنظمة لا يمكن لأي فرد الهروب منها. الغالبية العظمى من سكان العالم ليس لديهم خيار ذو معنى حول ما إذا كانت الكهرباء التي تزود منازلهم بالطاقة تأتي من الفحم أم الرياح؛ أو ما إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العامة أم يجب عليهم قيادة السيارات للذهاب إلى العمل؛ أو ما إذا كان الطعام الذي يمكنهم تحمل تكاليفه قد تم إنتاجه بوساطة الـزراعـة الصناعية. هـذه الـقـرارات تتخذها الشركات وبوساطة تشريعات شكلتها الشركات. بالنسبة لمعظم الناس، فإن حياة منخفضة الكربون ليست ممكنة ببساطة.

كما خلص طلاب معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، هناك «حـدود كـبـيـرة جـداً للإجراءات الطوعية للحد من التأثيرات، سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى الوطني.»

كما يكتب الباحث البيئي مايكل ماناتيس، فإن أسطورة الحياة الخضراء «خاطئة تماماً، من الناحية النظرية والتجريبية.»

الخيارات الخضراء

«الحقيقة المحزنة حول البيئية القائمة على نمط الحياة هي أن الخيارات الخضراء المتاحة في القائمة – بدءاً من تجنب أكياس التسوق البلاستيكية إلى تناول كميات أقل من اللحوم، ومن قيادة السيارات الكهربائية إلى السفر بالطائرة بشكل أقل، ومن تجنب الشلمونة البلاستيكية إلى كل ما يُروج له باعتباره أخضر – هي مجتمعة تافهة عند مقارنتها بحجم وسرعة الاعتداءات الحالية على البيئة. تافهة لدرجة أنه حتى لو فعل كل شخص على وجه الأرض قصارى جهده للعيش بشكل أخضر، فإن التأثير التراكمي لن يكون كافياً بأي حال من الأحوال للتعويض، ناهيك عن عكس، الدمار البيئي الذي يتكشف الآن على مستوى كوكبي. عندما يهتف دعاة الحياة الخضراء بأن كل القليل يساعد، فإنهم كطبيب يصف بانادول أو أيبوبروفين لمرض يهدد الحياة. بالتأكيد، قد يساعد على الهامش، لكن تأثيره العلاجي هو، في أحسن الأحوال، إلهاء عن العلاج الضروري والألم الأكثر عدوانية.»

البصمة الكربونية خدعةٌ تبرّر تقاعس الشركات وتحوّل اللوم للفقراء لكن الحل الجذري يكمن في تغيير الأنظمة لا في الاستهلاك اليومي

تقدم الناشطة البيئية كريس كويمو حجة مماثلة:

«إنها حقيقة مهمة ولكن نادراً ما يتم تأكيدها أن التخفيضات التي يمكن للمستهلكين العاديين التحكم بها، مثل انبعاثات الأسر المعيشية والنقل الشخصي، غير كافية لخفض تركيزات غازات الدفيئة إلى مستويات أكثر أماناً، لأن الاستهلاك المنزلي والنقل الشخصي يشكلان حصة كبيرة ولكنها أقلية من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم...

«الخيارات التي يستطيع معظم الأفراد التفكير فيها فيما يتعلق باستخدام الطاقة والتكنولوجيا يتم تحديدها من الخارج، واستخدام الوقود الأحفوري منسوج في أي روتين منزلي أو ثقافة محلية بطرق يصعب تغييرها دون التسبب بمشاكل أخرى. مرة أخرى، القوة والسيطرة لهما صلة، فالكثير من الناس لديهم سيطرة قليلة على خيارات استهلاكهم العام للطاقة، مثل إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العامة، أو الغذاء المزروع محلياً، أو مصادر الطاقة المتجددة.»

هذا لا يعني أن جميع أشكال الاستهلاك الشخصي خالية من اللوم. كما كتبت في مقال «أغرقوا اليخوت الفاخرة!»، فإن بعض الأفراد الأثرياء جداً يمكنهم بسهولة تقليل انبعاثاتهم الضخمة إذا اهتموا بالأمر، ومثل هذه التخفيضات سيكون لها تأثير كبير. لكن التركيز على الاستهلاك اليومي للطبقات العاملة يحرف الأنظار عن المجرمين الحقيقيين للمناخ، ويعيق أو يؤخر التغييرات المطلوبة حقاً.

لا مكان للرمادي هنا

لم تعد المقاطعة ومحاربة التطبيع بكل أشكاله مجرد خيار فردي كما يحاول البعض أن يظهرها بل أصبحت مسؤولية وطنية وسياسية وأخلاقية في مواجهة الابادة الجماعية وسلوكيات الاحتلال والمتعاونين معه ضد الشعب الفلسطيني.

■ **ايمان الاحمد**

من هذا المنطلق أطلقت مبادرة «لبنانيون ضد التطبيع» بمشاركة أكثر من 87 هيئة من المجتمع الأهلي والثقافي والشعبي، في مبادرة تسعى إلى توحيد الجهود والمواقف الرافضة للتطبيع في لبنان، وتنسيق الأنشطة والتحرّكات بين المجموعات المشاركة فيها، يوم الخميس 6 آب الجاري، في «مسرح المدينة».

وشهدت الفعالية كلمات لعدد من الشخصيات الوطنية والنشطاء والمحامين، شددت على رفض مختلف أشكال التطبيع، ودعت إلى تعزيز الملاحقات القانونية بحق من يروج للتطبيع أو ينقل الرواية «الإسرائيلية»، كما أكد المشاركون تمسكهم بخيار مقاومة الاحتلال ورفض الاعتراف به.

وتضم المبادرة مجموعة واسعة من الجمعيات والنوادي والملتقيات والهيئات الثقافية والاجتماعية والطالبية، إلى جانب مجموعات تنشط في مجالات المقاطعة والقضايا الوطنية، في محاولة لتحويل المواقف المتفرقة إلى عمل منسّق ومشترك.

«قاطع قاوم»

كما قامت مبادرة «قاطع قاوم – لبنان» بفتح النقاش حول حدود المقاطعة السينمائية، داعية إلى موقف أكثر وضوحا في مواجهة داعمي إسرائيل داخل صناعة السينما العالمية، وأطلقت بيانا موجّها إلى صالات السينما ومتعهدي الأفلام في لبنان والعالم العربي، دعت فيه إلى تشديد المقاطعة الثقافية والسينمائية للجهات الداعمة لإسرائيل، معتبرة أن المقاطعة لم تعد «خيارا سياسيا أو موقفا مزاجيا»، بل «واجبا أخلاقيا ووطنيا» في ظل الحرب المستمرة على غزة والتصعيد في لبنان والمنطقة.

ورأت المبادرة أنّ المشهد الثقافي العالمي تبدّل جذريا منذ بداية الحرب على غزة واعتبرت أن المرحلة الحالية لم تعد تحتمل «المنطقة الرمادية»، بعدما بات الاصطفاف واضحا بين من يرفض ما يجري في غزة ومن يبرّره أو يتواطأ معه. وأضافت أن الأعمال الفنية أو المؤسسات الثقافية التي تسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في «تبييض الجرائم» أو منحها غطاءً ثقافياً، تتحمّل مسؤولية أخلاقية، حتى وإن لم تكن إسرائيلية الهوية.

وطرحت المبادرة تساؤلات جدية تتعلق بحدود المقاطعة الثقافية خاصة بعد أن بدأت الأفلام الإسرائيلية تواجه صعوبات متزايدة في المشاركة في مهرجانات دولية، فإذا كان من الواجب الدعوة إلى مقاطعة الأفلام التي تنتجها شركات أو يشارك في إنتاجها أفراد يدعمون إسرائيل، فهل ينبغي أن تمتد المقاطعة أيضا إلى العاملين في الفيلم نفسه الذين يمثلون، في المقابل، أصواتا مناصرة للحقوق الفلسطينية داخل هوليوود؟

ثلاث رسائل هامة

في هذا السياق، وجّهت «قاطع قاوم – لبنان» ثلاث رسائل أساسية. الأولى خُصّصت لصالات السينما ومتعهّدي الأفلام، داعية إياهم إلى مراجعة خلفيات الإنتاج والتمويل، وكذلك المواقف العلنية للشركات والأفراد المشاركين في أي عمل سينمائي قبل اتخاذ قرار عرضه. واعتبرت أن دور الصالات لا يقتصر على توفير مساحة للعرض، بل يمتد إلى تحمّل مسؤولية أخلاقية تجاه الجمهور، مشيرة إلى أن عرض أعمال «تمرّ عبر شبكة متواطئة مع الإبادة» يضعها خارج موقع الحياد.

أمّا الرسالة الثانية، فكانت موجّهة إلى العاملين في السينما العالمية و«حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» «BDS»، إذ دعت المبادرة إلى توسيع مفهوم المقاطعة ليشمل أيضا الشخصيات الداعمة لإسرائيل، وليس المؤسسات الإسرائيلية وحدها، معتبرة أن التحولات السياسية والثقافية الراهنة تفرض إعادة النظر في آليات المقاطعة التقليدية.

نقاش حول أخلاقيات المقاطعة

في رسالتها الثالثة، دعت المبادرة العاملين في الحقل الثقافي العربي، وكل المؤمنين بالمقاطعة الثقافية، إلى فتح نقاش واسع حول هذه الحالات المركبة، سعيا إلى بلورة معايير أخلاقية واضحة للتعامل مع الإنتاجات الفنية التي تتداخل فيها المواقف السياسية المتناقضة.

كما شدّدت المبادرة على أن النقاش لا يقتصر على فيلم بعينه، بل يطال آليات التعاطي مع صناعة سينمائية عالمية تتشابك فيها المصالح التجارية والمواقف السياسية، في وقت تتزايد فيه الدعوات إلى ربط الموقف الثقافي بالمسؤولية الأخلاقية تجاه القضايا الإنسانية. خاصة بعد أن أعلن أكثر من 5500 عامل في القطاع السينمائي حول العالم التزامهم بمقاطعة السينما «الإسرائيلية»، حسب بيان المبادرة.

الإحباط يطال العسكرة والاقتصاد

لم يكن الهدف من القرار الواعي بإطالة أمد القتال والاشتباك في المعارك يوماً سوى استنزاف للمعنويات قبل الموارد، ومحاولة لإيصال الطرف الآخر، مهما كانت قوته، إلى حالة من الاحباط، حيث يتحول هذا الأخير إلى إشارة واضحة بأن الهزيمة لم تعد احتمالاً بل حقيقة قيد التكوين، حتى قبل وقوع أي انهيار عسكري حاسم.

■ **فاطمة خلف**

أثارت تقارير استخباراتية– نقلتها وكالات أنباء عالمية ووسائل إعلام أمريكية، كشفت استنزاف الجيش الأمريكي جانباً كبيراً من مخزونه من الصواريخ الدقيقة والذخائر الدفاعية، –غضب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أعرب عن خشيته من أن تكشف هذه التقارير حدود القدرة العسكرية لواشنطن في لحظة حساسة من الحرب مع إيران. وأبدى ترامب انزعاجه من تسريب معلومات حساسة تتعلق بتراجع مخزون الأسلحة الأمريكية، خاصة أنّ الكشف عنها يظهر واشنطن بمظهر ضعيف في توقيت حساس من الحرب.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الرئيس ترامب مستاء من التقارير المتعلقة بمستويات الذخيرة. وأشارت نقلاً عن مستشارين ومسؤولين أمريكيين بعد الاجتماع مع الرئيس الأسبوع الماضي في كامب ديفيد أن حالة الإحباط تتزايد لديه وأن العناوين السلبية بشأن الحرب مع إيران تثير جنونه، لافتة إلى أنّه يرى أن التقارير بشأن مستويات الذخيرة «ستمنح النظام الإيراني جرأة أكبر وتضعف الموقف الأميركي». وأكدت الصحيفة أنّ ترامب أجرى اتصالاً مع نائب وزير الحرب لمناقشة مستويات الذخيرة لدى البنتاغون.

كما نقلت «وول ستريت جورنال» عن المتحدثة باسم البيت الأبيض قولها: «أي شخص يؤتمن على معلومات عسكرية سرية ويقوم بتسريبها إلى وسائل الإعلام يخون الأمانة وينتهك القانون الفدرالي». وأضافت أنّ «أي شخص يسرب معلومات عسكرية لوسائل الإعلام يجب أن يخضع للملاحقة القضائية وتطبق عليه أقصى عقوبات القانون دون استثناء».

المهم «أن تظهر قوتك» فقط!

من جانبها، قالت شبكة «سي إن إن» نقلاً عن مسؤولين أمريكيين إن ترامب كان على دراية منذ أشهر بالمشكلات المتعلقة بمخزون الذخائر، لكنه أبدى غضباً من تسريب هذه المعلومات في مرحلة حساسة من الصراع، في وقت يسعى فيه إلى الظهور بموقف قوي.

وكشفت «سي إن إن» نقلاً عن مصادر مطلعة أن الجيش الأمريكي استنفد نحو 80% من صواريخ الاعتراض الخاصة بمنظومة الدفاع الصاروخي «ثاد». وأشارت إلى أن كبار القادة العسكريين حذروا من أن مخزون الذخائر لدى وزارة الحرب «البنتاغون» أصبح منخفضاً إلى «مستوى خطر». وأكدت الشبكة أن الولايات المتحدة استهلكت خلال الحرب التي اندلعت قبل أكثر من 5 أشهر نحو نصف مخزون صواريخ «باتريوت» الاعتراضية.

الأرقام لا تكذب

ومن جهة أخرى، انعكست آثار الحرب على إيران سلباً على الاقتصاد الأمريكي، حيث فقد الاقتصاد الأمريكي نحو 23 ألف وظيفة خلال تموز الماضي، على خلفية تداعيات الحرب على إيران، بحسب ما أفاد مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأمريكية الجمعة 7\8\2026 خلافاً لتوقعات بإحداث الاقتصاد لنحو 80 ألف وظيفة في القطاعات غير الزراعية.

ووفق البيانات، فقد الاقتصاد 23 ألف وظيفة غير زراعية خلال تموز، مقارنة بفقدان 20 ألف وظيفة غير زراعية خلال حزيران الماضي. وذلك لأن اضطراب سلاسل الإمداد إلى ارتفاع تكاليف الشركات التي تعمل على تقليل عدد العمال، بالإضافة إلى الانعكاس السلبي للحرب التجارية نتيجة رفع الرسوم الجمركية.

من «تحالف مكة» إلى «طوق الطوق»... وذكّر!

مع توقيع الاتفاق الخاص بـ«تحالف مكة» يوم الجمعة الماضي، 7 آب 2026، فإن من المفيد إعادة التذكير بما سبق أن قالته قاسيون مطلع شباط من هذا العام في افتتاحيتها رقم 1264 المنشورة بتاريخ 8 شباط 2026، أي قبل بدء الحرب الثانية على إيران هذا العام. حملت الافتتاحية عنواناً هو: «حاصر حصارك... طوق الطوق!».

وفيما يلي نصها:

حاصر حصارك... طوق الطوق!

تعيش منطقتنا بأسرها، حالة ترقب لاحتمال حرب أمريكية–«إسرائيلية» جديدة ضد إيران، لأن حرباً كتلك، ستؤثر بالضرورة، على كل دول وشعوب المنطقة، أياً تكن نتائجها.

مؤشرات الأيام الأخيرة، بما في ذلك المواقف التي عبرت عنها دول الخليج العربي، والسعودية خاصة، إضافة لمواقف مصر وتركيا وباكستان، والحديث المتصاعد عن «مفاوضات إيجابية»، تدل على أن احتمال الحرب بات أقل حضوراً وأكثر تعقيداً، مع عدم نفي احتمال وقوعها.

ما يحتاج إلى تفكير ومحاولة فهم، ليست المؤشرات الآنية لبورصة الحرب، بين ارتفاع وانخفاض، وإنما التحولات الجارية في الإقليم ككل، وعلاقتها بالتحولات الدولية الكبرى.

إن الاتجاه الواضح بما يخص التوازنات الدولية، هو أن الولايات المتحدة ومعها الغرب ككل، تعيش حالة تراجع مستمرة ومتصاعدة «وليست قضية إبستين في هذا السياق إلا أحد مؤشرات التفسخ والانقسام الداخلي».

حالة التراجع هذه، بدأت تجد ترجماتها في التموضعات الإقليمية الجديدة، ليس اليوم، وإنما ابتداء من 5 إلى 10 سنوات مضت، بشكل أوضح فأوضح؛ ابتداءً من التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، ومروراً بجملة المصالحات بين دول الخليج العربي ومصر من جهة، وتركيا من جهة ثانية، ووصولاً إلى ارتفاع مستوى التنسيق على كل الصعد بين ما بات يمكن تسميته بـ«التحالف الخماسي» الذي يضم كلاً من «السعودية، مصر، تركيا، إيران، باكستان»، وفي الخلفية هنالك الصين وروسيا.

السلوك العملي لهذا التحالف بدأ بالتعبير عن نفسه على الأرض بشكل ملموس؛ من اليمن إلى السودان إلى الصومال، وحتى إلى سورية نفسها، والاتجاه العام المشترك هو العمل ضد التخريب «الإسرائيلي»–الأمريكي، الذي يستهدف الدول الإقليمية الكبرى الخمس التي تشكل التحالف... التهديد المشترك هو ما يدفع هذه الدول للتقارب بشكل أكبر وأسرع، وخاصة تهديد المركز الصهيوني العالمي، باستخدام الأداة «الإسرائيلية»، وبالتوافق مع التيار العولمي ضمن النخبة الغربية. بكلام آخر، فإن «مشروع الشرق الأوسط الجديد» هو ما يوحد هذه الدول ضده، لأنها ببساطة ووضوح، مستهدفة كلها بهذا المشروع؛ مستهدفة بالتفتيت والتقسيم والتفجير الداخلي، وباستخدام الفوالق القومية والدينية والطائفية.

تحالف مكة يؤكد صحة نظرية طوق الطوق فالتحالف الخماسي يحاصر التخريب الأميركي الصهيوني ويوجب على سورية توحيد شعبها ونبذ الإنبطاح

لطالما تمت تسمية الدول المتاخمة لفلسطين المحتلة، بـ«دول الطوق»، والحق أن هذه الدول شهدت خلال أكثر من نصف قرن، عملية تخريب وتدمير ممنهج أنهكتها وأوصلتها إلى حافة الانهيار الشامل، بما في ذلك ككيانات جغرافية سياسية موحدة، وبفعل الأمريكي والصهيوني، وبالتعاون مع أنظمة فاسدة وقمعية حكمتها.

النظر إلى ما نسميه دول التحالف الخماسي على الخارطة، يوضح أن هنالك طوقاً حول دول الطوق، يتشكل ويتبلور بشكل ملموس، محققاً الاستشراف الشعري في «حاصر حصارك»؛ فالمنظومة الإقليمية الجديدة، تجمعها مهمتان وجوديتان واضحتان:

أولاً: إعادة التموضع دولياً بعيداً عن الغرب المتراجع، وأقرب إلى الدول الكبرى الصاعدة.

ثانياً: تقطيع أذرع «إسرائيل» في المنطقة، لقطع الطريق على تفجير بلدان الإقليم من الداخل، وعبر حل المسائل العالقة المختلفة في إطار حلول سياسية توافقية تبنى على الأخوة والتعاون بين شعوب المنطقة ودولها.

في سورية، فإن علينا أن نفهم هذه التحولات جيداً، وأن نفهم في القلب منها أن مستقبلاً موحداً ومستقراً ومزدهراً لسورية، يمر عبر طريق واحد لا بديل له:

أولاً: حماية الاستقلال الوطني وضمان السيادة، وعدم الركون للأمريكي وأكاذيبه بحال من الأحوال، وعدم الثقة به أيًّا تكن التصريحات التي يطلقها.

ثانياً: الاستفادة من التحالفات الدولية والإقليمية الجديدة، وتوظيفها بما يخدم البلاد ووحدتها ووحدة شعبها.

ثالثاً: نزع فتائل التقسيم والتفجير عبر الركون إلى الحلول السياسية الشاملة المبنية على التوافق بين السوريين، كل السوريين، بعيداً عن منطق الغلبة والاستقواء العسكري، وعبر مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات.

رابعاً: التحول الجذري في طريقة إدارة الاقتصاد في البلاد، بعيداً عن وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، أي بعيداً عن الطريقة التي كان يدير بها بشار الأسد البلاد، وباتجاه سياسة مختلفة جذرياً تصب في مصلحة 90٪ من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر...